

أكذوبة الربيع العربي

حراك جماهيري لم يفض إلى ثورة

د. محمد سيد أحمد

مشرقًا وباحثًا رئيسًا ومحررًا



د. رباب البصراطي

د. منى حسني
شيماء أحمد

إسلام مشحوت
نورهان محمد

د. بسنت خيرت
هند جلال

أكذوبة الربيع العربي

حراك جماهيري لم يفضي إلى ثورة

د. محمد سيد أحمد

مشرقًا وباحثًا رئيسًا ومحررًا

د. رباب البصراقي

د. منى حسني
شيءاء أحمد

إسلام مشحوت
نورهان محمد

د. بسنت خيرت
هند جلال

طبعة 2021

سيد أحمد ، محمد

أكذوبة الربيع العربي / تأليف محمد سيد أحمد.- القاهرة: أطلس للنشر
والإنتاج الإعلامي، 2021 .

268 ص ، 24 سم

تدمك: 978 977 399 8356

1- العالم العربي - الاحوال السياسية

2- أحمد، محمد سيد (مشرف مشارك)

أ - العنوان

320.956

أكذوبة الربيع العربي

حراك جماهيري لم يفضي إلى ثورة

د. محمد سيد أحمد

مشرقًا وباحثًا رئيسًا ومحررًا

د. رباب البصراقي

د. منى حسني
شيما أحمد

إسلام مشحوت
نورهان محمد

د. بسنت خيرت
هند جلال

دار أطلَس

للنشر

والتوزيع

ش. د. م. م.



رئيس مجلس الإدارة

عادل المصرى

المدير التنفيذي

هانى عبد اللطيف

رقم الإيداع

2021/7631

الترقيم الدولى

978-977-399-835-6

الطبعة الاولى

طبعة 2021

الكتاب : أكذوبة الربيع العربي

المؤلف : محمد سيد أحمد

الناشر : دار أطلَس للنشر والتوزيع ش.د.م.م

5 ش صبرى أبو علم - ناصية ش شريف - وسط البلد - القاهرة

daratlaspublish@gmail.com

[https://www.facebook.com/307172482657080-](https://www.facebook.com/307172482657080)

/دار-أطلَس-للنشر

تليفون : 23950876 - 01272227442

إهداء

إلى روح أستاذي الحبيب الغالي

الدكتور عبد الباسط عبد المعطي

«الذي تعلمت منه الصبر في متابعة الأحداث، وعدم التسرع في إصدار الأحكام، والتوصيف العلمي

الدقيق المستند على الأدلة والبراهين الواقعية»

وإلى روح أستاذي الحبيب الغالي

الدكتور سمير نعيم

«الذي شارك بجوارنا في أحداث 25 يناير في مصر، وكان يحلم بالتغيير الجذري الإيجابي لصالح الفقراء

والكادحين»

وإلى أستاذي وصديقي الحبيب الغالي

الدكتور محمد محي الدين

«الذي شاركني كل أحداث يناير، بروح الشباب الثائر، وكان يحلم وأحلم معه بتغيير أحوال المصريين

إلى الأفضل»

د. محمد سيد أحمد

مقدمة

نبعت فكرة هذه الدراسة من خلال محاضرة للباحث في أحد البلدان العربية بعد مرور ما يقرب من تسع سنوات على ما اصطلح بتسميته الربيع العربي، وكانت المحاضرة عبارة عن تقييم للأحداث التي مرت بتونس ومصر واليمن وليبيا وسورية على وجه التحديد، وبنى الباحث تقييمه على فرضية أساسية وهى أنه لا يمكن الحكم على التجارب الخمس دفعة واحدة فلكل مجتمع خصوصيته البنائية والتاريخية، وعلى الرغم من تزامن الأحداث في البلدان الخمس إلا أن لكل دولة خصوصية تختلف عن الدولة الأخرى، لذلك ما نقوله في توصيف الحالة التونسية دون شك يختلف عن الحالة المصرية التى تختلف بدورها عن الحالة اليمنية المتفردة والمختلفة عن الحالة الليبية والتى بدورها تختلف عن الحالة السورية، والدوافع والأسباب قد تتشابه دون تطابق وكذلك الأحداث ومسارها، وحتما ستختلف النتائج وإن تشابه المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بعض الأحيان، لذلك أخذ الباحث على كثير من التراث البحثي المتوفر حول الظاهرة أنه أصدر أحكاما عامة على ما حدث في البلدان الخمس دفعة واحدة.

وفي إطار الفرضية ذاتها وتكملة لها أكد الباحث أن الثورات لا يحكم عليها من دوافعها وأسبابها ولا من أحداثها ومسارها، بل يحكم عليها مما تفضي إليه من نتائج، فالثورة هى «إحداث تغيير جذري إيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية» وإذا لم تفضي الأحداث إلى هذه التغيرات الجذرية الإيجابية في بنية المجتمع ولصالح الغالبية العظمى من المواطنين فلا يمكن أن ترقى لمستوى الثورة، لذلك أخذ الباحث على غالبية الدراسات التي صدرت في أعقاب الحراك الجماهيري في الدول الخمس تسرعها في إطلاق مصطلح الثورة على ما حدث دون الانتظار وقتا كافيا للتأكد من المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لهذه الأحداث، والغريب حقا أن كثير من هذه البحوث والدراسات صدرت عن باحثين وأكاديميين كبار، حيث ركزوا بشكل أساسي على الدوافع والأسباب، والأحداث والمسار، وبالطبع هذه تدخل في باب المقدمات والمدخلات

التي لا تكفي للتوصيف والحكم، لأن الثورات لا يحكم عليها إلا بالنتائج والمخرجات، وهل هذه النتائج والمخرجات أحدثت تغييرا جذريا إيجابيا في بنية المجتمع أم لا وهل استفادت الغالبية العظمى من الجماهير الشعبية من هذا التغيير أم لا.

وبناء على هذه الرؤية خرج الباحث من خلال المحاضرة بتقييم مبدئي للأحداث التي شهدتها بعض المجتمعات العربية في نهاية العام 2010 وبداية العام 2011 بأنها لا ترقى لمفهوم الثورة، وقد قوبل هذا التقييم برفض من بعض الحضور، وهناك من اتهم الباحث بالتحيز وعدم الموضوعية، وهناك من كان أكثر تعقلا وقال أن ما توصلت إليه من تقييم يشوبه شبهة عدم العلمية لأنه مبني على تحليلات نظرية دون دراسة ميدانية لكل دولة بشكل منفرد، وهنا قرر الباحث أن يختبر ما توصل إليه من فرضيات عبر دراسة ميدانية تشمل الدول الخمس التي شهدت الأحداث، لكن كانت الإشكالية الرئيسية التي تواجه الباحث هي التمويل والجهة التي يمكن أن تقوم بذلك، وبالفعل توفرت الجهة لكن كان التمويل محدود للغاية، لذلك قرر الباحث إجراء دراسة كمية وليست كمية، حيث قرر إجراء دراسة حالة لكل دولة بالاعتماد على استطلاع رأي مجموعة من المثقفين الوطنيين الذين عايشوا الأحداث داخل بلدانهم، ولديهم القدرة على تحديد الدوافع والأسباب بدقة، ورصد الأحداث ومسارها، وتقدير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتوصيف ما حدث وهل يرقى لمستوى الثورة أم لا.

وقد استمر العمل لمدة تزيد عن العام تمكن خلالها الباحث وفريق البحث من جمع المادة الميدانية من المثقفين في الدول الخمس التي شهدت الأحداث، وكذلك جمع المادة النظرية، ومراجعة التراث البحثي، وصياغة أدوات الدراسة، وكتابة تقريرها النهائي، وفي النهاية لا يسع الباحث إلا شكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل وأخص الزملاء الباحثين على جهودهم الكبيرة، وكذلك المثقفين العرب في كل من تونس (عبيد موسى - علي الفراوي - مها حشادي - بلال بهلول - معز هلول)، ومصر (أحمد بلال - محمد فياض - عمرو صابح - فتحي أبو زيد - محمود بدر)، واليمن (يحيى العابد - وليد حاشد - علي الهلالي - أحمد

الكمالي - محمد الأكلبي)، وليبيا (أحمد قذاف الدم - راضية البودي - حسين السويدي
- عبد الهادي الحويج - عمر الحامدي)، وسورية (مصر إبراهيم - محمد سليمان - فؤاد
العاصي - أحمد بحري - ميادة رزوق)، والذين تعاونوا بصدق مع فريق البحث وقدموا الكثير
من الوقت والجهد والمعلومات التي لولاها ما تمكنا من انجاز هذا العمل، وبالطبع الشكر
موصول للجهة الممولة والتي رفضت حتى ذكرها فقد اعتبرت ما قدمته هو مساهمة في انجاز
مشروع قومي سيبقى وثيقة تاريخية شاهدة أن هناك من فكر في توصيف دقيق لما حدث
داخل مجتمعنا العربي ويتم تزييف الوعي بشأنه من قبل الآلة الإعلامية الجهنمية الجبارة
التي يديرها أصحاب مشروع الشرق الأوسط الجديد.





الفصل الأول

مراجعة التراث البحثي

- مقدمة.
- المحور الأول: ثورات الربيع العربي.
- المحور الثاني: ثورة 17 ديسمبر 2010 في تونس.
- المحور الثالث: ثورة 25 يناير 2011.
- المحور الرابع: ثورة 11 فبراير في اليمن.
- المحور الخامس: ثورة 17 فبراير 2011 في ليبيا.
- المحور السادس: ثورة 15 مارس 2011 في سوريا.
- إستخلاصات أساسية.



الفصل الأول

مراجعة التراث البحثي

مقدمة:

تعتبر عملية التحول السياسي من أهم القضايا الاجتماعية، فعملية التحول السياسي تحدث من أجل ترسيخ الديمقراطية والتخلص من التهديدات التي تتعرض لها الديمقراطية من تسلط وقمع⁽¹⁾، وتتسم عملية التحول بالتعقيد من جهة وبتعدد مساراتها من جهة أخرى، لذلك تكون الثورات بمثابة البديل عن حركات التغيير لتحقيق ما لم تستطيع أن تحققه تلك الحركات السابقة من تحول ديمقراطي وإنهاء حقبة النظم الإستبدادية.

فقد عانت الشعوب العربية نتيجة سياسات القمع والتسلط والإستبداد زمناً طويلاً من المشاكل والهموم المرافقة لمصادرة الحريات الشخصية، وتفشي الأمية وإنعدام الخدمات الضرورية للمواطن العربي، مما دفع الشارع العربي إلى التحرك بشكل عفوي كاسراً عقدة الخوف وجدار الصمت، لينتفض ويطالب بحقوقه المستلبة غير مبالياً بالتضحيات، لأنه لا يملك شيء يخسره أمام ممارسات الأنظمة الإستبدادية التي صادرت كل امتيازاته كمواطن، واستأثرت بالسلطة والثروة وصادرت حريات وكرامة الشعوب، فغياب الديمقراطية في العالم العربي وفشلها في الاندماج مع المجتمع هو الأمر الذي زاد من وضوح خيارات الثورة والدعوة الى التغيير.⁽²⁾

وبالطبع أدت الإنتفاضات العربية الأخيرة إلى إعادة التفكير النقدي بشكل كبير في قضايا المنطقة بالإضافة إلى موضوعات مهمة مثل الحركات الاجتماعية، دور الجيوش، تسييس الشباب، ودور شبكات التواصل الاجتماعي، لإعادة التفكير

1- Leonid Grinin, Arab Spring, Revolutions, and the Democratic Values: World System and World Values Perspectives, research gate, 2018 p158-159.

2 - صباح محمد صالح، دور الأمل الخارجى في عملية التحول الديمقراطي، دول الربيع العربي نموذجاً، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 11 ص ص 258-275.

ستكون لها دلالات على نظريات الثورة.⁽³⁾ فالأحداث الثورية ينظر إليها معاصريها على أنها جديدة تماماً، وخاضعة للسرعة ومليئة بالإضطرابات وعدم اليقين بشأن المستقبل⁽⁴⁾، وفي هذا الإطار فرض التحول السياسي نفسه في المجتمعات العربية، فالثورات جاءت لتغيير الواقع المتزدي السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وتأتى هذا الدراسة لمحاولة التعرف على العوامل التى ساهمت فى قيام الإنتفاضات العربية، وهل لها مردود اجتماعي واقتصادي وسياسي ، وتطلبت هذه المحاولة مراجعة نقدية للتراث البحثي المتوفر حول الربيع العربي ، خاصة ثورة 25 يناير والثورة التونسية ، والليبية ، واليمنية، والسورية، فهناك دراسات إقتربت من موضوع دراستنا الراهنة بشكل أو بآخر، لذلك سوف نحاول الإستفادة من كل التراث النظرى المتوفر حول الموضوع سواء من تناول جانب واحد من الظاهرة ، أو من تناول أكثر من جانب ، وسوف نتناول الدراسات السابقة فى ستة محاور رئيسية على حسب ترتيب قيام الثورات فى البلدان العربية، وهى كالتالى:

المحور الأول ثورات الربيع العربي، المحور الثانى: ثورة 17 ديسمبر 2010 فى تونس ، المحور الثالث ثورة 25 يناير 2011 فى مصر ، المحور الرابع ثورة 11 فبراير فى اليمن ، المحور الخامس ثورة 17 فبراير 2011 فى ليبيا، المحور السادس ثورة 15 مارس 2011 فى سوريا.

3-Derya GÖÇER AKDER ,theories of revoltions and ara prisings :the lesson from the middle east , Ortadoğu Etütleri, Volume 4, No 2, January 2013,p 86.

4- Mounia Bennani-Chraïbi Towards a sociology of revolutionary situations: Reflections on the Arab Uprisings, Revue française de science politique (English) · January 2012, p 2.

المحور الأول: ثورات الربيع العربي

أولاً- الدراسات العربية :

1- دراسة: دينا شحاتة ، مريم محمد، بعنوان: حركات التغيير في العالم العربي⁽⁵⁾

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف أساسي ورئيس يتمثل في تحديد الأسباب الأساسية والرئيسية التي أسهمت في تفجير الإحتجاجات الشعبية في عدد من البلدان العربية، ولتحقيق هذا الهدف فقد أجريت الدراسة باستخدام دراسة الحالة في أربعة دول هي تونس ليبيا واليمن والبحرين.

وأوضحت الدراسة أن محركات التغيير في العالم العربي قد تمثلت في عدة عوامل وعلى رأسها الشباب تلك الفئة التي تعاني الإقصاء والتهميش الأمر الذي خلق لديها حالة من السخط العام على الأوضاع القائمة، وولد لديها الرغبة في التغيير، فضلاً عن حالة الاحتقان السياسي ومظاهر الفساد السياسي، وغياب الحريات السياسية، أما فيما يتصل بالقوى المحركة للإنتفاضة الشعبية في الدول العربية، فقد أوضحت نتائج الدراسة أن ثمة أربعة قوى أساسية هي التي حملت لواء التغيير والثورة وهي الحركات الإحتجاجية الشبابية والقوى السياسية المعارضة والقوى العمالية والمهنية وأخيراً القوة ذات الأرضية والخلفية الطائفية والقبلية.

كما كشفت دراسات الحالة لبعض الدول مثل تونس، ليبيا، اليمن، البحرين أنه على الرغم من الإختلافات والتباينات بين النظم العربية وخاصة الملكية والجمهورية وبين الدول النفطية والدول المصدرة للعمالة، إلا أن هذه النظم كانت تتفق في الكثير من السياسات والخصائص، ولذلك كانت مطالب القوة الثائرة متشابهة إلى حد بعيد، فكانت المطالب الرئيسية المشتركة بين الدول محل الدراسة تمثلت في إطلاق الحريات السياسية ، تحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية.

5- دينا شحاتة ، مريم محمد : حركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أبريل

2011م، ص ص 10-17.

2- دراسة عصام عبد الشافي ، بعنوان : الثورات العربية الأسباب والمسارات والمآلات⁽⁶⁾

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على عدد من التساؤلات جاءت على النحو التالي:-

- أ- ما الأسباب والمحددات والدوافع التي تقف وراء هذه الموجة من الثورات والانتفاضات والحركات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية خلال عام 2011م؟
- ب- ما مسارات الأحداث وطبيعة السياسات التي شهدتها هذه الدول، وما أسباب التفاوت فيما بينها؟
- ج- ما السيناريوهات المحتملة لمستقبل هذه الأحداث وتأثير كل منها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في دول المنطقة؟

وأوضحت نتائج الدراسة أن أهم الأسباب الرئيسية والعوامل الدافعة لقيام ثورات الربيع العربي تتمثل في التشابه في عوامل التغيير حيث جمعت البلاد التي شهدت مدّاً ثورياً العديد من الدوافع والعوامل المحفزة على الانفجار الثوري مثل الفساد السياسي والإستبداد والهيمنة، والتحول نحو الحكم العائلي، كما أكدت نتائج الدراسة أن من غير المحتمل أن تسقط الأنظمة الإستبدادية جميعاً بسرعة كما حدث في أوروبا الشرقية، وذلك نظراً لاختلاف طبيعة النظم السياسية، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على مسارات ومآلات الثورات وآليات التغيير المختلفة .

3- دراسة: الأمارة، ناظم رشم معتوق

بعنوان» أثر العوامل السياسية في حركات التغيير في العالم العربي 2011⁽⁷⁾ :

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل السياسية التي أدت إلى حدوث الإحتجاجات الشعبية، وحركات التغيير في العالم العربي التي اصطلح تسميتها ثورات الربيع العربي، وتوصلت الدراسة إلى أنه كان من أبرز تلك العوامل غياب مفهوم التداول السلمي للسلطة مع السير قدماً باتجاه مبدأ التوريث عن طريق

6- عصام عبد الشافي: الثورات العربية الأسباب والمسارات والمآلات، مجلة البيان، الباب الثاني، واقع ومستقبل الثورات العربية ، المجلد 2012، العدد 9، 2012م، ص ص 73-90.

7- الأمارة، ناظم رشم معتوق، أثر العوامل السياسية في حركات التغيير في العالم العربي 2011، مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر بعنوان ثقافة التغيير الإبداع الفكرية والعوامل والتمثلات، جامعة فيلادلفيا، كلية الآداب والفنون ، عمان، 2012.

تهيئة السبل اللازمة له، وسيادة الحزب الواحد وغياب التعددية الحزبية الحقيقية التي تضمن المشاركة الفاعلة لجميع الأحزاب السياسية.

4- دراسة مصطفى شفيق علام:

بعنوان: القبليّة والثورات العربيّة ، نموذج اليمن وليبيا: (8)

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف أساسي ورئيس مؤداه؛ محاولة الوقوف على تأثير البعد القبلي على مجريات الأحداث في ظاهرة الثورات العربية في عام 2011م، وأجريت الدراسة على نموذج اليمن وليبيا باستخدام اقتراب الثقافة السياسية كإطار تحليلي وانتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ- تشابه كلا من اليمن وليبيا في كونهما مجتمعات قبلية حيث تلعب القبليّة في كلتا الدولتين دوراً رئيسياً في الحياة السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة الأمر الذي يجعل الثقافة السياسيّة القبليّة هي السائدة في كلا المجتمعان.

ب- على الرغم من كون النظام الليبي أكثر قمعاً من نظيره اليمني إلا أنه سقط بشكل أسرع من النظام اليمني.

ج- يعد الحضور القبلي أكثر وضوحاً وتأثيراً على مجريات الثورة اليمنية عنه في الثورة الليبية ولا سيما في المراحل الأولى للثورة وهي مرحلة إسقاط النظام.

5- دراسة عبد الله ممدوح مبارك :

بعنوان: دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين: (9)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين، ولقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتنوعت عينة الدراسة التي بلغت 342 مفردة تم اختيارها بواسطة أسلوب العينة العشوائية البسيطة.

8- مصطفى شفيق علام: القبليّة والثورات العربيّة ، نموذج اليمن وليبيا، مجلة البيان، الباب الثاني، واقع ومستقبل الثورات العربيّة ، المجلد 2012، العدد9، 2012م، ص ص 129-145.

9- عبدالله ممدوح مبارك: دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، الاردن، 2012.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إبراز دور وسائل التواصل الاجتماعي في مقاومة الرقابة والحجب والدعاية في الإعلام الرسمي الحكومي ، وأوضحت الدراسة كذلك أهمية شبكات ووسائل التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر وفي حشد الرأي العام المحلي والإقليمي، وكذلك أهميتها في التوعية بالحقوق والإحتجاج علي القهر والظلم.

6- دراسة أحمد فاضل :

بعنوان :التحولات السياسية في البلدان العربية دراسة تحليلية في الأسباب وآفاق المستقبل⁽¹⁰⁾

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف أساسي ورئيسي يتمثل في محاولة الوقوف على الأسباب الأساسية التي أدت لإندلاع ثورات الربيع العربي، وينطلق هذا البحث من فرضية أساسية تتمثل في أن التحولات السياسية التي شهدتها الدول العربية جاءت نتيجة تراكمات متعددة لمراحل متعاقبة، ويرى أن الأسباب الداخلية التي أدت إلى إندلاع ثورات الربيع العربي تعود لعدة أسباب وهي: أسباب سياسية، كتراجع شرعية النظام، انتشار توريث الحكم، ضعف الثقة السياسية ، الفساد السياسي، وأسباب إقتصادية كارتفاع معدلات البطالة والفقر وغياب العدالة التوزيعية للثروة، انخفاض معدلات التشغيل والتفاوت الطبقي، وأسباب اجتماعية كغياب الهوية الوطنية، وتزايد التفاوتات الاجتماعية ، كغياب العدالة الاجتماعية، في حين أن الأسباب الخارجية تعود إلى السياسات الغربية في المنطقة وانعكاسات العولمة وآثارها وانعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية.

وانتهى الباحث إلى أن مستقبل التحولات السياسية تقف أمام مشهدين أساسيين المشهد الأول وهو فشل الثورات والتحولات السياسية والتراجع الديمقراطي، وذلك نتيجة انتشار الصراعات الحزبية نتيجة بحثها الدائم عن مصلحتها الخاصة دون الإهتمام بالمصلحة العامة؛ الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل الحياة المدنية وإرباك وإضعاف الحياة السياسية، أما المشهد الثاني فيتوقع نجاح الثورات ومن ثم

10- أحمد فاضل: التحولات السياسية في البلدان العربية دراسة تحليلية في الأسباب وآفاق المستقبل، مجلة العلوم السياسية ، العدد السابع والأربعون، 2013م، ص 63-130.

التحولات السياسية وتحقيق الديمقراطية المنشودة وتكاتف القوى السياسية بما يساهم في تحقيق المصلحة العامة.

7- دراسة فرج محمد نصر: تحولات الربيع العربي: مقاربات نظرية :⁽¹¹⁾

تسعى هذه الورقة إلى محاولة عرض أهم المقاربات النظرية التي حاولت تفسير وفهم ظاهرة ما يسمى بالربيع العربي وجملة التحولات التي آلت إليها أوضاع العالم العربي بعد مرور أكثر من عامين على تفجير وإندلاع ثورات الربيع العربي.

وتحاول هذه الدراسة وصف ظاهرة الربيع العربي وتشخيصها وذلك في ضوء عدة تساؤلات: هل الربيع العربي ثورة أم حركة احتجاج اجتماعية؟ هل هو ثورة ربيع واحدة توزعت فصوله على عدة دول عربية؟ أم أنها ثورات محلية حلقاتها منفصلة وكل لها خصوصيتها؟ وبناء على ذلك أوضحت الدراسة أن هناك عدد من الأدبيات التي تذهب إلى اعتبار ثورات الربيع العربي هي ثورة بكل معنى الكلمة ويجب التعامل معها وفق هذا التوصيف وأن ما حدث في تونس هو ثورة يجمع عليها الخبراء والمحللون وأن ما حدث كان نتاجاً لعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، وفي المقابل وجدت الدراسة أن ثمة أدبيات أخرى تنتقص من شأن ظاهرة الربيع العربي وأنها تفتقر لمقومات الثورة وأنها لا تتعدى عن كونها حركات اجتماعية مفتقدة للقيادة والتنظيم.

8- دراسة مصطفى عثمان إسماعيل، بعنوان: الربيع العربي والفوضى الخلاقة⁽¹²⁾

يسعى هذا البحث إلى الوقوف على علاقة الأحداث التي شهدتها الساحة العربية بالفوضى الخلاقة، وهل ما حدث هو الفوضى الخلاقة ؟ أم أنه سحب للباسات من تحت أقدام الفوضى الخلاقة ؟ وقد عرض الباحث لأهم الأسباب الرئيسية المحركة لثورات الربيع العربي ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

11- فرج محمد نصر: تحولات الربيع العربي: مقاربات نظرية - المؤتمر العلمي حول العالم العربي في عالم متغير، جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتدريس والثقافة والعلوم والأبحاث والدراسات العربية 2013م، صص 1-20.

12- مصطفى عثمان إسماعيل: الربيع العربي والفوضى الخلاقة ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أفريقيا العالمية، العدد الثالث - يناير 2013م، ص ص 289-302.

الديكتاتورية والإستبداد، والظلم، واتباع الأساليب القمعية في حكم الشعوب، وهيمنة السلطات التنفيذية على كلا من السلطة التشريعية والقضائية، والتبعية المطلقة للغرب، وسيادة سياسة الحزب الواحد، والتفاوتات الطبقية وتفاوت الأجور والمرتبات وغياب الحريات.

وأوضحت نتائج البحث أن ثورات الربيع العربي قد جاءت بعيدة كل البعد عن الفوضى الخلاقة؛ إذ أن ثورات الربيع العربي كان لها أسلوبها الخاص والمستقل عن كافة الإملاءات الدولية التي تفرض على ثوار العالم احتواء أي تغيير ونسبه إلى القوى الغربية وما يعرف بالنظام العالمي الجديد، وعلى العكس من ذلك فقد جاءت الثورات العربية على نحو خاص ومستقل في رسالة قوية مفادها أن هذه الشعوب قادرة على التغيير ومؤهلة لقيادة بلدانها ومن ثم؛ يتضح لنا أن العالم العربي لا يحتاج إلى الفوضى الخلاقة لتصحيح مساره وتقويم إغوجاه، وإنما يحتاج إلى مساحة من الحرية بعيداً عن التطفل الغربي.

9- دراسة منال محمد متولي

بعنوان: آفاق اقتصاديات دول الربيع العربي في المرحلة الانتقالية⁽¹³⁾

يتمثل الهدف الأساسي والرئيس لهذه الدراسة في الإجابة على عدد من التساؤلات الأساسية؛ كالتحديات الاقتصادية التي تواجه دول الربيع العربي، وما المقومات والمزايا التي تتمتع بها هذه الدول؟ وما المقترحات اللازمة للنهوض باقتصادياتها؟

وقد ساهمت العديد من التطورات في انطلاق الشرارة الأولى لثورات الربيع العربي حيث الفقر، والبطالة، والتهميش الاجتماعي، والإقصاء وغيرها، وقد أشارت الدراسة في نتائجها إلى بعض الآليات التي يمكن من خلالها تعظيم الإستفادة من اقتصاديات دول الربيع العربي ومنها:-

13- منال محمد متولي : آفاق اقتصاديات دول الربيع العربي في المرحلة الإنتقالية - مجلة البيان - التقرير الإستراتيجي العاشر - واقع الأمة بين الثورات والمراحل الإنتقالية، 2013، صص 457- 472.

- وضع خطة ورؤية شاملة للإصلاح تتبناها الدولة في مختلف القطاعات الاقتصادية.
- ضرورة رفع انتاجية العمل من خلال التدريب والتأهيل على نحو يتجاوز الجهود المحدودة.
- رفع تنافسية الإستثمار، وإعادة تنشيط الطلب على المنتج المحلي وتوفير القروض البنكية اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- تأسيس صندوق عربي تعاووني لتنمية الدول التي شهدت ثورة وتأثرت اقتصادياتها وذلك على غرار مشروع (مارشال).

10- دراسة حمزة إسماعيل بعنوان: الأيديولوجيا ودورها في الثورات العربية :⁽¹⁴⁾

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف أساسي ورئيس يتمثل في الكشف عن الدور الذي تقوم به الأيديولوجيات في عقلية الشعب ومن ثم يحاول هذا البحث الإجابة على عدة تساؤلات وهي على النحو التالي:-

ما الأيديولوجيا؟ كيف نشأت الأيديولوجيا؟ ما الأيديولوجيا الأكثر تأثيراً في عقلية الشعوب على الساحة العربية؟ وما الدور الذي تؤديه الأيديولوجيا على الساحة العربية في عهد ثورات الربيع العربي؟، وينطلق هذا البحث من افتراض رئيسي ومسلمة أساسية مؤداها: أن الأيديولوجيا بأنواعها تشكل محركات أساسية ودافعاً رئيساً للشعوب بهدف تغيير الواقع الذي تعيشه والانتقال إلى واقع جديد، واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، بالإضافة إلى المنهج التحليلي، وانتهت الدراسة إلى أن الأيديولوجيا تعمل على تحقق الديمقراطية وأن الثورات العربية قد حملت مشروعاً أيديولوجياً سياسياً جديداً محملاً بالعدالة والمساواة والحرية والديمقراطية، ومن أهم نتائج الدراسة:

14- حمزة إسماعيل: الأيديولوجيا ودورها في الثورات العربية، مجلة المشكاة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثاني، العدد الأول، يناير 2015، ص 87-116.

أ- أن الظروف التي أحاطت بدول الربيع العربي كانت من أهم العوامل الأساسية والرئيسية التي ساهمت في قيام الأيديولوجيا الثورية التي دفعت بالشعوب نحو الثورة.

ب- أن اتفاق الأيديولوجيين على الفكرة لا يعني إتفاقهم على التفاصيل فدول الربيع العربي قد اتفقت على الإطاحة بنظام الحكم، ولكنهم اختلفوا في الأساليب المستخدمة في تحقيق ذلك.

ج- أن المطالب السياسية الشعبية تواجه العديد من العقبات التي تحول دون تحقيق أهدافها وذلك نظراً لوجود نخب سياسة تقليدية تحاول إعاقة الثورات العربية ومن ثم؛ فلا بد من استبعاد النخب السياسية التقليدية من الحياة السياسية.

د- أن الإصلاحات السياسية هي استمرار لسياسة التنافس المفتوح بين القوى السياسية للوصول للسلطة والمشاركة السياسية الفاعلة حتى لا تعود مرة أخرى للأنظمة السياسية المستبدة.

هـ- أن الأيديولوجيا تسهم في صياغة الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للشعوب الأمر الذي يؤدي بها إلى تبني توجهات جديدة تعكس حالة التغيير في المجتمعات الإنسانية.

11- دراسة: سمر عز الدين جلال

بعنوان: أطر معالجة الصحف المصرية والأمريكية للإحتجاجات وتأثيرها على صورة النشطاء المصريين.⁽¹⁵⁾

سعت الدراسة إلى التعرف على الأطر الإعلامية لتغطية كل من الصحف المصرية والأمريكية للإحتجاجات السياسية والاجتماعية وتحديد أبعاد العلاقة بين الأطر الاعلامية وصورة النشطاء السياسيين لدى المبحوثين عينة الدراسة، واستهدفت الدراسة التعرف على صورة النشطاء المصريين لدى قراء الصحف

15- سمر عز الدين جلال، أطر معالجة الصحف المصرية والأمريكية للإحتجاجات وتأثيرها على صورة النشطاء المصريين، رسالة ماجستير غير منشورة ، مجلة كلية الآداب، قسم الإعلام ، جامعة المنيا، 2015.

المصرية والأجنبية، وتأثير معدلات التعرض على تشكيل تلك الصورة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، واعتمدت على استمارة تحليل المضمون، وذلك بهدف تحليل المواد الإعلامية بصحف الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج تؤكد أن الصورة الذهنية للحركات والأحزاب السياسية في الصحف المصرية مجتمعة تقدم حركة 6 أبريل والإشتراكيين الثوريين على باقى القوى الثورية، في حين أن الصحف الأمريكية تقدمت فيها جماعة الإخوان المسلمين ثم السلفيين ثم جبهة الإنقاذ، كما اتضح أن الصحف الخاصة والحزبية كانت منحازة للنشطاء بينما كانت الصحف القومية متوازنة في عرض صورة النشطاء.

12- دراسة: عمر محمد عمر أبو حسين

بعنوان: تطور العلاقات الصينية العربية (1949-2014) - موقف الصين من ثورات الربيع العربي⁽¹⁶⁾:

هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسة الصينية تجاه الدول العربية منذ إستقلال الصين عام 1949 حتى عام 2014، وخاصةً موقفها من ثورات الربيع العربي، وطرحت الدراسة فرضية أساسية مفادها أن ثورات الربيع العربي أسهمت في تطور العلاقات الصينية العربية، فتساعد المصالح الصينية في المنطقة العربية ساهم في تطور هذه العلاقات، خصوصاً في ظل الإضطرابات التي صاحبت تلك الثورات، والتي باتت تشكل تهديداً واضحاً وصريحاً للمصالح الصينية المنتشرة في المنطقة العربية.

واستخدمت الدراسة المنهجين التاريخي والوصفي من خلال سرد تاريخي لوقائع العلاقات الصينية العربية، ووصف وتحليل موقف الصين من ثورات الربيع العربي، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والإستنتاجات، أهمها أن العلاقات الصينية العربية بمثابة محصلة مركبة من العناصر التاريخية، كما أنها مرت بعدة مراحل من التأزم والإنفراج، كان لها دور بارز في تقوية وترسيخ هذه العلاقات.

16 - عمر محمد عمر أبو حسين، تطور العلاقات الصينية العربية (1949-2014)، موقف الصين من ثورات الربيع العربية، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2015.

13- دراسة: غطاس جميلة :

بعنوان: دور وسائل التواصل الاجتماعي في التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي دراسة وصفية حالة تونس ومصر⁽¹⁷⁾:

هدفت الدراسة الى التعرف على دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي والديمقراطي في تونس ومصر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وعملت الدراسة على تحليل بعض المدونات المنشورة على صفحات الإنترنت لأشهر المدونين المساهمين خلال الأحداث المندلعة في تونس ومصر، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها :

أن مواقع التواصل الاجتماعي بشكل عام كان لها دور بارز خلال الثورات الشعبية، فقد استطاعت أن تحشد عدد كبير من الأفراد في تونس ثم مصر، فانتشارها في الدول العربية ساهم في المشاركة السياسية في قيام المظاهرات وكسر حاجز الخوف وفضح الأنظمة الحاكمة، فتحوّلت هذه الشبكات إلى مصدر للمعلومات والأخبار لدى كثير من وسائل الاعلام، وأتاحت للجميع الفرصة لعرض آرائهم نظراً لتمييز هذه الشبكات الاجتماعية بالفاعلية.

14- دراسة حنان محمد سالم، بعنوان:

تحديات التحول الديمقراطي بعد ثورات الربيع العربي، دراسة تحليلية للحالة المصرية⁽¹⁸⁾:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف أساسي ورئيسي يتمثل في محاولة الكشف عن أهم التحديات الأساسية والرئيسية التي تحول دون إتمام عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية التي شهدت ربيعاً عربياً، وأجريت الدراسة باستخدام منهج دراسة الحالة بالتطبيق على الحالة المصرية باعتبارها وحده التحليل الأساسية.

17- غطاس جميلة ، دور وسائل التواصل الاجتماعي في التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي دراسة وصفية حالة تونس ومصر، رسالة ماجستير ، جامعة قصدي مرباج، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2015.

18- حنان محمد سالم: تحديات التحول الديمقراطي بعد ثورات الربيع العربي، دراسة تحليلية للحالة المصرية، حوليات آداب عين شمس، المجلد (44) يوليو، سبتمبر 2016م، ص ص 13 - 45.

ورصدت الدراسة أهم التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي وقفت حائلاً بين الدولة المصرية وعملية الديمقراطية مثل شيوع نمط الثقافة الإستبدادية، غياب التنشئة السياسية، ضباية والتباس دور النخبة، تنامي ظاهرة الفساد، وأوضحت الدراسة أهم الأسس الرئيسية التي تشكل الأساس في تحقيق التحول الديمقراطي؛ فمن الناحية السياسية، ينبغي أن يكون هناك دوراً واضحاً في إحداث التوازن بين كافة القوى السياسية والاجتماعية الأمر الذي يتطلب منع احتكار السلطة، ونادت بضرورة الإهتمام بالتنشئة السياسية والمشاركة السياسية. وفيما يتصل بالأسس الاجتماعية فلا بد من تخفيف الأعباء الاقتصادية على الفقراء حتى لا يكونوا فريسة سهلة في الإستقطاب من قبل عناصر معينة، وأخيراً تأتي الأسس الثقافية والتي تؤكد على ضرورة خلق حالة من الحوار الحضاري الذي يستند إلى المنطق والعقل والبعد عن الأحادية والتعصب الفكري.

15- دراسة ثائر مطلق:

بعنوان: العوامل الرئيسية وراء اندلاع الإحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي⁽¹⁹⁾؛

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على تساؤل أساسي ورئيس مؤداه؛ ما العوامل والدوافع الأساسية والرئيسة المحركة للثورة والربيع العربي؟ ولمحاولة الإجابة على هذا التساؤل الرئيس وما ينبثق عنه من تساؤلات فرعية اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث أجريت الدراسة على 21 دولة عربية، واعتمد الباحث على البيانات الثانوية المجمعة عن طريق الهيئات الدولية واعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الكمي الإحصائي باستخدام التحليل العاملي ومعاملات الارتباط فضلاً عن تحليل التباين Anova.

وكشفت نتائج الدراسة عن وجود عاملين أساسيين تجمعت حولهما متغيرات الدراسة ساهما في تفسير 80% من قيمة التباين في الأداء على مستوى المتغيرات،

19- ثائر مطلق: العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (43)، ملحق (4)، 2016، ص ص 1883-1900م.

وهما العامل المتصل بالكفاءة والفعالية والعامل الاقتصادي الاجتماعي، كما أوضحت نتائج تحليل التباين الأحادي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الدول العربية المستقرة والدول التي شهدت رياحاً ثورية أو ربيعاً عربياً.

وبناء على ذلك توصي الدراسة بضرورة مراعاة تحقيق قيمة العدالة التوزيعية لثمار علمية التنمية، كما أوصت الدراسة بضرورة تبني الدول العربية حزمة من السياسات والبرامج الإصلاحية التي تناسب ظروفها الداخلية، مع ضرورة السعي الدائم نحو مكافحة الفساد والقضاء عليه الأمر الذي يسهم بدوره في تحقيق النمو والتنمية المستدامة.

16- دراسة: بختي سبخة

بعنوان: ثورات الربيع العربي من خلال شبكات التواصل الاجتماعي «تونس ومصر نموذجان»⁽²⁰⁾:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في انتشار الوعي داخل الوطن العربي ودورها في قيام ثورات الربيع العربي وعلى التغيير السياسي داخل تونس ومصر، فهذه الدراسة تعالج ثورات الربيع العربي في كل من تونس ومصر باعتبارها حدث بارز في تاريخ الوطن العربي بصفة عامة، حيث توضح الدراسة دور وسائل التواصل الاجتماعي المتمثلة في الفيس بوك والتويتر في تغيير النظام السياسي في كل من تونس ومصر، كما تبحث هذه الدراسة في أهمية ودور وسائل التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي في التغيير السياسي ككل وتقوم هذه الدراسة في الأساس على معالجة الإشكالية الرئيسية التالية:

- ما هو الدور الذي لعبته وسائل التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي؟

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في إبراز دور وسائل التواصل الاجتماعي في التحول الديمقراطي في مصر وتونس عموماً، وتوصلت الدراسة إلى أن شبكات

20 - بختي سبخة بنوان: ثورات الربيع العربي من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، "تونس ومصر نموذجان"، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر، 2018.

التواصل الاجتماعي لها تأثير كبير في الأقطار العربية، خاصة في نشر الوعي السياسي، وتنوير الشعوب من أجل النهوض والسعي إلى مستقبل أفضل، وما حدث ويحدث في الجزائر خير دليل على ذلك.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة: Victoria Carty

بعنوان الربيع العربي في تونس ومصر: أثر وسائل الإعلام الجديدة على الحركات الاجتماعية المعاصرة وتحديات نظرية الحركة الاجتماعية:⁽²¹⁾

تركز هذه الدراسة على ظاهرة الربيع العربي في تونس ومصر وتوضح كيف استغل الشباب التكنولوجية الحديثة في إنشاء مجتمعات وشبكات كان لها دور كبير في حشد الأفراد، وفي الثورة على النظام الحاكم، ويسعى هذا التحقيق الإستكشافي إلى إعادة صياغة فهمنا عن التأثير الكبير الذي تحدثه التكنولوجيا الرقمية على المجتمع من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فجاءت تساؤلات الدراسة عن كيف تؤثر الثورة الرقمية على الطريقة التي نتبعها في فهم السلوك الجماعي والسياسي والحركات الاجتماعية؟

واعتمدت الدراسة على دراسة الحالة والبيانات المستمدة من مجموعة متنوعة من المصادر بما في ذلك المواد العلمية والصحافة الرسمية والبديلة، والمصادر التنظيمية والإنترنت، وتوصلت الدراسة إلى أن نتائج التحول السياسي معقدة دائماً فثورات الربيع العربي، وإن كانت غير مكتملة، نشأت مما يشير إليه بيلفر بـ «مسرح المستحيل».

2- دراسة Ndreja Ansani حول الثورة: الدوافع الاقتصادية للربيع العربي⁽²²⁾

تسعى هذه الدراسة إلى محاولة الوقوف على الدوافع والأسس الاقتصادية الكامنة خلف ثورات الربيع العربي وذلك عن طريق دراسة العلاقات المحتملة

21-Victoria Carty, Arab Spring in Tunisia and Egypt: The Impact of New Media on Contemporary Social Movements and Challenges for Social Movement Theory), Chapman University.

22- Ndreja Ansani, Vittorio Daniele: A bout Revolution: the Economic Motivation for the Arab Spring, International of Development and Confilict, Vol (2) No. (3), 2012, pp-24.

بين أعمال الشغب التي حدثت في الدول العربية والأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت عام 2007م، ويرتكز التحليل بشكل أساسي ورئيسي على الأبعاد والجوانب البنائية الهيكلية مثل البناء الديموجرافي والتفاوتات الاجتماعية والسياسية للسكان ومعدلات البطالة المرتفعة، وتوصلت الدراسة لمجموعة من العوامل المسؤولة عن التغيير الاجتماعي، وهذه العوامل هي:

أولاً: العوامل الاقتصادية: فبسبب الأزمة العالمية فقد انخفض الطلب العالمي على السلع المصنعة ومن ثم فقد انعكس ذلك على الدول العربية ومن ثم فقدان الوظائف وانخفاض الأجور، وما يترتب على ذلك من ندرة الغذاء ومن ثم تفاقم أعمال الشغب والعنف.

ثانياً: العوامل الاجتماعية: فتزايد أعداد الشباب والرغبة في الديمقراطية وارتفاع المستويات التعليمية كان له دور بارز في عمليات التغيير الاجتماعي ولا سيما الديمقراطية.

ثالثاً: الحريات السياسية وعدم المساواة الاقتصادية: إن التحرير الاقتصادي الذي تم تنفيذه في التسعينيات لم يكن مصحوباً بإصلاحات سياسية قادرة على ضمان الحقوق السياسية للمواطنين، ولكنه عمل على تعزيز الأنظمة الإستبدادية وعرقلة الديمقراطية، هذا بالإضافة توافر شبكة الانترنت التي لعبت دور كبير في تحريك الجماهير والتواصل فيما بينهم بالداخل والخارج.

3- دراسة: Cilja Harders, Christoph J. König

بعنوان: التعبئة والقمع والتحالفات: فهم ديناميات الربيع العربي:⁽²³⁾

الهدف من الدراسة هو التعرف على كيف أن التحركات الجماهيرية 2011 في مصر، البحرين وتونس وليبيا وسوريا واليمن يمكن أن تحدث وكيف يمكن أن تستمر وتسمح لمزيد من مشاركة المواطنين، وتعتمد هذه الدراسة على منظوراً بحثياً أصلياً لدراسة مسارات حملات الإحتجاجات المناهضة للنظام.

23 - Harders, Cilja; König, Christoph J. (2013) Mobilization, Repression, and Coalitions: Understanding the Dynamics of the Arab Spring, Discussion Paper, February 2013, Center for Middle Eastern and North African Politics, Freie Universität Berlin, Berlin.

وتستند الدراسة على منهج دراسات الحالة وعلى حسابات تفصيلية ووصفية قام بها مراقبون وخبراء المنطقة، كما اعتمدت على التقارير الصحفية والمقابلات الميدانية والخبرة الطويلة لدراسة الحالة، واعتمدت أيضاً على تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (BICI)، بالإضافة إلى ذلك اعتمدت الدراسة على تجميع مقالات باللغتين العربية والإنجليزية منشورة على الإنترنت في الصحف الوطنية واستخدامها لمراجعة والتحقق من صحة المعلومات المتاحة، علاوة على ذلك اعتمدت الدراسة على محادثات لا حصر لها مع النشطاء والمراقبين المقربين، وكشفت نتائج دراسة حالات مختلفة من البحرين ومصر عن أشكال عنيفة أو تخريبية من أشكال للقمع، وكذلك تصعيد الإحتجاجات، التي من الممكن أن يأتي بنتائج عكسية، فالقمع يمكن أن يشعل شرارة زيادة في دعم الإحتجاجات المناهضة للنظام، وبالتالي توسيع أو تعزيز التحالفات المناهضة للنظام.

4- دراسة Gaid Wolfsfed :

بعنوان: وسائل التواصل الاجتماعي والربيع العربي، السياسية تأتي أولاً⁽²⁴⁾.

تسعى هذه المقالة إلى تحقيق هدف أساسي ورئيسي يتمثل في محاولة الوقوف على الدور الذي تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي في الفعل الجمعي، واستندت هذه المقالة على رؤيتين نظريتين أساسيتين، الأولى: تقوم على فكرة رئيسية وأساسية مفادها أن المرء أو الإنسان لا يمكن له أن يفهم الدور الذي تقوم به وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الاعلام في تأكيد الفعل الجمعي دون مراعاة البيئة السياسية التي تعمل فيها. أما الثانية فتقوم على مسلمة أساسية تشير إلى أن الزيادة الكبيرة في استخدام وسائل الإعلام الجديدة من الممكن لها أن تسهم في شحذ الأنشطة الاجتماعية.

ولتحقيق الهدف العام من هذه الدراسة فقد تم جمع البيانات حول الوضع السياسي ومدى انتشار الوسائط الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي في عشرين (20) دولة عربية وتم إعداد مقياس لقياس الإحتجاجات في كل دولة من الدول

24- Gaid Wolfsfed, Elad Sedev, Tamir Shearen: Social media and the arabi spring: politics comes first, the international journal of press/politics vol (18) No(2), 2013, pp. 115-157

المعنية، وانتهت المقالة بمجموعة من النتائج منها ، وجود علاقة سلبية أو عكسية فيما بين تزايد معدلات إستخدام وسائل التواصل الاجتماعي وإندلاع الإحتجاجات، ويمكن تفسير ذلك في ضوء العديد من وجهات النظر؛ حيث يرى بعض الباحثين أن السماح للناس بالتعبير عن أنفسهم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي يقلل من حاجتهم إلى النزول إلى الشوارع وهذا ما يطلق عليه (المفاوضات الاستبدادية)، وبذلك كشفت النتائج أنه كلما زادت وارتفعت مستوى المظالم السياسية ارتفع مستوى الإحتجاج بسبب تدني مستوى إحترام حقوق الإنسان، وارتفاع معدلات الفساد وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وتراجع مستوى الديمقراطية.

5- دراسة: Valentine Moghadam

بعنوان: ماهى الديمقراطية ؟ ردود ومخاطر الربيع العربي:⁽²⁵⁾

تركز هذه المقالة على ثلاث حالات مبكرة من الربيع العربي - تونس ومصر والمغرب - لمناقشة الأسباب والنتائج المحتملة للربيع العربي، ودراسة ديناميكيات النوع الاجتماعي، وآفاق الديمقراطية الحقيقية، والعلاقة بين الحركات النسوية والديمقراطية، واعتمدت الدراسة على منظور مقارنة ودولي يركز على أوجه التشابه والاختلاف عبر الحالات العربية في الربيع العربي وموجات الديمقراطية الأخرى، وجاءت التساؤل الرئيسي للدراسة كالتالى:

ما هي الشروط التي تجلب الحركات الاجتماعية المؤيدة للديمقراطية وتمكنها من ترسيخ الديمقراطية ؟

وتوصلت الدراسة الى أن إشراك المرأة في العملية السياسية يمكن أن يساعد في تغيير طبيعة الدولة والمجتمع، فانتشار المشاركة السياسية النسائية يتطلب دمج عمالة نسائية، وتمكينها من خلال المناصب السياسية والاجتماعية والإصلاحات

25-Valentine M Moghadam. What is democracy? Promises and perils of the Arab Spring, Current Sociology Department of Sociology and International Affairs Program, Northeastern University, 360 Huntington Ave, Boston 61(4) 393 –408, 2013.

القانونية، وبعبارة أخرى يجب توجيه الإنتباه إلى الحقوق الاجتماعية للمرأة والمواطنة الاقتصادية وكذلك حقوقها المدنية والمشاركة في العملية السياسية.

6- دراسة: Durcan, Daniel

بعنوان: العمل الجماعي في الثورتين التونسية والمصرية⁽²⁶⁾؛

تبحث هذه الدراسة في تاريخ وطبيعة الأنظمة القديمة، وتوضح كيف اندلعت الثورات وتوضح دور الفاعلين الرئيسيين في الثورات: الجيوش والشباب والعمال والإسلاميون والرأسماليون، واستخدمت الدراسة التحليل المقارن ، واعتمدت الدراسة على المنظور الثقافي للثورات، التي ترى أن الثقافة لعبت دوراً أكثر أهمية في النتائج الثورية الأخيرة ، وتقدم هذه الدراسة تحليلاً متعمقاً للثورتين التونسية والمصرية، وهما حدثان صدمان للعالم، حيث تم خلع اثنين من الطغاة منذ فترة طويلة بعد أسابيع قليلة من العمل غير العنيف ، وبعد ذلك بعامين، يواصل كلا البلدين- الذي يسيطر عليه الإسلاميون الآن - تجربة عدم الإستقرار الاقتصادي والإضطرابات الاجتماعية والعنف السياسي ، كما توصلت الدراسة إلى أن جذور الثورات تعود إلى طبيعة وتاريخ النظامين التونسي والمصري، وأنه على الرغم من هيمنة الإسلاميين بعد الثورة، فإن الشباب والعمال هم من حققوا هذا الإصلاح السياسي.

7- دراسة Ertan Cinar

بعنوان: الأسباب والمصاحبات الاقتصادية والسياسية للربيع العربي⁽²⁷⁾

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف أساسي يتمثل في محاولة رصد الأسباب والعوامل والمصاحبات الاقتصادية والسياسية لثورات الربيع العربي، وتشير الدراسة إلى أن العقبات الاقتصادية وتطلعات الشعوب نحو الديمقراطية

26 - Durcan, Daniel, Collective action in the Tunisian and Egyptian revolutions, Dartmouth College phd , ProQuest Dissertations Publishing, 2013.

27-Ertan Cinar, Ismet Gober: The reasons and Economic and political consequences of arab spring, Khazar Journal of Humanities and Social Sciences, vol (17) No. (2) 2014, pp 39-49.

هي الأساس الذي أدى إلى إندلاع ثورات الربيع العربي، حيث انخفض الدخول وانتشار الفقر وتراجع معدلات التشغيل في ظل ارتفاع معدلات البطالة مع تزايد أعداد الخريجين، فضلاً عن الفساد والمحسوبية، واتجاه الحكام نحو تبني مبدأ التوريث، كل ذلك ساهم في تعزيز المشاعر السلبية ضد الحكومات في المجتمعات محل الدراسة، وتوصلت الدراسة في نتائجها إلا أنه على الرغم من حدوث تغيير إلا أن التغيير لا يسير على نحو صحيح نظراً لفشل السياسات في التعامل مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

8- دراسة: Rauf Arif:

بعنوان: الحركات الاجتماعية، يوتيوب والنشاط السياسي في البلدان الإستبدادية: تحليل مقارنة للتغيير السياسي في باكستان وتونس ومصر⁽²⁸⁾

تهدف الدراسة إلى دراسة وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في النشاط السياسي في المجتمعات الإستبدادية، باستخدام دراسة الحالة، واستخدام موقع يوتيوب كقناة بديلة للتواصل والمقاومة خلال الأزمات السياسية في باكستان وتونس ومصر، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن في تحليل مقاطع الفيديو «الأكثر مشاهدة» على يوتيوب للإحتجاجات السياسية في البلدان الثلاثة، وبلغت 60 مقطع فيديو، كما اعتمدت الدراسة على تحليل المحتوى الكمي في توضيح دور ومحتوى موقع يوتيوب أثناء الأزمة السياسية في باكستان في عام 2007، ومقارنته بدور هذا النظام الأساسي كوسيلة بديلة للاتصال، بالإضافة إلى محتواه في الإنتفاضة السياسية عام 2011 في تونس ومصر، والتي تعد جوهر الربيع العربي في شمال إفريقيا.

28-Rauf Arif. Social movements, YouTube and political activism in authoritarian countries: a comparative analysis of political change in Pakistan, Tunisia & Egypt, PhD (Doctor of Philosophy) thesis, University of Iowa, 2014.

وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

أنه في حالة عدم وجود مصادر وسائط تقليدية، يمكن أن يعمل يوتيوب كمنصة بديلة للإتصال والمعارضة كقناة اتصال بديلة لنشر المعلومات حول الإحتجاجات السياسية ضد الأنظمة الديكتاتورية بغرض تعزيز المقاومة، وتوضح النتائج أيضاً أن قناة الجزيرة التلفزيونية العربية استغلت موقع يوتيوب كمنصة بديلة لنشر مقاطع الفيديو المتعلقة بالإحتجاج، خاصة عندما تم حظر القناة في الدول الثلاث.

وتشير نتائج تحليل المحتوى المرئي لمقاطع الفيديو الأكثر مشاهدة للإحتجاجات إلى أن الحركات الاجتماعية في باكستان وتونس ومصر استخدمت يوتيوب لتضخيم صوتها ضد الفساد والبطالة والسلطوية في البلدان الثلاثة.

9- دراسة: Abdesselem Mahmoud

بعنوان: حركات الاجتماعية في تونس ومصر: قصة ثورتين⁽²⁹⁾

تستهدف الدراسة توضيح ماهية الإنتفاضة العربية في كل من تونس ومصر، واعتمدت الدراسة على طريقة دراسة الحالة من خلال مراجعة الأدبيات حول الحركات الاجتماعية في العالم وفي المجتمعات العربية، وعملت الدراسة على تحليل الأعمال الأكاديمية التي تحدثت عن الحركات الاجتماعية وتأثير وسائل الإعلام على المجتمعات المدنية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الحركات الاجتماعية مرتبطة بالتغيرات الاجتماعية والسياسية في المجتمعات العربية، وتدرج في ساحة الحركات الاجتماعية العالمية الأوسع، وأوضحت أن الربيع العربي يعتبر من بين الحركات الاجتماعية التي تنضم إلى الحركات العالمية المتعلقة بالنظام العالمي الرأسمالي.

29- Abdesselem Mahmoud. Social Movements in Tunisia and Egypt: A Tale of Two Revolutions International Journal of Social Science Studies, Vol. 3, No. 3; May 2015.

10- دراسة Abdul Qadir Mushtaq بعنوان الربيع العربي ، أسبابه ونتائجه:⁽³⁰⁾

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف الأساسية تتمثل في محاولة الوقوف على أسباب الإنتفاضات العربية في دول الشرق الأوسط، وتسليط الضوء على الإنتفاضة التي أدت إلى عزل بعض الحكام فضلاً عن محاولة التنبؤ بالآثار والمصاحبات الناجمة عن هذه الإحتجاجات وأثرها على المنطقة والدول المحيطة.

وأشارت الدراسة إلى أن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إندلاع الإحتجاجات المتصلة بالربيع العربي يأتي في مقدمتها الأسباب الاقتصادية مثل الأزمة العالمية وأزمة الغذاء وارتفاع الأسعار وارتفاع معدل التضخم وارتفاع معدلات البطالة، أما فيما يتصل بالأسباب الاجتماعية فتتمثل في تزايد معدلات الشباب والتعليم والرغبة في تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وغياب الحريات السياسية وعدم المساواة الاقتصادية.

وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من بعض الآثار السلبية لثورات الربيع العربي إلا أنها ساعدت في تشكيل وصياغة المجال السياسي العام بحيث يمكن للمواطنين وكافة الناس متابعة الموضوعات والقضايا السياسية في الأماكن العامة ومناقشة مستقبلهم المتوقع وجهودهم في تحقيق التحول الديمقراطي المنشود والمطلوب.

11- دراسة: Eryilmaz, Nazim

بعنوان: التحولات الديمقراطية من منظور مقارن: تونس ومصر في عملية ربيع ما بعد العرب:⁽³¹⁾

اعتبرت الدراسة مفهوم «الديمقراطية الغربية» ينطوي على تناقضاً لفظياً، لأنه وفقاً لعلماء الديمقراطية السابقين، يمكن للأنظمة السياسية الغربية من

30- Abdul Qadir Mushtaq, Muhammad Afzal Arap Spring: Its Causes and consequences, journal of ponjab, university, historical society, vol. (3) No(1), January, June. 2017, pp. 1-10.

31 - Eryilmaz, Nazim, Democratic Transitions in Comparative Perspective: Tunisia and Egypt in the Postarab Spring Process Eryilmaz, Nazim. Boston College, ProQuest Dissertations Publishing, 2017.

تلبية الشروط والمتطلبات الأساسية لتكوين الديمقراطية، حيث أظهرت الدول غير الغربية تقدماً ملحوظاً نحو تأسيس حكم ديمقراطي، على الرغم من وجود «ظروف غير مواتية» (مثل الدين أو الأداء الاقتصادي السيئ) للتنمية الديمقراطية، وعلى الرغم من هذا الإنعاث العالمي للحكم الديمقراطي، لم تكن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قادرة على تطوير حكم ديمقراطي، وهو الوضع الذي تم تفسيره منذ فترة طويلة بالإشارة إلى الخصائص «الاستثنائية» (بشكل أساسي الإسلام) المتأصلة في المنطقة.

وأوضحت الدراسة أن الأحداث التي بدأت في 17 ديسمبر 2010 في تونس فتحت المجال أمام البلدان التي حكمها المستبدون لفترة طويلة للشروع في انتقال ديمقراطي، حيث أطاحت في النهاية بالحكام الإستبداديين القدامى، وتمكنت بذلك القوى الاجتماعية السياسية المتباينة من الإخراط في العمليات الإنتقالية في أعقاب انهيار النظام.

12- دراسة: Nazim Eryilmaz

بعنوان التحولات الديمقراطية من منظور مقارنة «تونس ومصر فيما بعد الربيع العربي»⁽³²⁾؛

يعتمد هذا البحث على الحجة القائلة بأن هناك أربعة عوامل رئيسية لعبت أدواراً مهمة في العمليات الإنتقالية لهاتين الحالتين، وهما تونس (الانتقال إلى الحكم الديمقراطي) ومصر (استعادة شكل جديد من الإستبداد)، بالإضافة إلى شرح الإختلاف في العمليات الإنتقالية لهذين البلدين، وكان التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة هو: كيف أن البلد الذي ساد فيه الإستبداد لفترة طويلة تحقق تحوله نحو الديمقراطية؟ وهل هناك «مخرج» للتحول للديمقراطية؟، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف تقدم تونس ومصر معلومات مفيدة للإجابة على هذا التساؤل؟ واعتمدت الدراسة على منهج تحليل مقارنة لمحاولة فحص ما إذا كان التحول الديمقراطي محتملاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أم لا.

32- Nazim Eryilmaz, Democratic Transitions In Comparative Perspective: Tunisia And Egypt In The Postarab Spring Process, Master's thesis. Boston College Morrissey College of Arts and Science, Graduate School, 2017.

كما اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على التحليل النوعي والمنهج المقارن ، مع التركيز بشكل أساسي على مراجعة شاملة للأدبيات المتعلقة بعمليات التحولات المختلفة، كما اعتمدت الدراسة على طريقة دراسة الحالة ، وتوصلت الدراسة إلى أنه من الممكن إستبدال النظام الغير ديمقراطي بنظام ديمقراطي نسبياً يحكم فيها المدنيون ويخضعون للمساءلة عن سياساتهم.

13- دراسة: Mohd Irwan Syazli Saidin⁽³³⁾

بعنوان: إعادة التفكير في «الربيع العربي»: الأسباب الجذرية لثورة الياسمين التونسية وثورة 25 يناير المصرية:

ترتكز هذه الدراسة على العوامل التي أشعلت الثورات في كل من تونس ومصر من خلال التقارير المنشورة في المقالات الصحفية، وتم تسليط الضوء على كيفية تطور الإنتفاضات في تونس ومصر إلى جانب تسليط الضوء على الربيع العربي 2011. وتم اختيار عدد من العوامل في إطار خمسة مواضيع رئيسية هي التنمية الاقتصادية، والشرعية السياسية، والديموغرافيا الاجتماعية، والإسلامية، وتقدم وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة، وتم تحديد دور وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة على أنها العامل الرئيسي الذي يضمن نجاح الثورات في تونس ومصر واعتبرها منصة جديدة للإحتجاج السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وجاءت تساؤلات الدراسة عن كيفية تغيير ديناميكيات التعبئة الاجتماعية، وكيفية تقديم وسائل التواصل الاجتماعي السرعة والتفاعلية التي كانت تفتقر إليها إجراءات التعبئة التقليدية مثل الملصقات والنشرات.

وكشفت الدراسة من خلال النتائج أنه على الرغم من وجود عناصر مشتركة أثناء إحتجاجات الربيع العربي، إلا أنه كان هناك بعض التفرد في الإنتفاضة الأخيرة في تونس ومصر، حيث لعب ظهور وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة مثل فيسبوك وتويتر دوراً حاسماً في مساعدة المتظاهرين على تنظيم وتعبئة

33 - Mohd Irwan Syazli Saidin, Rethinking the 'Arab Spring': The Root Causes of the Tunisian Jasmine Revolution and Egyptian January 25 Revolution, International Journal of Islamic Thought Vol. 13: (June) 2018.

الإحتجاج الجماهيري بشكل أكثر فاعلية، وخلق وعياً سياسياً بين المواطنين على نطاق أوسع.

المحور الثاني: ثورة 17 ديسمبر 2010 في تونس

دراسة: نيكول روزويل وأسماء بن يحيى:

بعنوان: تونس من الثورة إلى الإصلاح: توقعات المواطنين في الذكرى الأولى للثورة التونسية⁽³⁴⁾

تهدف هذه الدراسة تقديم معلومات موضوعية حول أولويات المواطنين ونظرتهم للعملية الإنتقالية للقيادات السياسية والمدنية في تونس من خلال دراسات نوعية في العديد من المدن التونسية منذ شهر مارس 2011، بالتركيز على مواقف المواطنين من إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي ونتائجها، وقد تم اختيار المدن المستهدفة على أساس حجم سكانها، وثقلها الاقتصادي وموقعها الجغرافي ودورها في الأحداث السياسية خلال عام 2011، وللحصول على وجهات نظر شريحة واسعة من المجتمع التونسي، وحدد المعهد الوطني الديمقراطي ثلاث مجموعات ديمغرافية مختلفة لكل موقع، على النحو التالي:

مجموعة مختلطة من الشباب تتراوح أعمارهم بين 24-35، ومجموعة من النساء فوق سن 35 ومجموعة من الرجال فوق سن 35، وتوصلت الدراسة الى:

تسلط مجموعات التركيز التي أجراها المعهد الوطني الديمقراطي في تونس منذ مارس 2011 الضوء على مثابرة الشعب التونسي في خضم القرارات الضخمة التي اتخذت لرسم المسار السياسي المستقبلي، بعد ثورة لم تؤدّ فقط إلى تنحية دكتاتور، ولكن أيضاً كانت مصدر إلهام لثورات مماثلة قادتها شعوب في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

34 - نيكول روزويل وأسماء بن يحيى : تونس من الثورة إلى الإصلاح: توقعات المواطنين في الذكرى الأولى للثورة التونسية، المعهد الوطني الديمقراطي، تونس، 2012.

المحور الثالث: ثورة 25 يناير 2011 في مصر

أولاً: الدراسات العربية:

1- دراسة سمير أمين: بعنوان: ثورة مصر وما بعدها⁽³⁵⁾:

انطلق سمير أمين في دراسته للحالة المصرية باعتبارها إنطلاقة ثورية قد تتحول إلى مد ثوري، وأن ما حدث في المجتمع المصري يتجاوز حدود الإنتفاضة - بمعنى أنها حالة فوران يعود بعدها المجتمع إلى ما كان عليه قبلها، ولكن هذه الحالة تظل محدودة ولا تصل إلى ذروة الثورة، وذلك لأنها لم تكن تتطوي على أهداف واضحة بل كانت تنطوي على مطالب ضمنية وصريحة للقوى التي انخرطت في تلك الحركة.

وقد سعى سمير أمين من خلال هذه الدراسة إلى الوقوف على العناصر الأساسية والرئيسية التي ساهمت في إندلاع هذا الحدث، وكذلك محاولة الوقوف على مقتضيات ومتطلبات التغيير. لقد تمثلت عناصر الحركة المصرية في أربعة عناصر شكلت الأعمدة الرئيسة التي قامت عليها الحركة شبة الثورية، وفي مقدمتها الشباب الميسس والمنظم، وخاصة وأنهم قد حاولوا تشكيل فكرهم السياسي خارج نطاق الأحزاب ولاسيما في ظل غياب الحياة الحزبية في المجتمع المصري، كما أن لديهم ميولاً يسارية؛ إذ يرفضون الواقع الأليم للمجتمع المصري بحالته الراهنة، وخاصة في ظل ما يعانيه المجتمع من التهميش والفقر المتزايد، أما العنصر الثاني فقد تمثل في اليسار المصري الراديكالي الذي لبي نداء الشباب المصري ومن ثم فالتعاون المشترك بين الشباب واليسار الراديكالي هو جوهر وأساس مستقبل الثورة، أما المكون الثالث فقد تحدد في عناصر الفئات الوسطى الليبرالية الذين يمثلون التيار المستنير ويؤكدون على الحرية والليبرالية، ثم جاء الشعب المصري باعتبار المكون الأخير لكي يتوج الحركة المصرية وقام بتدعيم الشباب في سعيهم لتغيير الواقع الراهن والسعي نحو المستقبل المأمول.

35- سمير أمين : ثورة مصر وما بعدها، في ثورة مصر وعلاقتها بالأزمة العالمية، دار العين للنشر، القاهرة، ط2، 2012م، ص ص 15-43.

أما عن مقتضيات ومتطلبات التغيير فيؤكد سمير أمين الحركة المصرية التي بدأت في يناير 2011م لا تزال بحاجة إلى وقت أطول حتى تتعمق وتتجذر في أعماق الجماهير، وذلك لأن ما يقال عن أن الثورة المصرية أسقطت النظام وأسقطت الدستور هو أمر صحيح من الناحية التجريدية، أما من الناحية العملية الواقعية فهذا خطأ، لذلك فإن الشرط الأساسي والرئيس لتحقيق التغيير المنشود والمطلوب يتمثل في تحقق ديمقراطية إتاحة الفرصة وخاصة في تشكيل الأحزاب والتنظيمات والنقابات بهدف ترويج ثقافة سياسية مدنية علمانية ديمقراطية. إلا أن الحركة المصرية قد شهدت حالة من الثورة المضادة والتي تمثلت في كتلة متحالفة تألفت من الطبقة الحاكمة متمثلة في البرجوازية، الإخوان المسلمون والتيارات المتأسلمة وأخيرا المؤسسة العسكرية.

2- دراسة: سامي السعيد النجار

بعنوان: اتجاهات الشباب نحو دور الشبكات الاجتماعية في ثورة 25 يناير⁽³⁶⁾:

وسعت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الشباب نحو دور الشبكات الاجتماعية في ثورة 25 يناير من خلال دراسة ميدانية أجريت على عينة من مستخدمي موقع فيسبوك، وأكدت النتائج حرص غالبية المبحوثين على استخدام فيسبوك بصفة دائمة، حيث برزت عوامل تعبئة الجماهير للمشاركة في أحداث الثورة وتبادل الآراء والمعلومات بشأن مسار الثورة، وتداول صور ومشاهد القتل والعنف ضد المتظاهرين لإثارة الجماهير كأبعاد سياسية لدور موقع الفيس بوك ووسائل التواصل الاجتماعي في ثورة 25 يناير.

3- دراسة: عبير مختار شاكر:

بعنوان: الإعلام الاجتماعي والثورة المصرية: دراسة استخدام الشباب الإنترنت في الثورة⁽³⁷⁾:

تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير الإعلام الاجتماعي على الشباب والوقوف على حقيقة أداء وسائل الإعلام الاجتماعي من خلال الانترنت، واعتمدت الباحثة على

36- سامي السعيد النجار، اتجاهات الشباب نحو دور الشبكات الاجتماعية في ثورة 25 يناير، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، العدد 60، الجزء الثاني، 2012.

37- عبير مختار شاكر، الإعلام الاجتماعي والثورة المصرية: دراسة استخدام الشباب الإنترنت في الثورة، مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، العدد 27، 2012.

منهج المسح الاجتماعي بالعينة وذلك لأن الدراسة تعد من الدراسات الوصفية التي تسعى للكشف عن مجموعة من المتغيرات باستخدام وسائل الإعلام الاجتماعي في الثورة، وتكونت عينة الدراسة من 300 شاب وتوصلت للنتائج التالية:

هناك تأثير إيجابي لوسائل التواصل الاجتماعي نحو الثورة، حيث عمل الإنترنت على الإتصال مع أناس كثيرون بدون لقاء، والإتفاق على التظاهر والنزول إلى ميدان التحرير، كما عمل على التعرف على المواقف السياسية نحو الثورة من قبل الأحزاب المختلفة والمثقفين وعامة الشعب كمطلب رئيسي لكل هذه الفئات.

4- دراسة: مصعب حسام الدين لطفي قتلوني :

بعنوان: دور مواقع التواصل الاجتماعي «الفيسبوك» في عملية التغيير السياسي مصر⁽³⁸⁾ :

تهدف الدراسة إلى معرفة الظروف التي ساعدت على عملية التغيير السياسي من خلال وسائل غير تقليدية كمواقع التواصل الاجتماعي، واعتمد الباحث على المنهج التحليلي في شرحه وتفسيره لمضمون عينة من المقالات والشعارات والمعلومات التي تداولها نشطاء الفيسبوك في مصر قبيل وخلال ثورة 25 يناير، كما قام الباحث بتحليل أكبر قدر ممكن من المعلومات سواء الواردة في المواقع الالكترونية أو من خلال المقابلات التي أجراها مع ذوي الإختصاص والشأن، ولجأ كذلك إلى المنهج المقارن لمقارنة أساليب الشعوب في التعبير عن آرائها.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن الثورات الشعبية ما كانت لتقوم بهذه القوة لولا وجود الكثير من التراكمات والإرهاصات التي جعلت الناس تثور في وجه حكامها، ومن أبرز هذه الأسباب التخلف الذي كانت تعيشه غالبية الدول العربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

38- مصعب حسام الدين لطفي قتلوني ، دور مواقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" في عملية التغيير السياسي مصر نموذجاً، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012.

5- دراسة جمال علي زهران:

التحليل السياسي لتطور ثورة 25 يناير، المقدمات - الدوافع - الأهداف - المسارات⁽³⁹⁾:

يسعى هذا البحث إلى محاولة تحليل الثورة المصرية التي اندلعت في 25 يناير 2011م تحليلًا سياسيًا، وهدفت الدراسة إلى الوقوف على جملة المقدمات الأولى للثورة والتي منها على سبيل المثال التصاعد والتراكم والانتشار الأفقي للإحتجاجات؛ وأوضحت أن الثورة لم تنشأ من فراغ ولكنها جاءت نتيجة جملة من المقدمات والبواعث التي تعكس حالة الغضب الشعبي وعدم الرضا الجماهيري نتيجة السياسات المتبعة في كافة المجالات والتي أدت إلى الظلم وانتشار الفساد.

وأوضحت الدراسة أن إندلاع الثورة التونسية في منتصف ديسمبر 2010م كان لها الأثر الأكبر والعامل الحاسم في التعجيل باندلاع الثورة المصرية، ومن ثم كسر حاجز الخوف لدى المصريين، وأكدت الدراسة أن التحدي الأكبر الذي يواجه الثورة المصرية يتمثل في ضرورة تأسيس نظام ديمقراطي سليم والذي بدوره يسهم في تحقيق تداول السلطة دون تمكين فصيل سياسي معين من الإنفراد بالحكم وخاصة في ظل محاولات فلول النظام السابق للقيام بثورات مضادة لاجهاض ثورة الخامس والعشرين من يناير، فضلاً عن تحدي آخر وهو إقامة العدالة الاجتماعية وإلغاء التمايزات التي عمل بها النظام السابق والتي أخلت بمبدأ تكافؤ الفرص.

6- دراسة خضير عباس، ليلى عاشور:

بعنوان : الأبعاد الاقتصادية لثورات الربيع العربي، مصر نموذجاً⁽⁴⁰⁾

يسعى هذا البحث إلى الإجابة على عدة تساؤلات وهي :-

— ما تأثير ثورات الربيع العربي على ثورة 25 يناير في مصر؟

39- جمال علي زهران: التحليل السياسي لتطور ثورة 25 يناير، المقدمات - الدوافع - الأهداف - المسارات في ثورة 25 يناير مشروع للتغيير والبناء، سلسلة إصدارات مركز الإستقلال للدراسات الإستراتيجية والإستشارات، الدار المصرية السعودية، القاهرة ، 2013، ص ص 5-41.

40- خضير عباس، ليلى عاشور: الأبعاد الاقتصادية لثورات الربيع العربي، مصر نموذجاً، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 1، العدد 12، 2013، ص ص 70-96.

— ما انعكاسات التاريخ المصري على تطورات ثورة 25 يناير 2011م؟

— ما الآثار الاقتصادية لثورة 25 يناير 2011م؟

وبناء على ذلك ينطلق هذا البحث من فرضية رئيسية مؤداها، أن الآثار السلبية التي يعاني منها الاقتصاد المصري قد أثرت بشكل كبير على إتجاهات أحداث ثورة 25 يناير 2011م، الأمر الذي نتج عنه سياسات اقتصادية غير مستقرة أدت إلى تراجع أداء الاقتصاد المصري بعد الثورة، وأجريت الدراسة باستخدام المنهج الإستنتاجي الإستنباطي، مع الإعتماد على المنهج التاريخي. وكشفت نتائج البحث عن الآثار الاقتصادية السلبية المصاحبة لثورة 25 يناير 2011م ومنها على سبيل المثال؛ أن شهد الاقتصاد المصري هزة عنيفة نتيجة تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنحو 2.5% ؛ وزيادة التضخم الاقتصادي حيث، ارتفاع الأسعار والسلع الغذائية حيث وصلت نسبة التضخم النقدي خلال عام 2011م 9.7% في حين وصل في عام 2012 إلى 11% ، وتراجعت الاستثمارات الأجنبية.

وبناء على ذلك أوصت الدراسة بضرورة تنفيذ المطالب الشعبية والتعامل معها على نحو جاد والسعي نحو تفهمها وتطبيقها، وذلك لأن استمرار فقدان الثقة بين السلطة التنفيذية والشعب تؤدي إلى إندلاع عصيان شعبي على المستوى العام، كما أوصت الدراسة بضرورة تبني سياسة إعلامية وطنية متوازنة تتجاوز الأطر الأحادية الطائفية ومن ثم التأكيد على الوحدة الوطنية.

7- دراسة علي ليلة :

بعنوان: المضامين الاجتماعية لثورة يناير ومطلب العدالة الاجتماعية⁽⁴¹⁾

ينطلق هذا البحث من فكرة رئيسية وأساسية وهي أن العدالة مفهوم شامل ينطوي على جوانب اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، وبالتالي فإن المواطنة الحقيقية مرتبطة بالعدالة التوزيعية والتي بمقتضاها يحصل كل مواطن على الفرص التي تؤهله لمواطنته وبالتالي شعوره بالولاء والانتماء.

41- علي ليلة: المضامين الاجتماعية لثورة يناير ومطلب العدالة الاجتماعية في ثورة 25 يناير، مشروع للتغيير والبناء، تحرير: جمال على زهران، سلسلة إصدارات مركز الإستقلال للدراسات الإستراتيجية والإستشارات، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ص ص 233-269.

والمتمأمل لحالة الثورة المصرية في 25 يناير 2011م يجد أنها تنطوي على العديد من المضامين الاجتماعية التي شكلت النواة الأساسية لتعميق الثورة وانتشارها، ومن أهم هذه المضامين: تآكل الأخلاق وانهيار المجتمع، وتفكيك وانهيار عناصر بناء المجتمع وتردي الأوضاع الاقتصادية في المجتمع، وترى الدراسة أن كل هذه العوامل ساهمت في التأسيس للفكر الإحتجاجي الثوري وتشكيل الفاعل الثوري الذي يستهدف التغيير الجذري الشامل، وبناء على ذلك أكدت الدراسة أن تشكيل الحركات الإحتجاجية الشبابية والعمالية كشف النقاب عن العصابات النخبوية وأدى إلى ترهل بناء قوة الدولة، الأمر الذي ساهم في إندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011م، إذ جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن وأصبح النظام السياسي فاقداً القدرة على التعامل مع هذا الغضب الشعبي، ومن ثم يمكن القول بأن الثورة المصرية هي بمثابة حصاد لدولة بائسة ومجتمع منهار ومترهل.

8- دراسة: سارة سعيد المغربي

بعنوان: معالجة الصحافة الإسرائيلية والأمريكية للتغيير في مصر⁽⁴²⁾

تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل وتفسير معالجة الصحافة الإسرائيلية والأمريكية للتغيير في مصر خلال أعوام 2011، 2012، 2013، واعتمدت الدراسة على منهج تحليل المضمون بشقيه الكمي والكيفي الذي تناول التغيير في مصر في الصحيفتين الإسرائيلية والأمريكية، حيث تم التحليل بناء على عدد من المحاور تتمثل في: مدى الإهتمام الذي أولته عينة الدراسة للتغيير في مصر، واتجاه صحف الدراسة نحو التغيير في مصر، والشخصيات المحورية التي قدمتها صحف الدراسة خلال الفترات الثلاثة، كما اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن وذلك من خلال تطبيقه على مستوى الصحيفة الإسرائيلية للتعرف على أوجه التشابه والإختلاف في معالجة التغيير الذي حدث في مصر خلال الفترات الثلاث محل الدراسة.

42- سارة سعيد المغربي، بعنوان معالجة الصحافة الإسرائيلية والأمريكية للتغيير في مصر: دراسة تحليلية مقارنة خلال الأعوام 2011-2012-2013، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، جامعة الأهرام الكندية، ع 3، 2013.

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية :-

غلبة الطابع الخبرى على الفنون الصحفية المستخدمة في الصحف خلال فترات الدراسة الثلاث حيث بلغ إجمالى الفنون الخبرية 59 مادة صحفية، كما أكدت الدراسة سيطرة البعد السياسي على الموضوعات التى تناولت التغيير في الجريدتين «الإسرائيلية والأمريكية» خلال فترات الدراسة الثلاث سواء ماتعلق بالسياسة الداخلية أو الخارجية لمصر، كما أكدت الدراسة أن الصحيفة الإسرائيلية أكثر إهتماماً بنشر موضوعات تتناول التغيير في مصر خلال فترات الدراسة الثلاث مقارنة بالصحيفة الأمريكية التي كانت أكثر إهتماماً بقضايا التغيير في مصر عقب الثورة.

9- دراسة سمير نعيم أحمد

بعنوان: ثورة 25 يناير مستقبل الإنسان في مصر⁽⁴³⁾:

ينطلق هذا البحث من فكرة أساسية ورئيسية مؤداها؛ أن الثورات تمثل نقطة الإنطلاق من الواقع المرفوض إلى المستقبل المأمول والمرغوب، وأن الثورة تستهدف إحداث تغييرات جذرية شاملة في البناء الاجتماعي القائم بأنظمتة المختلفة، وذلك بهدف تحقيق ظروف حياتية ومعيشية أفضل للجموع الغفيرة الثائرة على الطبقة الحاكمة، وأن ثمة إختلاف كبير فيما بين الثورة والتمرد والإنقلاب والحركات الإحتجاجية.

وبناء على ذلك فقد قدم الباحث تحليلاً لثورة 25 يناير 2011م ، حيث حاول الباحث الوقوف على الملامح العامة للواقع الاقتصادي الاجتماعي السياسي لمصر وذلك بهدف رصد الأسباب والعوامل الفاعلة في صياغة الثورة ، وأوضح أن النظام الاقتصادي المصري عشية الثورة هو نظام نهبوي فوضوي وقد ترتب عليه العديد من الآثار والمصاحبات السلبية التي أدت إلى إندلاع الصراع الاجتماعي على مستوى الطبقة وداخل الطبقة ذاتها.

43 - سمير نعيم أحمد: ثورة 25 يناير مستقبل الانسان في مصر ، في ثورة 25 يناير مشروع التغيير والبناء، سلسلة إصدارات مركز الإستقلال للدراسات الإستراتيجية والإستشارات، الدار المصرية السعودية، القاهرة ، 2013، ص ص 219 - 231.

وأكدت الدراسة أن ثورة يناير تعد ثورة شعبية عارمة لا يقتصر على فئة أو طبقة معينة وهذا هو سر فاعليتها وقوتها وحدودها، وأوضحت الدراسة فيما يتعلق بمستقبل الانسان في مصر بعد الثورة بأن الإنسان المصري سيقع في دائرة الصراع الدائر بين قوى الثورة والثورة المضادة لها ولكن الحق يقال بأن إسقاط النظام الاستبدادي الإنتهازي النهبوي الفوضوي ومحاولة إقامة نظام جديد يراعي أهداف الثورة وتطلعاتها من شأنه أن يضع مصر على خارطة طريق المستقبل الذي يتسم بالتقدم والرفاهية والقضاء على العوز والحرمان والتفاوت والظلم والاستبداد ومن ثم تحقق الرفاهية ونوعية الحياة وجودتها.

10- دراسة: صالح سليمان:

بعنوان: دور الفيس بوك في إندلاع الثورة المصرية دراسة سوسيولوجية لموقع «كلنا خالد سعيد»⁽⁴⁴⁾ :

سعت الدراسة للتعرف على دور الفيس بوك في ثورة 25 يناير وذلك من خلال التركيز على أحد المواقع المهمة التي ظهرت في 10 يونيو 2010، وهو موقع كلنا خالد سعيد، كما سعت الى التعرف على آليات استخدام هذا الموقع في المرحلة التي سبقت الثورة المصرية بما يكشف عن دور هذه المواقع في التأسيس لقيام الثورة ثم إندلاعها، وقام الباحث باستخدام تحليل مضمون كل ما ينشر على الموقع خلال الفترة منذ إنشائه وحتى قيام الثورة.

وتوصلت الدراسة الى أن مواقع التواصل الاجتماعي ورغم أهميتها إلا أن الفيسبوك وغيره لا يمكن أن يكون هو السبب في إندلاع ثورات الربيع العربي، بما فيها الثورة المصرية، بقدر ما يمكن القول أن استخدام هذه الوسائط قد ساعد وحفز على التسريع باندلاع هذه الثورات، وأثرها بعناصر قوة جديدة وغير مسبقة في تاريخ الثورات البشرية.

44 - صالح سليمان عبد العظيم، دور الفيسبوك في إندلاع الثورة المصرية، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، مجلد 41، العدد الرابع ، 2013.

بعنوان: المقدمات السياسية لثورة 25 يناير في مصر والأسباب والتراكمات في 25 يناير مباحث وشهادات⁽⁴⁵⁾

يسعى هذا البحث إلى محاولة الوقوف على التراكمات التي أدت إلى إندلاع ثورة 25 يناير خاصة التراكمات السياسية، ومن ثم قام الباحث بتقسيم مقدمات ثورة يناير إلى نوعين أساسيين هما:- المقدمات السياسية للثورة، والمقدمات الحركية للثورة.

وتنطوي المقدمات السياسية على العديد من المؤشرات التي ساهمت في صنع التراكمات الكمية ومهدت الطريق لحدوث تحولات نوعية ثورية ومن هذه المقدمات السياسية:

أ- السياسات العربية لنظام مبارك حيث الخروج من خندق النضال الوطني وتدهور دور مصر العربي .

ب- السياسات الاقتصادية وسيطرة رأسمالية المحاسيب على السلطة والثورة الأمر الذي ساهم في إنتاج ثلوث الفقر والبطالة والفساد.

ج- الإستبداد السياسي ومحاصرة العمل السياسي ونزع السياسة من المجتمع وسيادة الدولة البوليسية.

وتري الدراسة كل هذه التراكمات ساهمت في إنتشار حالة من السخط العام والغضب، وساهمت في صناعة مقدمات حركية للثورة تمثلت في ظهور العديد من الحركات الاجتماعية والمناهضة لنظام الحكم وسياساته الإستبدادية القهرية الإستغلالية، كظهور حركة 20 مارس للتغيير عام 2003م، ومحاولة تكوين حركة اجتماعية تحت شعار (كفاية طوارئ) وظهرت حملة شعبية أخرى في عام 2004م تحت شعار (الحملة الشعبية من أجل التغيير)، وحركة كفاية.

45 - محمد فرج : المقدمات الرئيسية لثورة 25 يناير في مصر والأسباب والتراكمات في 25 يناير مباحث وشهادات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص ص 77-95.

وأخيراً تناول الباحث المعضلات السياسية لثورة يناير، وذلك إنطلاقاً من أن كل ثورة تنطوي على عمليتين أساسيتين هما الهدم والبناء، وفي النهاية يؤكد الباحث أن ثورة يناير هي ثلاث ثورات، ثورة سياسية من أجل تغيير النظام السياسي وثورة اجتماعية من أجل تغيير نظام القيم، وثورة ثقافية من أجل تغيير نظام التفكير السائد.

12- دراسة: نسمة عبد الله مطاوع

بعنوان: تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على تشكيل اتجاهات الشباب الجامعي نحو الأحزاب الإسلامية بعد ثورة 25 يناير⁽⁴⁶⁾:

سعت هذه الدراسة الى التعرف على تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على تشكيل اتجاهات الشباب الجامعي نحو الأحزاب الإسلامية بعد ثورة 25 يناير، وتنتمي الدراسة إلى حقل الدراسات الوصفية التي استخدمت المسح الإعلامي، حيث تم الإستعانة بأداة الإستبيان لجمع المادة من المبحوثين بالتطبيق على عينة عشوائية من الشباب الجامعي من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، وكان قوامها 400 مفردة بحثية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن معلومات الشباب حول حزب الحرية والعدالة الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، وحزب النور الذراع السياسي للتيار السلفي جاءت عبر موقع الفيس بوك، هذا إلى جانب أن معلومات الشباب المتعلقة بالأحزاب السياسية الإسلامية كانت تأتي دائماً من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، وأكدت عينة الدراسة أن اتجاهاتهم تجاه هذه الأحزاب الإسلامية تكاد تكون محايدة.

46 - نسمة عبد الله مطاوع، تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على تشكيل اتجاهات الشباب الجامعي نحو الأحزاب الإسلامية بعد ثورة 25 يناير، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم الإعلام، جامعة المنصورة، 2015.

1- دراسة: Ahmad M. Shehabat

بعنوان الثورات العربية التحقيق في شبكات التواصل الاجتماعي خلال موجات الإنتفاضات السياسية المصرية التي تحدثت بين 2011 و 2012 و 2013.⁽⁴⁷⁾

تبحث هذه الدراسة في دور شبكات التواصل الاجتماعي (مثل Facebook و Twitter و YouTube) في التيسير السياسي والتعبئة وخلق فضاء عام عربي جديد، وتتسأل عما إذا كان ثورات الربيع كانت ستحدث في غياب شبكات التواصل الاجتماعي؟

وارتكز التحليل بشكل خاص على مصر، وكيف عملت هذه الشبكات كمحفز وأداة للتعبئة والحشد ضد الأنظمة في مصر؟ وكيف تغير دور شبكات التواصل الاجتماعي خلال الإنتفاضات المصرية في 2011 و 2012 و 2013؟ كما عالجت الدراسة مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي:

1- إلى أي مدى ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي؟ ما هي الطرق التي عملت بها شبكات التواصل الاجتماعي كمحفز للتعبئة السياسية؟

2- هل حولت وسائل التواصل الاجتماعي ميزان القوى من حكومات الولايات المتحدة إلى أشخاص بعينهم؟ ، واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة للإجابة على هذه التساؤلات، وتم تطبيق ذلك في مصر ما بين عامي 2011 و 2013.

47 - Ahmad M. Shehabat, Arab 2.0 Revolutions: Investigating Social Media Networks during waves of the Egyptian political uprisings that occur between 2011, 2012 and 2013, Thesis Presented to the School of Humanities and Communication Arts University of Western Sydney, Degree of Master, 2015.

2- دراسة: Allmann, Kira

بعنوان: ثورة كل يوم: التنقل والتكنولوجيا والمقاومة بعد الربيع العربي في مصر⁽⁴⁸⁾

تحاول هذه الدراسة التعرف على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الثورة المصرية عام 2011، مما دفع الكثيرين إلى تسميتها «ثورة وسائل التواصل الاجتماعي»، حيث ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بطرق دقيقة في تهيئة الشروط المسبقة للثورة ولعبت دوراً معقداً ومتكاملاً في تنفيذها، وأوضحت الدراسة العلاقة بين تقنيات الاتصالات والثورة والمقاومة من خلال استكشاف كيف تمكنت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الحشد والتعبئة لأفراد المجتمع.

وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإمكانها أن تشكل شكلاً من أشكال المقاومة الضمنية للنظام، وتستكشف الدراسة كيف ساهم التنقل عبر الأبعاد في التحولات المكانية والاجتماعية والسياسية العميقة في مصر بعد الثورة، بدءاً من دراسة كيف خلقت وسائل التنقل بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعياً مكانياً جديداً للمتظاهرين المشاركين في العمل السياسي المباشر العلني، وتستكشف الدراسة كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنقل عبر الأبعاد في مواجهة حظر التجول المفروض لقمع سياسات الشوارع.

3- دراسة: Shinta Puspitasari

بعنوان الربيع العربي: دراسة حالة للثورة المصرية⁽⁴⁹⁾

الهدف من هذه الدراسة هو فحص الثورة المصرية وكيف أدت إلى نهاية نظام ديكتاتوري استمر لسنوات عديدة، واعتمدت الدراسة على التحليل النوعي للثورة المصرية باستخدام المجلات والكتب والتقارير الإخبارية والتعليقات وغيرها، حيث أتت الثورة المصرية بعد فترة طويلة اتسمت بالفقر والبطالة والاضطرابات

48 -Allmann, Kira, Title Everyday a revolution: mobility, technology, and resistance after Egypt's Arab Spring, Place of publication Ann Arbor, phd publication United States University/institution University of Oxford (United Kingdom) University location England, 2016.

49-Shinta Puspitasari, Arab Spring: A Case Study of Egyptian Revolution 2011, Andalas Journal of International Studies| Vol 6 No 2 November Tahun 2017.

السياسية، وبالتالي حدث فجوة واسعة بين الأغنياء والفقراء، هذه ليست المرة الأولى للمصريين أن يثوروا ضد الحكومة، ولكن هذه هي المرة الأولى التي تجمعوا معاً للثورة ضد الحكومة والنظام في آن واحد.

وأوضحت الدراسة أن الربيع العربي أو الإنتفاضة العربية، بمثابة صدمة للمجتمع الدولي لأن مصر تعتبر واحدة من أقوى الدول عسكرياً في منطقة شمال إفريقيا، فأجمع الخبراء والمراقبون أن هذا الثورة من أكبر وأهم الأحداث منذ الحرب الباردة.

كما أكدت الدراسة أن الثورة كان لها أهمية كبيرة في إعطاء فكرة للآخرين عن مكانة مصر وشعبها بين دول العالم، خاصة بين الدول ذات النظام القمعي في منطقة شمال إفريقيا، مما كان بمثابة صدمة للمجتمع العربي والمجتمع الدولي.

4- دراسة: Ethelb, Hamza Mehemed Ahmed

بعنوان: تأثير الفكر الإعلامي على ترجمة الأخبار: دراسة تبحث في كيفية تعامل وسائل الإعلام مع الربيع العربي: حالة مصر ما بعد الثورة⁽⁵⁰⁾:

الهدف من هذه الدراسة هو استكشاف كيف يمكن للممارسات المؤسسية والأيدولوجية لوسائل الإعلام الإخبارية أن تؤثر على ترجمة المقالات الإخبارية من خلال التركيز على التمثيلات الأيدولوجية في الخطاب الإعلامي، كما يختبر الفرضية القائلة بأن الأيدولوجيات المخفية في نصوص الأخبار يتم تغييرها أو إعادة تقديمها (أو الحفاظ عليها) عند ترجمتها إلى نص أو هدف آخر، مع مراعاة الممارسات الاجتماعية والثقافية التي تتبعها المؤسسات الإخبارية، واستعانت الدراسة بنموذج تحليل الخطاب النقدي لتحليل قضايا النص من 63 مقالاً إخبارياً تم جمعها من موقعي الجزيرة والعربية تحت موضوعين (مرسي - السيسي والإحتجاج) لتحديد التمثيلات والتغييرات النصية والأيدولوجية والمؤسسية.

50 - Ethelb, Hamza Mehemed Ahmed., the impact of media ideology on translating news : a study investigating how media outlets deal with the Arab Spring : the case of post-revolution Egypt University of Glasgow (United Kingdom), ProQuest Dissertations Publishing, 2018.

وتعزز الدراسة فهمنا لدور المترجمين الذين يعملون في المؤسسات التي تحركها الأيديولوجية، حيث ترى أنه من الممكن لمترجم الأخبار إجراء تعديلات طفيفة أو كبيرة على قضية إخبارية قيد الترجمة، بغرض إعادة توجيه رسالتهم أو تركيز النص أيديولوجياً، وتؤكد الدراسة أن السياسات التحريرية للمؤسسات الإخبارية تعمل كعوامل اجتماعية وسياسية للحفاظ على السلطة الحالية أو اغتصابها من خلال ممارسات الترجمة.

5- دراسة: Suayip Turan

بعنوان دور الفاعلين العالميين في فشل الإنتقال الديمقراطي في مصر: ⁽⁵¹⁾

تهدف هذه الورقة البحثية إلى بيان دور الفاعلين العالميين في فشل التحول إلى الديمقراطية في مصر، وتقييم التأثير السياسي السلبي للدول القوية على مصر، حيث كان للجهات الفاعلة العالمية أدوار حاسمة في استمرار النظام الإستبدادي في مصر، وتوصلت الدراسة إلى أن الحركات الاجتماعية والإنتفاضة الشعبية أثرت بشكل كبير على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشدة.

المحور الرابع: ثورة 11 فبراير في اليمن

دراسة: هاني موسى

أزمة الدولة في اليمن: الخلفيات والمحددات ⁽⁵²⁾:

تتناول هذه الدراسة بالتحليل والنقاش أزمة الدولة اليمنية التي تجدد ظهورها تزامناً مع إندلاع ما يسمى ثورات الربيع العربي، وذلك عبر دراسة محددااتها الداخلية والخارجية وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فاليمن كغيره من الدول العربية، يعاني حالة تأزم في علاقاته الداخلية والخارجية منذ تأسيس دولته الحديثة، وما يبرر اختيار الحالة اليمنية هو محدودية الدراسات التي تناولت الأزمة بالدراسة والتحليل، إلى جانب أن لليمن خصوصية تميزه من غيره من الدول؛ فهذا البلد ذو تاريخ عريق وحضارة أصيلة امتدت عبر آلاف السنين،

51 - Suayip Turan, The role of global actors on the failed transition to democracy in Egypt, Journal of Human Sciences, Volume 15 Issue 4 Year: 2018.

52 - هاني موسى، أزمة الدولة في اليمن: الخلفيات والمحددات، مجلة سياسات، جامعة بيروت، فلسطين. العدد 19، 2019.

ومن هذا المنطلق كان لا بدّ من التركيز على هذا البلد الذي تشكّل أزمته في الوقت الراهن إحدى أهم الأزمات في العالم العربي، وأشدّها تعقيداً على الصعيدين الداخلي والخارجي، وبات اليمن قاب قوسين أو أدنى مهدداً بالتفكك جغرافياً في ظل حالة التشظي السياسي التي يعانيها.

يتمحور النقاش في هذه الدراسة حول تساؤل رئيسي وهو :

ما المحددات الجوهرية الأشد تأثيراً في حالة التأزم التي تعانيها الدولة اليمنية الحديثة؟

وأكدت الدراسة أن ما وصل إليه اليمن مؤخراً في حالته الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ عام 2015 هو إمتداد لأزمة النشأة، ونتاج التفاعل السلبي بين المحددين، وانعكاس لحالة التأزم التاريخية في علاقات الدولة الداخلية والخارجية، والتي جعلت اليمن ضمن قائمة الدول الفاشلة في القرن الحادي والعشرين، وعلى الصعيد الداخلي، لم يعرف اليمن الإستقرار في تاريخه الحديث، إلا فترات محدودة، فقد تدخل الجيش مراراً بانقلابات عسكرية متعددة.

المحور الخامس: ثورة 17 فبراير 2011 في ليبيا

1- دراسة يوسف القمطاني :

ثورة 17 فبراير: الدوافع الحقيقية للثورة والعوامل المساعدة لقيامها :⁽⁵³⁾

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المفاهيم لمضمون ثورة 17 فبراير من وجهة نظر المواطنين الليبيين الذين شملتهم الدراسة بمدينة بنغازي ، وتحديد الأهمية النسبية لتلك المفاهيم وتحديد درجة نجاح ثورة 17 فبراير من وجهة نظر المواطنين الليبيين الذين شملتهم الدراسة بمدينة بنغازي، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد اختلافات بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بمفهوم نجاح ثورة 17 فبراير وفقاً للمؤهل العلمي ومتغير النوع، وكان هناك عدد من المفاهيم لمعنى نجاح ثورة 17 فبراير من وجهة نظر عينة الدراسة ، ولقد تم ترتيبها على حسب أهميتها النسبية من وجهة نظر عينة الدراسة كما يلي:

53 - يوسف القمطاني، ثورة 17 فبراير: الدوافع الحقيقية للثورة والعوامل المساعدة لقيامها، مجلة جامعة بنغازي العلمية - 2011.

نجاح الثورة في المحافظة على مقدرات البلاد، ثم نجاح الثورة في المحافظة على الأمن، ثم نجاح الثورة في القضاء على الفتن بالبلاد، ثم نجاح الثورة في تحقيق التلاحم الوطني بالبلاد، ثم نجاح الثورة في تحقيق التغيير بدون سفك الدماء، ثم نجاح الثورة في ملاحقة الفاسدين لتطهير البلاد، ثم نجاح الثورة في تغيير نظام الحكم في البلاد، وتستمد هذه الدراسة قيمتها باعتبارها بمثابة الدراسة العلمية الأولى من نوعها التي تستهدف تسليط الضوء على دوافع القيام بثورة 17 فبراير والعوامل المساعدة على قيامها.

2- دراسة: أميمة فتحي

الفساد السياسي والإداري كأحد أسباب الثورات العربية: ثورة 17 فبراير في ليبيا نموذجاً⁽⁵⁴⁾:

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مظاهر الفساد السياسي والإداري والمالي المتعددة، وتشخيصها، وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن النظم السياسية هي أكثر العوامل التي تسهم في إنتشار الفساد في جميع الدول خاصة تلك الأنظمة التي تتميز بالحكم المنفرد المنفصل عن بقية مكونات المجتمع المدني أو تفتقر لوجودها، التي يغلب عليها الطابع الدكتاتوري والإستبدادي، وتمنع حرية الرأي والمساءلة وتفعيل الرقابة.

3- دراسة: علي محمد فرج النحلي :

بعنوان: الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011-2017⁽⁵⁵⁾:

بحثت هذه الدراسة في الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار (مصر وتونس)، وهدفت إلى البحث في طبيعة الأزمة الليبية وأسبابها ومدى تفاقمها داخلياً، إعمدت الدراسة في فرضياتها على وجود علاقة ارتباطية بين تداعيات أزمة دولة ما وانعكاساتها على الشؤون الداخلية لدول الجوار، واعتمدت هذه الدراسة

54 - أميمه فتحي محمد، الفساد السياسي والإداري كأحد أسباب الثورات العربية: ثورة 17 فبراير في ليبيا نموذجاً، مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر، بعنوان: ثقافة التغيير الأبعاد الفكرية والعوامل والتمثلات، جامعة فيلادلفيا، كلية الآداب والفنون، عمان، 2012.

55 - علي محمد فرج النحلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011-2017، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب جامعة الشرق الأوسط، 2018.

على المنهج التحليلي التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة الى إن ثمار الربيع العربي جاءت بخريف اقتصادي وخلل أمني وفشل داخلي طويل الأمد، جعل من الصعب تحسن الأوضاع وتحسن قدرة تلك الدول على النمو والتوجه نحو مستقبل يحمل معه واقعاً لطالما حلمت به تلك الشعوب.

كما بينت هذه الدراسة إن الأزمة سوف تستمر على الصعيد الليبي إذا لم تتفق جميع الأطراف على جعل المصلحة الليبية هي الهدف الأول، والعمل على إيجاد حلول جذرية لتلك الأزمة، والتي من أهمها هو حسم شرعية السلاح، وتحديد قيادة عسكرية مقبولة من كل الأطراف المتناحرة، وتحديد جيش يشمل جميع الأطراف، وحسم نشاطات الميليشيات المسلحة، مع وجود ضمانات تلزم كل الأطراف بالالتزام بتنفيذ الصيغ والأهداف المتفق عليها.

المحور السادس: ثورة 15 مارس 2011 في سوريا

دراسة سهام فتحي سليمان أبو مصطفى

بعنوان: الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية: 2011-2013⁽⁵⁶⁾؛

تناولت الدراسة الأزمة السورية في ظل توازنات القوى الإقليمية والدولية خلال الفترة 2011-2013، وركزت الدراسة على ماهية الأزمة وأسبابها وتداعيتها على البيئة الداخلية، ومدى تأثير وتأثر البيئة الدولية والإقليمية بها، وانطلقت الدراسة من تساؤل رئيس يتعلق بعنوان ومحتوى الدراسة وهو لماذا تحولت الأزمة السورية إلى أزمة دولية مركبة وما تداعياتها على مستقبل التحالفات والتوازنات الإقليمية والدولية ؟ وانطلقت الدراسة من فرضية أساسية وهي أن تعدد الأطراف الإقليمية والدولية قد يؤدي نحو مزيد من التعقيد، كما أن الخيارات المطروحة غير قادرة على حسم الأزمة، وعليه تم التأكيد على أن الأزمة السورية لن يتم حلها من خلال الخيار الإستراتيجي العسكري، وتكتسب الدراسة أهميتها من

56 - سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية: 2011-2013، جامعة الأزهر - غزة عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي كلية الآداب والعلوم الإنسانية برنامج دراسات الشرق الأوسط، 2015.

كونها تميزت بالحدثة، والأصالة، لأنها من الدراسات القليلة التي تناولت الأحداث السورية، خاصة في ظل التطورات والتحولات المستمرة في سوريا، وذلك من خلال استخدام المنهج التاريخي ومنهج إدارة الأزمة وكذلك نظرية توازن القوى.

وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن هناك محددات داخلية وخارجية لعبت دور في تعقد الأزمة السورية وإطالة أمدها كما كشفت الأزمة عن وجود حالة من الترهل أو الضعف في النظام العربي الإقليمي بعد عجزه عن احتوائها وحلها، الأمر الذي أسهم في تحويلها إلى أزمة دولية، الأمر الذي أسهم في حدوث تغيير بأدوار الفاعلين على الساحة الإقليمية والدولية فلم تعد الولايات المتحدة الأمريكية القوى الوحيدة على الصعيد الدولي، وقد برزت قوى جديد على الساحة الدولية تحاول استعادة دورها إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

إستخلاصات أساسية

1. من خلال مراجعة التراث البحثي حول الثورات العربية، شكلت دراسات ثورات الربيع العربي الدائرة الأوسع كمدخل لدراسة الثورات العربية، وحاولت هذه الدراسات عقد مقارنات بين أكثر من نموذج من الدول العربية التي شهدت هذه الأحداث، يليها الدراسات التي انصبت علي الحالة المصرية، في حين شهدت الدراسات عن الحالة الليبية واليمنية والسورية ندرة شديدة.
2. لقد أوضحت عملية مراجعة التراث البحثي ووفقاً للدراسات المتاحة أن هناك تنوعاً كبيراً في الموضوعات ومنهجيات وأدوات البحث، ولكن يمكن ملاحظة غلبة الدراسات الكيفية على الدراسات الكمية، حيث برزت دراسة الحالة عبر المقابلات على كثير من الدراسات، هذا إلى جانب الدراسات التي اعتمدت على تحليل المحتوى.
3. أبرزت نتائج عملية مراجعة التراث البحثي أن نسبة كبيرة من الدراسات قد قام بها باحثون شبان في إطار أطروحاتهم للماجستير والدكتوراه.

4. تشير المراجعة أيضاً إلى تنوع تخصصات الباحثين في مجال العلوم الإنسانية، حيث قام الباحثون في علوم الاجتماع والسياسة والاقتصاد والإعلام بهذه الدراسات، ويلاحظ أن النسبة الأكبر من الدراسات كانت للمتخصصين في المجال الإعلامي، في حين قلت بشكل ملحوظ الدراسات التي قام بها المتخصصين في علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة، على الرغم من أنهما التخصصين الأكثر قرباً وإرتباطاً بالظاهرة.
5. ركزت العديد من الدراسات على أسباب إندلاع الأحداث في الدول العربية المختلفة، والتأكيد على أن الإستبداد السياسي وعدم تداول السلطة، والفقر والظروف الاقتصادية المتردية، والسياسات الاجتماعية التي أفرزت التمايز الطبقي وغياب العدالة الاجتماعية هي الأسباب الرئيسية وراء إندلاع الأحداث، فالتحركات الشعبية ما كانت لتقوم بهذه القوة لولا وجود الكثير من التراكمات والإرهاصات التي جعلت الجماهير تخرج في مواجهة حكامها.
6. أشارت دراسات متعددة إلى أهمية مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في الأحداث، حيث سهلت عملية نقل المعلومات، وتداولها من بلد إلى آخر، وسهلت من الدعوات للتظاهر، وحشد الجماهير في الشوارع والميادين.
7. تبنت بعض الدراسات مفهوم الثورة بمعنى التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعلى الرغم من ذلك لم تتمهل للحكم الصحيح على ما حدث داخل مجتمعاتنا العربية، بل قفزت على النتائج من خلال المقدمات، واعتبرت ما حدث ثورة سوف تؤدي إلى تغيير جذري شامل.
8. على الرغم من إجراء بعض الدراسات من قبل مفكرين وباحثين كبار إلا أنه يمكننا التأكيد على أن العاطفة قد غلبت العقل في بعض الأحيان، حيث تسرع هؤلاء المفكرين والباحثين في إصدار أحكام مسبقة على الأحداث دون أدلة أو براهين علمية مستندة إلى دراسة الواقع موضوعية، ووفقاً لدراسات ميدانية متأنية، فلم يمهل الباحثين أنفسهم فرصة إنتهاء

الأحداث للحكم عليها بشكل صحيح ودقيق، وهل هي بالفعل ثورة أم لا ؟ فالغالبية قفزت على النتائج، وأكدت أنها ثورة، وهذا ما ظهر في عناوين الدراسات التي حملت أحكام مسبقة بأنها ثورة، والنادر هو من اعتبرها إنتفاضات وليست ثورات، وعلى الرغم من ذلك أكد أنها هجمات ثورية شرسة من أجل التغيير الجذري الشامل، وأن الثورة لاتزال مستمرة ، وهي أمنية بعيدة عن الواقع العلمي الموضوعي.

9. على الرغم من إدراك الباحث الرئيسي ووعيه التام بضرورة دراسة الظاهرة، إلا أنه لم يتسرع في دراستها خاصة من زاوية الثورة، لأنه على قناعة تامة أن الثورات لا يحكم عليها إلا بنتائجها، وبالتالي فالتسرع لا يمكن في مثل هذه الحالة أن يفضي إلى نتائج علمية موضوعية، لذلك إنتظر ما يقرب من العشر سنوات حتى خمدت الأحداث واستقرت الأوضاع داخل المجتمعات العربية وانجلت الصورة ، وأصبح هناك إمكانية للحكم على ما حدث وتوصيفه بشكل دقيق.

10. وبناء على ذلك تأتي الدراسة الراهنة لسد فجوة معرفية موجودة بالفعل في مجال الدراسات السوسيولوجية حول أحداث ما أطلق عليه الربيع العربي، والتي وصفتها معظم الدراسات المتوفرة بالثورات العربية، لذلك تأتي أهمية الدراسة الراهنة، والتي تستهدف بشكل أساسي التعرف على المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الناتج عن الحراك الجماهيري الذي حدث في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا في نهاية عام 2010 وبداية عام 2011 ؛ حتى نتمكن من الحكم على ما حدث هل هو ثورة أم لا ؟ وذلك من منظور أن الثورة هي إحداث تغيير جذري في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فهل بالفعل حدث هذا التغيير في مجتمعاتنا العربية أم لا ؟





الفصل الثاني

الثورة في ضوء النظرية الاجتماعية

مقدمة

أولاً:- الثورة في الاتجاهات النظرية المحافظة الكلاسيكية.

1- الإتجاه العضوي ممثلاً في (أوجست كونت).

2- الإتجاه الوظيفي ممثلاً في (تالكوت بارسونز).

3- الثورة عند الفلاسفة لمحافظين، ومن أمثلتهم (بيراك).

ثانياً:- الثورة في الإتجاهات النظرية الراديكالية الكلاسيكية (ماركس وانجلز).

1- فلاديمير لينين. 2- تروتسكي.

3- أنطونيو جرامشي. 4- ماوتسي تونغ.

ثالثاً: الثورة في الإتجاهات النظرية المحافظة الحديثة ممثلة في (جونسون).

رابعاً: الثورة في الإتجاهات النظرية الراديكالية الحديثة:

1- هربرت ماركيز . 2- تشارلز تيلي وثيدا سكوكبول.

خامساً: الإطار النظري المقترح للدراسة.

- إستخلاصات أساسية



الثورة هي واحدة من أهم الظواهر الاجتماعية التي اهتم بها الفكر الاجتماعي بصفة عامة والنظرية الاجتماعية بصفة خاصة، وترتبط الثورات بعملية التغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يطرأ على بنية المجتمعات الإنسانية، وترجع الثورات إلى عدم إستقرار العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والعرقية، وربما الدينية في المجتمع، وترتبط الثورات بشكل أساسي بمسألة ما يحتاجه البشر حقاً وكيف يسعون إلى تلبية الإحتياجات وحل المشكلات الاجتماعية والتكيف مع السياقات المتغيرة والتهديدات البيئية في المجتمع، وقد حظيت قضية الثورات باهتمام الباحثين والمنظرين الاجتماعيين على مر العصور، وازداد هذا الاهتمام في القرن العشرين، حيث قام الباحثين بدراسة نماذج من الثورات الكبرى التي أثرت في مجرى أحداث المجتمعات التي حدثت فيها، وكان لها السبق في إعادة تشكيل التاريخ الحديث، ومنها الثورة الأمريكية 1775، والثورة الفرنسية 1789، باعتبارهما نموذجين كلاسيكيين للثورة، ثم الثورة البلشفية والثورة الروسية عام 1917، والثورة الشيوعية الصينية 1949، وثورة 23 يوليو المصرية 1952، والثورة الإسلامية الإيرانية 1979. وركز بعض الباحثين في دراساتهم على المراحل الرئيسة التي مرت بها عملية الثورة، بينما اهتم آخرون بتفسير أسباب وتوقيت حدوث الثورات، واهتم البعض الآخر بالتركيز على ما تحدثه الثورات من تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية واسعة في المجتمع محل الدراسة.

لراديكاليين الكلاسيكيين والجدد، وقد كان الخلاف المركزي بين الباحثين ومنظري الثورات الاجتماعية هو ما يمكن أن تحدثه الثورات من تغيير اجتماعي واقتصادي وسياسي على بنية المجتمعات التي تحدث بها، وفي هذا الإطار تباعدت النظريات الاجتماعية في نهجها للثورة، عاكسة أصولها في مسارين مختلفين من الفكر الاجتماعي والسياسي، وهما النظريات المحافظة في طورها الكلاسيكي والحديث، ونظريات الصراع أو النظريات الراديكالية الكلاسيكية والحديثة، وقد شكلت بذلك مناهج مختلفة تماماً لقضية مشتركة، وهي وصف وتحليل الإستقرار المجتمعي وعدم الإستقرار، وهذا ما سنتناوله في الصفحات القادمة.

أولاً: الثورة في الإتجاهات النظرية المحافظة الكلاسيكية:-

يُعد الإتجاه العضوي والوظيفي أشهر الإتجاهات النظرية في الأدبيات المحافظة الكلاسيكية ويكاد يكون موقف هذين الإتجاهين من التغيير والثورة محسوماً؛ ذلك أن المحافظين اهتموا اهتماماً كبيراً بالتنظيم الاجتماعي؛ فالثورة في نظرهم قد أدت إلى درب من دروب عدم التكامل الاجتماعي والأخلاقي.

وقد نهج المحافظون نهجاً رومانسياً تشاؤمياً إزاء الأحداث التي ولدتها الثورة الصناعية والثورة الفرنسية، وتنعكس تلك الرومانسية في أنهم بالغوا في دور العاطفة والخيال محاولين إعادة إحياء الدين والشعر والفن، مع إهمال دور العقل في تنظيم المعرفة والمجتمع، وحاولوا البحث عن جذور النظم القائمة بدلاً من محاولة تغييرها وفق أسس عقلية، واهتموا بمفاهيم مثل الجماعة، والمجتمع المحلي، في مقابل إهمال للمفاهيم الخاصة بالنزعة الفردية والنزعة العقلية، ولم تقتصر هذه الروح الرومانسية على الفلسفة بل امتدت لتظهر في مجالات كثيرة كالآدب، والفن، والموسيقى، والدين، والكل يهدف إلى تحرير العاطفة والخيال من القواعد والأشكال الصارمة التي فرضها فلاسفة عصر التنوير، وتبناها الثوار والليبراليون، حيث عارض الإتجاه المحافظ هذه الأفكار معارضة شديدة، ليس هذا فحسب، وإنما ناهض الإتجاه المحافظ الثورة واعتبر نزعة التحديث التي جاءت بها الثورة شراً أيأنه يهاجم كل ما تأتي به الثورة وتدافع عنه، في نفس الوقت يدافع عن كل شيء تهاجمه الثورة، ولقد أثر هذا الإتجاه المحافظ في الفكر السوسيولوجي، لذلك سوف نلقي الضوء على بعض نماذج من ممثلي هذا الإتجاه المحافظ (العضوي والوظيفي):

1- الإتجاه العضوي ممثلاً في أوجست كونت:-

وهو أهم ممثلي الإتجاه العضوي، ويرى أن الثورة- التغيير الشامل للنسق الاجتماعي- قضية غير مطروحة لأن النتائج التي ستسفر عنها ستقتصر على ما هو سلبي، والتقدم لا يتم عن طريق النقد والصراع الطبقي والنشاط الثوري،

بل عن طريق التوفيق بين الإتجاهات والطبقات المتصارعة، والإصلاح لابد أن يتم بصورة لا يفقد المجتمع معها انسجامه البنائي أو توازنه وتجانسه، ويمكن التوصل إلى ذلك بتوعية وتربية جميع طبقات المجتمع وخصوصاً الطبقات الدنيا لكي تحتل مكانها المناسب في المجتمع الجديد المنظم تنظيمًا تدريجيًا في الوقت الذي يتكيف فيه الجميع للظروف القائمة، هذه القضايا الأساسية التي تشكل مضمون العلم الوضعي الجديد، وهي في نفس الوقت وظيفته التي تتمثل في إقامة نظام اجتماعي عضوي جديد، ويدعي كونت أن ما هو مطلوب من أجل اكتمال هذا النظام الاجتماعي العضوي الجديد، ليس هو الثورة، بل التطبيق السلمي للعلم والمعرفة (الإتجاه الوضعي) ولذلك فإن علم الاجتماع عند كونت، كان يعكس رغبة الطبقة الوسطى في تدعيم وضعها الاجتماعي الجديد ضد مسألة إعادة البناء، بينما يستبعد الثورة منذ البداية، ومن أجل هذا كان علم الاجتماع الجديد يعبر عن شعور الطبقة الوسطى الذي كان مقيداً أو محصوراً بين الماضي والمستقبل، أو بين الصفوف القديمة التي مازالت قوية، وبين الجموع التي ظهرت حديثاً.⁽⁵⁷⁾

2- الإتجاه الوظيفي متمثلاً في (تالكوت بارسونز):

تدين الدراسة الاجتماعية للثورات والحركات الاجتماعية بالكثير من ريادتها للنظرية البنائية الوظيفية التي حاولت تفسير ظاهرة الثورة، والتعرف على المصادر الموضوعية للتغيير الثوري داخل نسق الظواهر الاجتماعية، ويكاد يتفق رواد البنائية الوظيفية المحافظين في تفسيرهم للثورات على أنها حالات مرضية في النظام الاجتماعي ناتجة عن إختلالات وظيفية وصعوبات واجهها النسق الاجتماعي وعجزت القيم السائدة على تقديم تفسيرات علمية لها، بالشكل الذي يؤدي في النهاية إلى حالة من عدم الإستقرار التي تعبر عن نفسها في صورة من صور الحركات الاجتماعية (ثورة، إنتفاضة، إضراب، تمرد،...)، فنرى دوركايم على سبيل المثال، يذهب إلى أن الثورات والعنف الشعبي مرافقين مؤسفين لعمليات «التحديث»

57 - محمد عاطف غيث: تاريخ النظرية في علم الاجتماع واتجاهاتها المعاصرة جامعة الإسكندرية دار المعرفة الجامعية، 1984، ص 303، 304.

التي ترتفع معها التوقعات الجماهيرية بشكل أسرع من قدرة الحكومات الحالية على إحتوائها، فينعكس سلباً على حالة التوازن الاجتماعي القائمة⁽⁵⁸⁾، في حين يؤكد ماكس فيبر على أهميته أوجه التعارض بين الأنماط المستقرة والمنضبطة من التنظيم البيروقراطي والطابع غير الثابت الأكثر سيولة للحركات الجماهيرية والتي تتطور إلى تحد للنظام القائم، وتمثل الحركات الاجتماعية في رأيه تأثيرات دينامية يمكن أن تؤدي باستمرار إلى تفكيك أو تهديد الأنماط المستقرة من السلوك، ومن ثم تتحول إلى مصدر سريع للتغيير⁽⁵⁹⁾، بينما يرى روبرت ميرتون أن الإختلالات الوظيفية يمكن أن تفضي إلى حالة من عدم الإستقرار، وأن التمرد هو استجابة لهذه الحالة⁽⁶⁰⁾ والإختلال الوظيفي الذي يتعرض له المجتمع يوجب التعديل أو التغيير، وإذا قاومت السلطة هذا التغيير فإن التغييرات تكتسب طابعاً ثورياً⁽⁶¹⁾.

على أن أبرز دعاة البنائية الوظيفية على الإطلاق هو تالكوت بارسونز الذي يعتبر الثورة انحرافاً مريضاً يؤدي إلى خلخلة التوازن في بناء السلطة⁽⁶²⁾، ونظراً لأهمية تصويره حول التغيير الاجتماعي والحركات الاجتماعية فسوف نشير إليه بقدر من التفصيل، يقسم التطور البارسونزي التغيير عن طريق سيادة الحركة الثورية (الملهمة أو الكاريزمية) إلى نوعين من عمليات التغيير ويعني النوع الأول ذلك القلب الفجائي للإتزان الكامل لتوازن النسق الاجتماعي عن طريق النفوذ والسطوة اللذان يتوفران لحركة ثورية تعمل على تنظيم مجموعة من التوجهات الدافعية المغتربة بالنظر إلى النظام المصاغ نظامياً أما النوع الثاني من العمليات هي تلك المتعلقة بالحركة أثناء صعودها لفرض نفوذها، إذ يفرض عليها وجوب

58- Review: Theories of Revolution: The Third Generation: Jack A. Goldstone, World Politics Vol. 32, No. 3 (Apr., 1980), pp. 425-453, Published by: Cambridge University Press, <https://www.jstor.org/stable/2010111?seq=1>

59 - أنتوني جيندز: علم الاجتماع مع مدخلات عربية، ترجمه فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الرابعة، بيروت 2005.

60 - يوري كرازين، علم الثورة في النظرية الماركسية، ترجمة: سمير كرم، بيروت: دار الطليعة، الطبعة الأولى، 1975، ص 41.

61 - فوزية العطية، علم اجتماع الثورة وخصائص المجتمع الثوري، مجلة كلية الآداب العراقية، العدد الرابع والعشرين، 1979، ص 457.

62 - فوزية العطية، علم اجتماع الثورة وخصائص المجتمع الثوري، مرجع سابق، ص 456.

التكيف مع ضرورات الإستمرار المعتمد للمجتمع، ومن الواضح أن النوع الثاني من العمليات يعد إستمرار للنوع الأول، فإذا ما تمكنت الحركة الثورية الملهممة من الإطاحة بالوجود السياسي القديم وتحقيق سيطرتها وسطوتها على النسق، فإنها بذلك تعلن بدء تفاعل المرحلة الثانية، حيث تبدأ هذه الحركة في صياغة البناء القائم من جديد أو التكيف معه ومع ضرورات وجوده⁽⁶³⁾.

الحركة الثورية لإقامة بناءات تكيفيه، وتتعلق المجموعة الثانية من الشروط بنتائج أن التركيب الحافزي للحركة الثورية يكون مزدوجاً في البناء، فنحن قد تأكدنا من مبدأ أن قيام الحركة الثورية من داخل البناء يساعد أو يسهل على إستقطاب الصراع ووضوحه، فإذا صعدت الحركة الثورية وسيطرت، فإنها تسعى إلى إعادة تنظيم النسق وفي هذه الحالة يحتوي على بعض الإهتمامات القديمة المتعلقة بالبناء القديم، وأن بعض من هذه الإهتمامات مستوعب دافعياً في شخصيات الثوار، ومن ثم يجدوا أنه من المشروع التعامل مع كلية النسق ومع ممكنات كثيرة تلك التي تشرع الإهتمامات الجديدة، مادامت أصبحت مقبولة بواسطة الحركة الثورية المسيطرة⁽⁶⁴⁾.

وفي عرض تالكوت بارسونز لآراء عمليات الحركة الثورية، حيث تتوقف الحركة من وجهة نظره عن أن تكون ثورة عن طريق تأكيده على أن تحدث إزاحة للقادة الثوريين القدامى ليحل محلهم قادة جدد برؤى مختلفة ، والغريب في الأمر أن تالكوت بارسونز لم يرى في الحركة الثورية إلا خلودها، إن الحركة الثورية هي تجديد مرحلي للبناء الاجتماعي، هذا التجديد ينصب على مجتمع أو بناء نسقي له علاقات وموقف خارجي، وهو الأمر الذي يحتم وجود الرؤية أو النظرة الثورية المتغيرة وفقاً لتغير ظروف الموقف الخارجي والداخلي، من هنا كانت ضرورة تنمية الرؤية القديمة لأنها مرتبطة بظروف قديمة قد استجد غيرها، وإلا حكمت الحركة الثورية على نفسها بالجمود والموت.

63- علي ليلة: البنائية الوظيفية في علم الاجتماع الرواد، المكتبة المصرية بالاسكندرية، 2003، ص453.

64 - علي ليلة: البنائية الوظيفية في علم الاجتماع، مرجع سابق ص 457، 458.

الثورية لا تقدم تغيرات رئيسية في النسق، ولكن ما يقصده أن هذه الحركات تخضع في تفاعلاتها لدينامية عملية تطويرية أو نامية تلك التي تتضمن ضرورات معينة تامة التحديد، وهو بذلك يقصد أيضاً أنه ليس في مقدور أي حركة ثورية أن تُعيد بناء المجتمع وفقاً لقيمها المصاغة في أيديولوجيتها بلا أي تحديد، فمثلما تؤسس الحركة الثورية تغيرات دائمة في بناء النسق، فإنها تقدم له أيضاً توترات رأسية في وجودها الأيديولوجي الذي قد يصبح مبرراً لقيام عمليات دينامية أخرى. هذا التبرير الذي ينبثق من إحتواء أيديولوجياتها لعناصر يوتوبية، يجب أن يخضع لها النسق، وضرورات مجتمعية فاعله يجب أن يلتزم بها النسق لتحديد وجوده⁽⁶⁵⁾.

نلاحظ أن تحليل بارسونز للثورات أقرب إلى كونها إصلاح منه إلى الثورة ذلك لشدة تأكيده على التكيف مع النظم القائمة، أو إدخال تعديلات على البناء الاجتماعي القائم، لتحقيق الغاية الأساسية للوظيفية البارسونزية وهي توازن وانسجام النسق، فهو يرفض أي تحرك من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار والإطاحة بالنظم القائمة، وهكذا نرى موقفاً بارسونزياً موجهاً ضد هذا النموذج من التغيير الناتج عن الثورة، يتضح ذلك من سعيه الدائم إلى نقد هذه الحركة الثورية.

علينا أن نعرف كذلك أن للفلسفة والتاريخ والعلوم الاجتماعية الأخرى مناهج مختلفة لشرح الثورة، ففي الفلسفة علي سبيل المثال، يقترح فريدريك هيغل، أن الثورة تعادل التغيير الذي لا يقاوم والذي يمثله تجسيد لروح العالم في سعي لا ينقطع من أجل تحقيقها، أما الفلاسفة المحافظين منهم فلم يختلف موقفهم عن موقف علماء الاجتماع المحافظين من الثورة والتغيير، ومن أبرز هؤلاء الفلاسفة المحافظين بيراك على سبيل المثال:

3- الثورة عند الفلاسفة لمحافظين، ومن أمثلتهم (بيراك):

لقد ساهمت آراء بيراك في تكوين فلسفة اجتماعية وسياسية محافظة، ليس في بريطانيا وحدها ولكن في كل القارة الأوروبية، وفيما يتعلق بموقفه من الثورة، فقد أدان بيراك الثورة الفرنسية، لما أدت إليه من تفكك وفوضى، واستبدال القيم

65- أنظر علي ليلة: البنائية الوظيفية في علم الاجتماع مرجع سابق، ص 460، 462، 463.

المقدسة غير الرشيدة بالمعايير الشخصية القائمة علي التعاقد والمنفعة، وتقلص السلطة السياسية والدينية والاجتماعية، وفي نقد الثورة الفرنسية مدح بيراك الثورة الأمريكية لأن الأمريكيين حاولوا أن يحافظوا على الطابع العضوي للمجتمع، فبيراك كان ينظر إلى المجتمع على أنه كائن عضوي، وإن كانت أجزاؤه لا تنتظم بنفس الكمال الموجود في الكائن العضوي، ذلك لأن الكائن الاجتماعي تتغير بعض أجزاؤه بسرعة أكبر من أجزاء أخرى، وعندما يحدث شيء من هذا القبيل لابد أن يتم إعادة توازن المجتمع من خلال الإصلاح، وليس الثورة⁽⁶⁶⁾.

ونلاحظ هنا مدي الإتفاق بين بيراك وبارسونز في تفضيل الإصلاح على التغيير الجذري الناتج عن الثورة، ويأتي هذا من إعلاء شأن المجتمع على الفرد فالكل عندهم أهم من الجزء والمجتمع أهم من الفرد؛ هذه أهم مسلمات الإتجاهات المحافظة، وهذا سر معارضتهم للتغيير الثوري لأن التغيير الثوري يحمل ضمناً اعتبار الفرد أهم من الأمة والدولة، والجزء أهم من الكل، فليس للفرد من حقوق مجردة، وإنما ترتبط حقوق الأفراد وواجباتهم بالجماعة التي ينتمون إليها، والجماعة أبقى من مجموع الأفراد الذين ينتمون إليها، ولذلك ليس من حق الأفراد أن يحطموا عادات ونظم الجماعة باسم الثورة والتغيير.

هكذا تعكس آراء المحافظين من علماء الاجتماع والفلاسفة، النزعة المحافظة التي اعتبرت أن التغييرات الاجتماعية التي تبعت الثورة الفرنسية قد قللت من شأن النظم الأساسية وحطمتها، وكان من نتيجة ذلك فقدان الإستقرار السياسي، وأرجع المحافظون هذه النتائج إلى بعض الأحداث السابقة في التاريخ الأوروبي والتي أدت - حسبما يعتقدون - إلى إضعاف مستمر لنظام العصور الوسطى وبلغت ذروتها في تفجير الثورة، لقد أضفى المحافظون الطابع المثالي على النظام العام في العصور الوسطى، وذهبوا إلى أن العصر الحديث يحتاج إلى إستعادة هذا النظام بالضرورة، وهذا سبب أساسي لرفضهم الثورات لما قد يترتب عليها من نتائج تؤدي إلى تقويض

66 - ليلي عبد الوهاب: النظرية الاجتماعية الكلاسيكية والمعاصرة، بدون سنة نشر، بدون رقم طبعة، ص26، 25.

النظم المستقرة القائمة بالفعل، وهكذا نري أن الحركات الثورية ليست في قاموس المحافظين الكلاسيكيين، وأية محاولة للتمرد أو الثورة على النظام إنما هي محاولة لإثارة الفوضى، وتقويض دعائم الإستقرار، وخلخلة توازن النظام القائم بحيث أنه لو لم تتم مواجهة هذا الخلل الوظيفي ومحاولة إعادة التوازن والإنسجام والتناسق من جديد فسوف يؤدي هذا إلى هدم النظام بالكامل.

ثانياً:- الثورة في الإتجاهات النظرية الراديكالية الكلاسيكية (ماركس وانجلز):

كان بداية ظهور الإتجاهات الراديكالية مع نهاية القرن الثامن عشر، وبداية القرن التاسع عشر، حيث ظهرت الراديكالية تاريخياً بشكل مبكر مع الثورة الفرنسية والحركات المماثلة المُلهممة في دول أخرى، وعلى العكس من الإتجاهات المحافظة للسياسات الليبرالية التي كانت سائدة حينها، فقد بحثت الراديكالية عن الدعم السياسي لأجل «تغيير جذري» للنظم القائمة، وارتبطت أيضاً بالجمهورية، والقومية المدنية، وإلغاء الألقاب، والعقلانية، وإعادة توزيع الممتلكات، وحرية الصحافة، وخلال القرن التاسع عشر عدَّ كثير من الراديكاليين الأوروبيين الثورة الفرنسية نموذجاً لهم، وسعوا بذلك لتأسيس جمهوريات في بلدانهم، وأصرّوا على أن الثورة فقط هي الكفيلة بإصلاح المجتمع.

وكما اعتبر الراديكاليين الثورة الفرنسية نموذجاً لهم، فقد تمسك أيضاً الثوار بهذا الفكر واتخذوه دعامة لتقويض النظام القديم وبناء نظام جديد يمجّد دور العقل ودور الفرد ويحلّله من روابطه القروية والاجتماعية والدينية، ويحمل مشعل الثورة لأولئك الذين يرون أن الأمل في إعادة بناء أوروبا والإنسانية لا يقوم على الدين وإنما يقوم على استخدام السند السياسي للمجتمع⁽⁶⁷⁾.

وتستهدف الحركات الثورية التي حمل لوائها الإتجاه الراديكالي تحقيق نوع من التحول الاجتماعي العلماني والثوري، وقد ظهرت هذه الحركات مع ظهور فكرة حقوق المواطنة العامة، جنباً إلى جنب مع مفاهيم المساواة والديمقراطية، وكان لهذه المفاهيم بعض الجذور العامة في العالم الكلاسيكي، ثم اخذت تكتسي

67 - محمد عاطف غيث: تاريخ النظرية في علم الاجتماع واتجاهاتها المعاصرة، مرجع سابق، ص 183، 184.

بالباطع الحديث في بدايات القرن السابع عشر، وابتداء من أواخر القرن الثامن عشر فصاعداً بدأت هذه المفاهيم ترتبط على نحو منظم بالحركات التي تضغط لإحداث تجديد سياسي واجتماعي ثوري⁽⁶⁸⁾.

وتعد الماركسية خير ممثل للإتجاه الراديكالي، ذلك أن معظم الثورات الاجتماعية في القرن العشرين قد تأثرت بالفكر الماركسي أو استلهمت ذلك الفكر في أي صورة من صوره، وتختلف الماركسية عن أي مدخل نظري آخر في العلوم الاجتماعية في هذه الزاوية بالذات؛ فقد عملت كوسيط لإحداث حلقات متتابعة وبعيده المدى من التغيير الاجتماعي من خلال تكوين حركات اجتماعية معارضة.

- ماركس وإنجلز:

يُعد كارل ماركس مؤسس نظرية الصراع التي تنتمي إلى الإتجاه الراديكالي الكلاسيكي؛ وقد أولى أهمية خاصة -على عكس الإتجاه المحافظ- لدراسة التغير والصراع والثورة، فقد ساهم ماركس في تطوير سوسيولوجية الثورة، وهو الموضوع الذي أهمله كثير من علماء الاجتماع، بل إن مشكله التغيير الاجتماعي ككل لم تحظ إلا باهتمام قليل⁽⁶⁹⁾، فالماركسية هي تقريباً المدرسة الوحيدة للفكر الثوري التي تنتج نظريات جادة حول علم اجتماع الثورة، لكنها لم تنتج التحليلات التفصيلية للديناميكيات الاجتماعية للثورة التي كانت موطن عظماء المفكرين الماركسيين، وعلى الرغم أن ماركس وإنجلز لم يكتبوا أبداً عملاً محدداً عن نظرية الثورة في حد ذاتها، لكن كتاباتهما مليئة بالإشارات إلى مجتمع جديد يتطور من رحم مجتمع قديم، وما ساهم به ماركس وإنجلز في علم اجتماع الثورة كان نظرية حول «محرك التاريخ»، لقد رأوا أن التناقض الاجتماعي الأساسي الذي دفع المجتمع إلى ذلك هو التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، مع تطور التكنولوجيا والطبقات الاجتماعية والتنظيم الاقتصادي (القوى المنتجة)، فإنها تتخطى البنية الطبقيّة للمجتمع (علاقات الإنتاج) ويؤدي التوتر الناتج إلى الثورة وتأسيس مجموعة من علاقات الإنتاج التي تتوافق أكثر مع الإحتياجات الاجتماعية⁽⁷⁰⁾.

68 - انتوني جيدنز: علم الاجتماع مع مدخلات عربية، مرجع سابق، ص 723 .

69 - محمد عاطف غيث: تاريخ النظرية في علم الاجتماع واتجاهاتها المعاصرة ، مرجع سابق، ص 367.

70- marxist theories of revolution Brian Aarons, AUSTRALIAN LEFT REVIEW— MARCH,1972,p18.

وقد رأوا في الثورة أداة للتغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتنطلق نظريتهما عن الثورة من تحليل الأوضاع الطبقيّة في المجتمع، حينما يبلغ التناقض مداه بين علاقات ملكية وسائل الإنتاج وقوى الإنتاج، حيث أن القوى الإنتاجية في المجتمع تدخل في مرحلة من تطورها في صراع مع علاقات الملكية ومع الإطار الاجتماعي والسياسي القائم، وعندما تصبح علاقات الملكية معوقة للإنتاج تحدث أزمة وتبدأ حقبة من الثورات الاجتماعية ولا تستطيع الطبقات الحاكمة، ولا الطبقات المستغلة أن يعيشا معاً في ظل الشروط القائمة، وهذا التناقض بين الطبقات هو الذي يفضي إلى ثورة عنيفة⁽⁷¹⁾، حيث يظل المجتمع يعيش في حالة استقطاب حادة بين الطبقة الحاكمة للمجتمع بسبب ملكيتها لوسائل الإنتاج، وتلك الطبقة المحكومة التي تشكل أغلبية المجتمع وتحمل كافة أعباء التناقضات الطبقيّة، فيتولد في هذه الطبقة المقهورة وعي بضرورة قيام ثورة جذرية، ويؤكد ماركس ضرورة الثورة، ليس فقط لعدم إمكانية الإطاحة بالطبقة الرأسمالية الحاكمة بأية وسيلة أخرى، ولكن أيضاً لأن العمل الثوري هو السبيل الوحيد للطبقة البروليتارية المقهورة، حتى تتطهر من أدران العصور الماضية، وتتهياً لخلق مجتمع جديد، إذن ستتولد الثورة عند ماركس من رحم الصراع الطبقي بين البرجوازية والبروليتاريا، وستكون المهمة التاريخية للبروليتاريا هي أن تتحرر من خلال تحطيم كافة الطبقات⁽⁷²⁾.

لإحتدام الصراع الطبقي بين البرجوازية والبروليتاريا؛ -حيث يعتبر ماركس الصراع الطبقي هو الموضوع الرئيس للتاريخ ولا يمكن أن ينتهي إلا بالثورة- نتيجة لتشكل وعي طبقي لدى الطبقة العاملة، وبرغم أن مرحلة ما بعد الثورة أو المرحلة الإنتقالية لم تتضح معالمها في نظريته، وبرغم تركيزه فقط على حتمية الثورة الناتجة عن عوامل اقتصادية وإغفاله لباقي العوامل المؤدية للثورة، إلا أنه أكد على الثورة كأداة مشروعة للتغيير بكافة أشكاله الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي،

71- عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول، 1979، ص 871.

72- Singh, Rustam, Status of Violence in Marx's Theory of Violence, vol. 24, No. 4, Jan. 1989, pp. 9-10.

والثقافي في صورة تغييرات جذرية في كل هذه الجوانب ما يؤكد أن العكس غير صحيح؛ أي أن أي حركة اجتماعية لا ينتج عنها تغييرات جذرية لا تُعد ثورة معترف بها اجتماعياً.

وفيما يتعلق بتأثير الرؤية الماركسية حول الثورة على المجتمعات المختلفة، نجد في بلدان أوروبا الشرقية، وأسيا كان المنظرون الثوريون قادرين على قيادة ثورات ناجحة، والقيام بالمهام التي تواجههم بعكس أوروبا الغربية؛ وقد يكون السبب وراء ذلك أن الماركسية بالنسبة لهذه المجتمعات الأقل تطوراً هي نوعاً من الوحي تمهيداً لمستقبلهم، بينما في أوروبا الغربية التي تطورت، كانت الماركسية تميل إلى أن تصبح مجموعة من العقائد التي تخلف فهمها عن الوضع الاجتماعي والمتطور، ومن أبرز المنظرين الماركسيين الذين أدلوا بدلوهم في سوسيولوجيا الثورة هم (لينين، تروتسكي، جرامشي، ماو)، ثلاثة منهم كانوا قادة للثورات الناجحة في النصف الأول من القرن العشرين. وقد تمثلت السمات الأساسية التي ميزتهم في الآتي:

أ- كانوا جميعاً يؤمنون بالثورة ووجودها كظاهرة، وقدرتها على الإطاحة بالطبقة الحاكمة.

ب- ركز كل منهم بشكل كبير على جانبين من جوانب الثورة يبدو للوهلة الأولى أنهما متناقضان:

الأولى: الطفرة العفوية، والإبداع لدى الجماهير وحثهم على تولي السلطة بأيديهم، وقد رأى الجميع أهمية العضوية المستقلة للأفراد وشجعوا على تطوير القوة التي يمكن أن تشكل جنين المجتمع الاشتراكي المتكافئ في المستقبل، أما الثانية فهي الحاجة إلى منظمة يمكنها أن تجلب الوعي عن طريق ضخ أفكار جديدة، وتحفيز وقيادة العمل، وعند الضرورة التصرف نيابة عن الجماهير.

ج- ربما تكون أهم ميزة مشتركة هي التأكيد على إرادة الإنسان كعنصر مهم في العملية الاجتماعية، فلم يكن من الضروري وجود وعي بالحاجة إلى الثورة فحسب، بل كان لابد من وجود الإرادة لتنفيذها، وكان يُنظر إلى هذا العنصر

التطوعي على أنه شرط لا غنى عنه للثورة ، وقد تميز الماركسيين الأربعة بهذه السمات عن أولئك الذين يتجنبون التنظيم ويؤيدون الأعمال الجماهيرية العفوية (الفوضيين)، والبيروقراطيين والإصلاحيين والقادة الستالينيين الذين يعبدون التنظيم ويخشون عملياً النشاط المستقل للناس⁽⁷³⁾.

-وفيما يلي نقدم بإيجاز بعض الإسهامات الرئيسية في سوسيولوجيا الثورة لهؤلاء المنظرين الأربعة:

1- فلاديمير لينين:-

في الوقت الذي أكد فيه ماركس وإنجلز على حتمية ثورة البروليتاريا، ناضل لينين ضد هذه الحتمية المبتذلة، حيث عارض لينين المفهوم الحتمي - الذي فرضه ماركس- بأن العمال من خلال نضالاتهم الخاصة سيحققون «بشكل تلقائي» وعياً اشتراكياً ثورياً، وشدد على الحاجة إلى منظمة تضخ باستمرار الأفكار الاشتراكية في النضالات اليومية للشعب، وتزودهم بديل للبنية القائمة وأيديولوجية المجتمع في الوقت نفسه، وظهر لينين أيضاً باعتباره المنظر السياسي الماركسي الأكثر امتيازاً حتى الآن، خاصة مع إدراكه للأهمية الحيوية للنضال السياسي ضد جميع جوانب المجتمع الطبقي، ويتمثل إنجازا البارز في ضرورة تطوير وتدريب الثوريين المناسبين للإطاحة بالطبقات الحاكمة، ومن ثم كان توجيه حكمه على الطبقة العاملة مسألة فصلت لينين عن العديد من معاصريه وخصومه، كانت هذه أيضاً نقطة تباعد عن الحتمية المبتذلة، لأنها تنطوي على الاعتراف بدور الجهد الواعي في العملية الثورية، أي الاعتراف بأن الديناميكية الداخلية للمجتمع الرأسمالي لا تنتج «حتماً» طبقة عاملة (أو حتى قسماً من الطبقة العاملة) التي يمكنها بوعي الاستيلاء على السلطة وتوجيه المجتمع لصالحها كما أن هناك حاجة إلى العمل والجهود الواعية للثوريين (الذين يَمرون بأنفسهم بعملية طويلة لتطوير قدراتهم)⁽⁷⁴⁾.

73 - marxist theories of revolution Brian Aarons, AUSTRALIAN LEFT REVIEW— MARCH, 1972,p19.

74 - See for instance Lenin's definition of revolutionary situations in The Collapse of the Second International. For this and other relevant passages, see the chapter on 'Revolution- ary Situations' in Lenin's Theories on Revolution by E. Aarons (Young, Sydney 1970) pp. 68-71.

لقد ذهب فلاديمير لينين (قائد الثورة البلشفية في روسيا 1905، وقائد المرحلة الثانية من الثورة نفسها عام 1917، وهي أول ثورة شيوعية في القرن العشرين، والتي أسفرت عن قيام الاتحاد السوفيتي الذي أصبح بعد ذلك إحدى القوى العظمى في العالم بجانب الولايات المتحدة الأمريكية) إلى أن أي حراك اجتماعي حتى يُطلق عليه ثورة -من وجهة النظر الماركسية- لابد وأن يتوفر به عدة شروط؛ **الأول**: أن يكون هذا الحراك تحت قيادة حزب. **الثاني**: أن يُسفر هذا الحراك عن القطع التام مع النظام السياسي القائم نتيجة لتعارضه مع البنية التحتية، وتأسيس نمط جديد، فالثورة هي «هدم بالعنف لبناء فوقه سياسي قديم، أدى تناقضه مع علاقات الإنتاج الجديدة، في لحظة ما، إلى إفلاسه»، في ضوء هذا الفهم اللينيني الماركسي للثورة فإن أي ثورة لابد وأن تُحدث تغيير جذري وهدم كامل للنظام القديم؛ ليس النظام السياسي فحسب ، وإنما النظام الاقتصادي الذي شكله، وبناء نظم جديدة، وحتى يتحقق هذا الهدم، وإعادة البناء لابد أن يكون تحت قيادة حزب ماركسي⁽⁷⁵⁾. **الثالث**: أن يستحيل على الطبقات السائدة الاحتفاظ بسيادتها دون أي تغيير، فأى تغيير يحدث لابد وأن يشمل كافة الطبقات (الحاكمة والمحكومة)، على حد سواء. **الرابع**: أن يتعاضد قهر وظلم الطبقات المحكومة، ويشد بؤسها إلى الحد الذي يصعب معه مجرد إجراء إصلاحات، وإنما يقتضي الأمر القضاء على مصدر هذا الإضطهاد من جذوره. **الخامس**: أن تنخرط كل فئات المجتمع المدني -كرد فعل لتلك المساوئ- في نشاط ثوري جماهيري معلنة رفضها للنظام الحالي وراغبة في التغيير⁽⁷⁶⁾.

وإذا كان ماركس وإنجلز قد أرسا الأسس النظرية للثورة ببُعدها الطبقي فإن لينين قد عمّق هذه الأسس الماركسية المهمة في مفهوم الثورة، ولكنهم اتفقوا جميعاً على أن الثورة هي تحوّل نوعي بأنظمة المجتمع المختلفة إلى درجة أعلى من التطور، مع القطع التام مع النظام السابق.

75 - John E. Miller, STUDIES IN MIDWESTERN HISTORY ,VOL. 4, NO. 2. 2018 The Continuing Relevance of C. Wright Mills: His Approach to Research and What We Can Learn From It. P. 123-126.

76 - Lenin, Vladimir Ilich, "The collapse of the Second International" (1920).P.14. PRISM: Political & Rights Issues & Social Movements. 672. <https://stars.library.ucf.edu/prism/672>.

2- تروتسكي:-

فقد قدم تروتسكي مساهمة كبيرة في الفكر الثوري، حيث كان ينتمي إلى الحزب البلشفي الذي يري في الثورة تغييراً جذرياً لكافة النظم السائدة، في مقابل حزب المناشفة الذي يري الاكتفاء بالإصلاح في ظل النظم القائمة، وقد قاد تروتسكي مع لينين الثورة البلشفية الروسية عام 1917، ورغم الاختلاف فيما بينهما في البداية في تحديد أي الفئات التي بإمكانها رفع راية الثورة، وحمل لواء التغيير؛ حيث ذهب لينين إلى ضرورة التحالف بين العمال والفلاحين لقيادة الثورة، وإحداث التغييرات المنشودة، ذهب تروتسكي إلى أن الثورة في روسيا يمكنها أن تصبح ثورة اشتراكية تحت قيادة الطبقة العاملة، باعتبارها الطبقة الثورية الوحيدة التي يمكنها قيادة الثورة.

وغيرها من البلدان التي لم تتطور فيها الرأسمالية بعد، إلا أنه يؤكد حتى برغم قلة عددهم في تلك البلدان، فإنهم يظلوا المحرك الأساسي للتغيير الاجتماعي والسياسي؛ فهم لديهم القوة الجماعية لإلحاق الخسائر بالرأسمالية، كما أن استمرارهم في النضال سيساعد على إنضمام الأقليات المضطهدة من الفئات الأخرى إليهم⁽⁷⁷⁾ وقد صاغ في سبيل ذلك نظريته عن «الثورة الدائمة»؛ تلك النظرية التي ترى إمكانية حدوث ثورات اشتراكية في المجتمعات التي لم تتطور فيها الرأسمالية بعد، حيث يشير تروتسكي إلى أن الطبقة البرجوازية في الدول الرأسمالية غير المتطورة غير قادرة على تطوير القوى الإنتاجية بالشكل الذي يُمكن من تطوير النظام الرأسمالي السائد، وما يساعد على تشكيل طبقة متطورة من البروليتاريا الصناعية، التي يمكنها من أن تستولي على السلطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فتقود تحالفاً بينها وبين طبقة الفلاحين للتخلص من البرجوازية؛ وبالتالي تحدث الثورة البرجوازية، ثم تليها الثورة الاشتراكية⁽⁷⁸⁾.

وبالتالي كانت هذه النظرية في الواقع ضربة مهمة ضد الحتمية الاقتصادية، حيث رأى تروتسكي أن الثورة البرجوازية في روسيا (للإطاحة بالقيصر وإقامة حكم

77 - Ibid P.61.

78 - marxist theories of revolution Brian Aarons, AUSTRALIAN LEFT REVIEW— MARCH, 1972p18.

الرأسماليين الصناعيين) يجب أن تحدث قبل أن تبدأ ظروف الثورة الاشتراكية، وأن عقوداً عديدة قد تمر بين الإثنين، ورد تروتسكي بالقول إن الثورة البرجوازية في روسيا، في ظروف معينة، يمكن أن تؤدي مباشرة إلى ثورة اشتراكية بسبب ضعف البرجوازية الروسية في أن تحدث تطوراً رأسمالياً، وقد كان، فقد تنبأت تلك النظرية بما حدث بالفعل في عام 1917-حيث حدثت ثورة فبراير 1917، ثم تلتها الثورة البلشفية 1917- إلى الحد الذي رفع فيه أتباع تروتسكي نظريته هذه إلى مرتبة العقيدة⁽⁷⁹⁾.

3- أنطونيو جرامشي:-

سجون موسولينى بين عامي 1926 و 1933، مهملاً ونسياً، لقد أثبتت إعادة اكتشافه أنه ربما يكون الماركسي الأكثر أهمية والأكثر صلة بالمجتمعات الرأسمالية المتقدمة، وممحور عمله الرئيس حول تحليلات البنية الفوقية (الاجتماعية والثقافة والسياسة والأفكار)، والتي تجاهلها معظم الماركسيين، وقد طور نظرية حول الأفكار مؤكداً أهميتها، وانتقد من خلالها فكرة الحتمية، وفي هذا الإطار كان يشبه لينين إلى حد كبير، لكنه أخذ تحليلاته للمجتمع والثقافة إلى أبعد من ذلك بكثير مما جعل فكر جرامشي ذا أهمية كبيرة.

فقد عكس الوضع الأكثر تقدماً وتعقيداً في الرأسمالية الصناعية الغربية، وكان هناك تشديد على الأفكار ومحاربة الحكم بالإجماع وهيمنة أفكار الطبقة الحاكمة، في مجتمع متقدم إلى ما وراء مستوى البقاء المادي الأولي، ويصبح الوعي الجماعي عنصراً مهماً، بل حاسماً بالفعل، ومن هنا فإن المعركة على الجبهة الثقافية، وبالتالي فإن دور المثقفين يصبح مهماً للغاية، وفي هذا تأكيد على الإرادة البشرية كعامل ثوري، فالثورة من وجهة نظره لن تصبح ثورة إلا إذا رفع لوائها المثقفون الذين يلتحمون بشعوبهم، وينشرون الوعي بينهم حتى يتمكنوا من النضال من أجل التغيير، لأنه من دون خلق شعوب واعية لن يتحقق التغيير المنشود، وفي الواقع قد وضع جرامشي ملخصاً ممتازاً للمنهج الثوري الديالكتيكي من خلال مقولته الشهيرة بأن الثوريين يجب أن يمتلكوا كل من تشاؤم الفكر وتفاؤل الإرادة⁽⁸⁰⁾.

79 - marxist theories of revolution Brian Aarons(op.cit),p19.

80-marxist theories of revolution Brian AaronsAUSTRALIAN LEFT REVIEW— MARCH, 1972,p.18.

ونلاحظ أن هذه القول المأثور يحارب كلاً من المتغيرات المتشائمة والمتفائلة للحمية؛ فلا ينبغي للثوريين أن يكونوا مثاليين رومانسيين يمارسون تخيلاتهم الخاصة في فراغ اجتماعي، ولا ينبغي أن يخضعوا للإنهزامية واللامبالاة، وقد طور جرامشي نموذجاً بالغ الأهمية للحزب الثوري وعلاقته بالمنظمات والحركات العمالية الأخرى، هذا الحزب الذي كان يعتبره مجرد وكيل للثورة، بينما يجب أن يكون العمال تجسيدها، ورأى المنظمات العمالية الرسمية (النقابات العمالية) أهم أجهزة المجتمع الرأسمالي وكانت مجالس العمال منظمات انتقالية مهمة للثورة، ولذلك طور «نموذج الدولة البروليتارية»، وهذا التأكيد على المنظمات الشعبية المتجذرة في البنية الاجتماعية والمستقلة عن كل من المؤسسات التقليدية والأحزاب الثورية له أهمية كبيرة، وربما كان الاقتراح الإستراتيجي الأهم في عمل جرامشي⁽⁸¹⁾.

فالثورة عند جرامشي هي ثورة فكر، ثورة ثقافية تعتمد على وعي ونضال طبقة العمال، وضرورة توعية المجتمع المدني، لأن الثورة لن تحقق أهدافها إلا إذا ثار المجتمع المدني ممثلاً في الشعب، على المجتمع السياسي ممثلاً في القائمين على الحكم، والهيئة القضائية، والجيش، والشرطة، ولا بد من أن يتم إحلال المجتمع المدني محل المجتمع السياسي حتى تتحقق أهداف الثورة، وحتى وإن نجحت الثورة الشعبية في انتزاع مكاسب سياسية أو استطاعت انتزاع الحكم، فإن هذه المكاسب سرعان ما تتسرب من بين قبضات الثوار، ما دام المجتمع السياسي يمارس هيمنته، ويرى جرامشي أن هدف الثورة هو أن تخلق دولة العدالة، ومن أجل خلق دولة جديدة، فإن الشرط المسبق هو خلق مجتمع مدني جديد متحرر من سطوة الدولة القديمة، ويشكل «المثقفون العضويون» عماد المجتمع المدني الذي يتبنى أفكار الثورة، ويصيغ طبقة سياسية وإعلامية ومدنية تدافع عن الثورة وتمتص هزات الثورة المضادة⁽⁸²⁾.

81-Antonio Gramsci and the Origins of Italian Communism by John M. Cammett (Stanford University Press, Stanford 1969), p. 191.

82- أماني السنوار: الهيمنة الثقافية وتحدي الثورة، أنطونيو غرامشي، 2017، على موقع:

<https://www.ida2at.com/cultural-hegemony-and-revolution-challenge/>

4- ماوتسي تونغ:-

لقد طور ماو نظرية للثورة في مجتمع الفلاحين، وطريقة لتنفيذها من خلال (حرب العصابات)، على الرغم من أن لديه بعض الأفكار المختلفة بعض الشيء عن لينين وتروتسكي وجرامشي، إلا أن العديد من أفكاره متشابهة بشكل لافت للنظر معهم خاصة تركيزه على المؤسسات الديمقراطية المستقلة للشعب كما عند لينين (السوفييتات الفلاحية)، والتنظيم القوي (ضرورة أن يقود الثورة حزب) كما عند تروتسكي، وإمكانات الإرادة البشرية والوعي الثقافي كما رأيناه عند غرامشي، فجميع أفكاره لها نظراء عند لينين وتروتسكي وغرامشي.

ولكن فيما يتعلق بالاحتمية-التطوعية، ربما يقف ماو على موقف تطوعي أكثر تطرفاً من الثلاثة الآخرين، ويبرز هذا بوضوح في مقدمة «شرام» Stuart R. Schram، لكتابه عن الفكر السياسي لماو The Political Thought of Mao، حيث أشار إلى أن ماو قد امتلك «لينينية طبيعية» أدت به إلى فهم راسخ لمبدأ أن النضال السياسي هو مفتاح النضال الاقتصادي، وكان هذا بمثابة مواجهة ضرورية لمختلف الاتجاهات الأخرى داخل الشيوعية الصينية، ولكن بعد عام 1949 رفع ماو الإرادة البشرية إلى مكان مبالغ فيه في مخطط الأشياء، بحيث يبدو أحياناً وكأنه يتصرف كما لو أن الواقع الموضوعي هو مجرد إمتداد للذاتية البشرية، بدلاً من أنه شيء يتفاعل مع الذاتية، ويميل ماو إلى تمجيد الإرادة الثورية للبشر حتى تصبح ليس مجرد عامل مهم في التاريخ بل قوة شاملة قادرة على إعادة تشكيل البيئة المادية بطريقة تعسفية تماماً.

ومن خلال تمجيد ماو للإرادة البشرية ودورها في قيادة الثورات فقد ذهب إلى أن البنية الفوقية بإمكانها تغيير البنية التحتية، وبالتالي تطوير قوى الإنتاج، وأطلق ماو الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى التي مثلت قفزة نوعية إلى الأمام في تجربة ممارسة ديكتاتورية البروليتاريا، فقد نهض مئات الملايين من الشعب للإطاحة بالمسؤولين الرأسماليين، وقاد ماو البروليتاريا والجماهير في مواجهتها للمسؤولين السائرين في الطريق الرأسمالي، وفي فرض مصالح الأغلبية

الساحقة ووجهة نظرها وإرادتها، لذلك حالت الإنتصارات الكبيرة المحرزة خلال الثورة الثقافية دون إعادة تركيز الرأسمالية في الصين لمدة عشر سنوات، وأدت إلى تحولات اجتماعية كبرى في القاعدة الاقتصادية وكذلك في التربية والأدب والفن والبحث العلمي والميادين الأخرى من البنية الفوقية.

وفي خضم هذا النضال الأيديولوجي والسياسي المبرر عمق الملايين من العمال والجماهير الثورية وعيهم الطبقي واستيعابهم للماركسية - اللينينية - الماوية ودعموا قدراتهم على ممارسة السلطة السياسية، وتم خوض الثورة الثقافية كجزء من نضال البروليتاريا العالمي فكانت مدرسة للأممية البروليتارية، كما أحاط ماو بالعلاقة الجدلية بين الحاجة إلى قيادة ثورية من جهة وضرورة استنهاض الجماهير الثورية القاعدية والإعتماد عليها في تطبيق ديكتاتورية البروليتاريا، وتشير ديكتاتورية البروليتاريا إلى السيطرة السياسية والاقتصادية للطبقة العاملة على وسائل الإنتاج وأجهزة الدولة من خلال مجالسها العمالية ومندوبيها المنتخبين، وتلك السيطرة العمالية لا يمكن أن تتحقق إلا بإرادة الطبقة العاملة أي لا يمكن أن تتحقق إلا بثورة العمال أنفسهم⁽⁸³⁾.

وقال لينين في تأكيده على أهمية هذا المفهوم « ليس ماركسي غير الذي يجعل إعترافه بالنضال الطبقي شاملاً الإعتراف بدكتاتورية البروليتاريا »⁽⁸⁴⁾، وعلى ضوء الدروس التي لا تقدر بثمن والنجاحات التي أحرزتها الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى بقيادة ماو تسي تونغ ازداد خط التباين جلاءً، والآن يمكن الجزم بأنه ليس ماركسي غير الذي يجعل إعترافه بالنضال الطبقي شاملاً الإعتراف بدكتاتورية البروليتاريا والإعتراف بالوجود الموضوعي للطبقات والتناقضات التنافسية بينها، وبالوجود الموضوعي للبرجوازية في الحزب ومواصلة الصراع الطبقي في ظل ديكتاتورية البروليتاريا طيلة فترة الاشتراكية حتى الشيوعية⁽⁸⁵⁾.

83- Karl Marx and Frederick Engels, Address of the Central Committee to the Communist League, London, March 1850. Transcribed: by gearhart@ccsn.edu; Proofed: and corrected by Alek Blain 2006.

84 -Chapter II: The Experience of 1848-51 www.marxists.org/arabic/archive/lenin

85- محمد علي الماوي: ملخص لإضافات ماوتسي تونغ، المحور: أبحاث يسارية واشتراكية وشيوعية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3750، 2012.

وهكذا شرط ماوتسي تونغ أي تحرك ثوري، وأي نضال ضد السلطة السياسية بديكتاتورية البروليتاريا؛ أي لابد وأن يقود النضال والثورة الطبقة العاملة، ليس هذا فحسب، وإنما لابد وأن تتمكن هذه الطبقة من السيطرة على وسائل الإنتاج وأجهزة الدولة وإلا لن تحقق الثورة أهدافها في التغيير.

ثالثاً:- الثورة في الإتجاهات النظرية المحافظة الحديثة:

في الوقت الذي ركز فيه الإتجاه الوظيفي المحافظ على قضايا الإستقرار والتوازن، وأغفل قضايا الصراع والتغير، نجد بعض تلاميذه المحدثين ينكرون ذلك؛ لأن النهج الوظيفي المحافظ اعتمد على الإفتراض القائل بأن فرص الإستقرار في أي مجتمع كانت -على المدى الطويل- تعتمد على مدى وجود توافق في الآراء بين أعضائها فيما يتعلق بالأهداف التي يجب أن تسعى إليها ووسائل تحقيق هذه الأهداف، وهذا بدوره يتم تحديده من خلال نجاح أو عدم نجاح النظام الاجتماعي للمجتمع في أداء عدد من الوظائف التي عززت دعم الوضع الراهن، في حين أن هذه الوظائف تضمنت إستخدام الإكراه للحفاظ على الدعم، إلا أن هذا تم عقده فقط لتوفير حل قصير المدى لظهور إستياء كبير، والذي-إذا لم يتم تخفيفه- أدى في النهاية إلى اتخاذ إجراء اجتماعي لإعادة تشكيل النظام الاجتماعي في شكل مختلف.

وقد أدت الإضطرابات المختلفة في الولايات المتحدة في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي إلى إعادة تقييم النهج الوظيفي بين علماء الاجتماع، فظهر وظيفيين جدد حاولوا تكريس جهودهم لدراسة الثورات وكان من بين هؤلاء سميلسر، الذي استخدم نهجاً وظيفياً لشرح «السلوك الجماعي»، والذي شمل الذعر والجنون والإنفجارات العدائية ودعم الحركات ذات التوجه المعياري والموجهة نحو القيمة، كما كرّس سميلسر بعض الإهتمام للثورات، ولكن- كما أوضح فريمان- لم يشكل هذا الإهتمام محاولة مستدامة أو متماسكة لتفسير هذه الظاهرة، وإنما تُركت المهمة الرئيسة المتمثلة في تكييف الوظيفة مع حالة الثورات إلى جونسون، الذي نُشر كتابه في عام 1966⁽⁸⁶⁾، وفي هذا السياق، تضمنت دراسة جونسون -

86 'Mancur Olson, Jr 'Rapid Growth as a Destabilizing Force', the journal of Economic History< vol.23, no.4 (Dec, 1963),pp522,529, published by Cabridge university press <http://lwww.jstor.org/stable/2116214>.p. 529.

كأحد أشهر المحافظين الجدد- للثورات تحليل الطرق التي فشل فيها النظام الاجتماعي في أداء وظائفه إلى الحد الذي كانت هناك تعبئة جماهيرية لإنشاء نظام جديد يمكنه الحفاظ على الإستقرار بشكل مناسب⁽⁸⁷⁾.

ولذلك سوف نأخذ جونسون مثالاً للمحافظين الجدد وتحليلهم للثورات:

*جونسون johnson

بدأ جونسون تحليله بسلسلة من النقاط العامة المتعلقة بمصادر وطبيعة الإستقرار الاجتماعي كالآتي:-

1. في جميع المجتمعات كان هناك تقسيم للعمل مرتبط بتسلسل هرمي للمكافآت الاقتصادية والسلطة والمكانة، وحتى يكون المجتمع مستقراً يجب على أعضائه البالغين قبول هذه التفاوتات، وإذا لم يفعلوا ذلك؛ فستكون هناك منافسة وصراع وعدم استقرار في نهاية المطاف، أي أن استقرار المجتمع عند جونسون مشروط بقبول الأفراد للتفاوتات التي يفرضها التسلسل الهرمي الوظيفي.
2. وهنا تصبح مهمة النظام الاجتماعي للمجتمع عند جونسون، الحفاظ على توافق الآراء بشأن القيم الموجودة بين الأفراد، هذا النظام الذي يتكون من أفعال (أدوار) تُلعب، ومن أوضاع تسترشد بالمعايير، والأدوار هي واجبات وحقوق معترف بها اجتماعياً والتي مع الإعتراف بها على هذا النحو، تسمح (للفرد) بتحديد سلوكه وتوجيه نفسه نحو سلوك الآخرين، وتنوع هذه الأدوار وفقاً للموقف الاجتماعي للفرد أو الحالة؛ ولم تعكس الاختلافات في الأدوار هذا فحسب، بل تعكس أيضاً القواعد السلوكية الإيجابية التي يتم وضعها وفقاً لبنية قيم النظام.

87-Philipp Korom: The political sociologist Seymour M. Lipset: Remembered in political science, neglected in sociology. European Journal of Cultural and Political Sociology. 2019, vol.6 No,4,448-473. <https://www.tandfonline.com/action/JournalInformation?journalCode=recp20->.

3. ويعتمد الإنسجام الاجتماعي على الحفاظ على العلاقة بين قيم المجتمع، ومكونات نظامه الاجتماعي، وحيثما تمت مزامنتها (أي القيم مع مكونات النظام المتمثلة في الأدوار والأوضاع)- باستخدام مصطلح جونسون- سينتج الإستقرار، أما إذا لم يحدث هذا التوازن بين القيم ومكونات النظام أو إذا حدث لفترة قصيرة سيصبح النظام في حالة من عدم التوازن⁽⁸⁸⁾.

4. فمقياس توازن النظام عند جونسون هو الدرجة التي حقق بها النظام بنجاح عدداً من الوظائف الضرورية لاستمرار بقائه، وقد حدد جي أوهنسون -بعد بارسونز- أربع وظائف من هذا القبيل: الأولى هي التنشئة الاجتماعية، وضمان نقل قيم ومعايير المجتمع بشكل فعال إلى الأعضاء الجدد، وخاصة الأطفال والمهاجرين، والثانية هي التكيف مع التغيرات في البيئة التي يعمل فيها النظام، وخاصة التغيرات في النظام الاقتصادي، والتي ستظهر أهميتها لاحقاً، وكانت الوظيفة الثالثة هي بلوغ الهدف، وتعبئة الموارد وتخصيصها لتعزيز السياسات بأكبر قدر من الفعالية، والتوصل إلى توافق في الآراء على أن الأهداف يمكن تحقيقها على أفضل وجه من خلال توزيع معين للموارد، وكانت الوظيفة الأخيرة هي وظيفة التكامل والرقابة الاجتماعية، والتي تتحقق بشكل إيجابي من خلال إظهار القيم الأساسية للنظام من قبل الجماعات والأفراد والمؤسسات المهيمنة داخل المجتمع، وسلبياً من خلال استخدام التهديد أو القوة الفعلية ضد أولئك الذين يحتمل أن ينحرفوا فعلياً عن الترتيبات القائمة لدور وضع القيمة في المجتمع، وكان العامل الأساسي لهذه الوظيفة الأخيرة هو الدولة التي عرفها جونسون بعد فيبر، بأنها «مجموعة مؤسسية من الأدوار الموكلة إليها ممارسة القوة الموثوقة»⁽⁸⁹⁾.

88- SOCIAL SCIENCE AND REVOLUTIONS Stan Taylor First published 1984 by THE MACMILLAN PRESS LTD London and Basingstoke Companies and representatives throughout the world, p. 12,13.

89- Chalmers A. Johnson, Revolutionary Change,,Stanford University Press,1982,p.91.

5. يذهب جونسون أن هذه الوظائف الأربعة تواجهها أربعة أنواع من التغييرات: **الأول** تغييرات القيمة الخارجية، وهى تغييرات ناتجة عن مصادر خارجية في نظام قيم المجتمع، على سبيل المثال، «تأثيرات التعرض» للثورات الفرنسية والروسية والكوبية على سكان البلدان الأخرى. **الثاني**: تغييرات القيمة الذاتية وهى تغييرات مستحدثة داخلياً في قيم المجتمع، على سبيل المثال محاولات الفصل بين الكنيسة والدولة أثناء عملية التحديث. **الثالث**: أنه قد تم استكمال مصادر التغيير هذه بالتغييرات في بيئة النظام الاجتماعي. **الرابع**: حدثت تغييرات بيئية خارجية استجابة لعوامل خارجية، مثل استيراد التكنولوجيا التي غيرت شكل الزراعة وبالتالي أدت إلى تغيير اجتماعي واقتصادي أوسع، إلى جانب التغييرات في البيئة الداخلية التي ترجع إلى التطورات الداخلية مثل الابتكارات التقنية التي كان لها تأثير على التنظيم الاقتصادي والبنية الاجتماعية⁽⁹⁰⁾.

6. ووضح جونسون أن هذه التغييرات تضع ضغوطاً كبيرة على الأنظمة الاجتماعية في أداء الوظائف الضرورية للحفاظ على الاستقرار، وسيصبح في مقدور البعض، من ذوي الخبرة الطويلة، تكييف أدائهم للوظائف الحالية مع الظروف الجديدة بشكل تلقائي تقريباً، والحفاظ على توازن الإستتباب أو التنظيم الذاتي. ولكن لن يتمكن الآخرون من الإستجابة وسيؤدي الخلل الناتج في النظام الاجتماعي إلى عدم التزامن، وعلى المدى الطويل عدم التوازن، ورأى جونسون في هذه المرحلة من تحليله نتيجتان محتملتان لعدم التوازن، وهما: **الإصلاح** (سياسات جديدة لإعادة مزمنة النظام الاجتماعي، وتصحيح الخلل والعودة إلى التوازن)، أو **الثورة** (حيث يمكن تحقيق هذه الأهداف بالقوة)، وقد عرّف جونسون (الثورة) رسمياً بأنها: «محاولات لإحداث تغييرات في دساتير المجتمعات بالقوة»⁽⁹¹⁾

90 - Ibid, p.92.

91- SOCIAL SCIENCE AND REVOLUTIONS Stan Taylor First published 1984 by THE MACMILLAN PRESS LTD London and Basingstoke Companies and representatives throughout the world, p.14.

تشير الدساتير في هذا الإستخدام إلى الأنظمة الاجتماعية والطريقة التي تم بها تنظيمها لتلبية الاحتياجات الوظيفية، وتم تحديد احتمال واحد أو أكثر من هذه النتائج من خلال ثلاثة عوامل:

العامل الأول هو مدى الإختلال الوظيفي الذي أدى إلى اعتماد الدولة المتزايد على العنف للحفاظ على النظام، مع ما يترتب على ذلك من فقدان للشرعية، فقد أدت التغيرات البيئية بمفردها أو البيئية والقيمية إلى تدمير العلاقات القائمة بين أجزاء النظام الاجتماعي، وقد أزعج هذا أفراد المجتمع فيما يتعلق بكيفية تصرفهم في المواقف الاجتماعية، وهنا لجأ جونسون، للنظريات النفسية ليصرح بأن هذا أدى إلى الإرتباك والتوتر بين الأفراد المتأثرين بالتغيير، وهو ما انعكس في ارتفاع الجريمة وزيادة توافر الحركات المتطرفة للتعبة التي توفر أيديولوجيات جديدة حددت وسائل بديلة لإعادة مزامنة النظام الاجتماعي، وفي ضوء ذلك اضطرت الدولة إلى استخدام الإكراه من أجل الحكم، وأدى اللجوء المتزايد إلى العنف إلى التشكيك الشعبي في شرعية الدولة، ووصف جونسون هذه العملية بأنها «انكماش القوة»⁽⁹²⁾، وقال إنه طالما أن نزع الشرعية كان محفوفاً بالإعتقاد بأن العنف هو مرحلة مؤقتة في إنتظار إدخال سياسات جديدة من شأنها أن تؤدي إلى العودة إلى التوازن، فإن المجتمع الحالي يمكن أن يستمر؛ ومع ذلك فإن الإعتماد المكثف على المدى الطويل على القوة سيؤدي في النهاية إلى انكماش هائل في القوة، حيث سيتم سحب الموافقة الشعبية.

العامل الثاني هو فعالية محاولات النخبة لإعادة تنظيم النظام الاجتماعي، وصف جونسون خمسة أنواع من ردود فعل النخبة وهما: العناد، الإستمرار كالمعتاد، التغيير المحافظ، الخيار المشترك للجماعات الساخطة، وتنازل النخبة عن العرش، لقد رأى أن الردود الأولى والأخيرة مرتبطة بالثورة، التعنت من شأنه أن يغذي انكماش الطاقة، أما تنازل النخبة فسيترك الباب مفتوحاً للحركات الثورية للإستيلاء على الدولة، ومع ذلك لن تؤدي هذه الردود بالضرورة إلى ثورة.

92- Barrington Moore, Reflections on the Causes of Human Misery, p. 23, Huntington, Political Order, p.86.

واقترح جونسون أن الأنظمة ذات النخب المعتنقة التي تعاني من انكماش السلطة يمكن أن تستمر (من خلال إنشاء دولة بوليسية كما هو الحال في جنوب إفريقيا) أو أن تنازل النخبة يمكن أن يتبعه إنتقال متفق عليه ومنظم وسلمي للسلطة، ومن أجل التعنت أو التنازل ليتبعه ثورة كان لا بد من تحقيق شرط ثالث، وهو وجود بعض المكونات، التي تساهم بها الثروة عادة، مما يحرم النخبة من سلاحها الرئيس لفرض السلوك الاجتماعي أو التي تقود مجموعة من الثوار إلى الإعتقاد بأن لديهم الوسائل لحرمان النخبة من أسلحة القسر⁽⁹³⁾.

نلاحظ أن جونسون في تحليله للثورة يطرحها كنتيجة لعدم التوازن؛ فعدم التوازن إما يؤدي إلى الإصلاح، أو إلى الثورة، فهي تحدث كحل أخير، وجائز على إستحياء وفي حالتان فقط؛ وهي حالة عناد النخبة الحاكمة وعدم رغبتهم في التغيير، لأن هذا من شأنه أن يؤدي إلى انكماش سلطتهم، وفي حالة تنازل النخبة الحاكمة عن الحكم لأن هذا سيفتح المجال للحركات الثورية بالإستيلاء على الحكم، والثورة عنده لا تشمل كافة التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإنما تقتصر على التغيير الدستوري فقط أي التغيير السياسي، أما التغييرات الاقتصادية والاجتماعية فترجع إلى التطورات التكنولوجية أو الابتكارات التقنية.

رابعاً:- الثورة في الإتجاهات النظرية الراديكالية الحديثة.

تعد الحركة الراديكالية الحديثة أو حركة تحرير علم الاجتماع والتي تفرع عنها اليسار الجديد بمثابة ظاهرة عالمية انتشرت في العالم كحركة اجتماعيه لها مجموعة متباينة من الإتجاهات السياسية، وترتبط بالتغيرات والأحداث التي طرأت على البناء الثقافي والاجتماعي للمجتمع، وتؤكد قيم المساواة والحرية والجماعية والديمقراطية والكرامة والابتكار، وتفادي كل ما يحط من شأن القيم الإنسانية وحرية المجتمع، وتتطلع إلى العلاقات الإنسانية الدافئة، بدلاً من النظام الرشيد في المهنة البيروقراطية، ويحدوها الأمل في بناء مجتمع جديد وإذا كانت هذه الحركة قد ارتبطت بفكر ماركس الشاب، فإنها رفضت الجانب السياسي في

93- SOCIAL SCIENCE AND REVOLUTIONSStan Taylor First published 1984, op.cit. p. 15.

الماركسية التاريخية، وبدلاً من أن تستمد تأييدها من الطبقة العاملة استمدته من نمو دولة الرفاهية ومن فئات اجتماعية مثل الطلاب والسود والمغتربين وبعض الأغنياء والفنانين، وغيرهم من الفئات التي تنادي بالتغيير الاجتماعي، ويهتم بنقد الأوضاع الداخلية والسياسات القومية الخارجية والرسمية، والسلطة والتدرج والإمثال للقيم⁽⁹⁴⁾.

وقد مر التنظير للثورات بعدة مراحل من التطور على مدار عدة أجيال؛ فكان منظرو الجيل الأول-على الرغم من تطويرهم للعديد من الرؤى التي لا تزال مفيدة للباحثين في مجال الثورات- ووصفيون بشكل أساسي في نهجهم، لقد سعوا إلى تحديد المراحل الرئيسية للعملية الثورية أو لوصف التغيرات الاجتماعية والديموقراطية التي أحدثتها الثورات، لكن تحليلاتهم كانت تفتقر إلى الأسس النظرية القوية، مثل هذه النظريات حول أسباب الثورات التي تم استخدامها كانت عموماً مجموعة انتقائية من المخططات النفسية المنطقية ضعيفة التحديد مثل، علم نفس الغوغاء (LeBon)، وانهيار «العادات الاجتماعية» (Ellwood)، أو «قمع الإحتياجات الغريزية الأساسية» (سوروكين)، في المقابل، سعى محللو الجيل الثاني إلى تطوير نظريات صريحة حول سبب حدوث المواقف الثورية ومتى تنشأ، على أساس نظريات متطورة إلى حد ما للسلوك الاجتماعي مستمدة من علم النفس وعلم الاجتماع والعلوم السياسية، وتتمثل أعمال الجيل الثاني من المنظرين، وفقاً للتقاليد النظرية الثلاثة التي اعتمدوا عليها في: (التحليلات القائمة على علم النفس المعرفي، ونظرية العدوان، ونظرية الإحباط) وقد رأى هؤلاء المنظرون جذور الثورة في الحالة الذهنية للجماهير، لقد اعتبروا أن الثورات محتملة فقط عندما تدخل الجماهير في حالة معرفية من «الإحباط» أو «الحرمان» بالنسبة إلى مجموعة من الأهداف، وتنوعت المصادر المقترحة لهذا الإحباط أو الحرمان النسبي، وتضمنت التأثيرات طويلة المدى للتحديث والتحضّر (Feierabend)، والإنتكاسات الاقتصادية قصيرة المدى (Davies)، والإغلاق المنهجي للفرص السياسية أو الاقتصادية

94- علي عبد الرازق جليبي : الإتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية 2005 ، الطبعة الثانية، ص220.

لمجموعات عرقية أو اقتصادية مختارة (Gurr). واتفق الآباء المؤسسين على أن العامل الأساسي المحدد في الوضع الثوري هو الإحباط المنتشر من البيئة السياسية والاقتصادية الحالية، وأن المهمة الأساسية لنظرية الثورات هي الكشف عن أنماط الأحداث التي تسببت في هذا الإحباط، والتأثير على هذه المواقف المعرفية. ومن ممثلي هذا الاتجاه المحافظين الجدد ومنهم جونسون، والماركسيين الكلاسيكيين؛ ومنهم أيضاً لينين، وجرامشي، وتروتسكي، وغيرهم⁽⁹⁵⁾.

نلاحظ إذن أن تحليلات الجيل الأول والثاني من المنظرين للثورات قد انصبّت على تحديد الأسباب المؤدية إلى حدوث الثورات، ووصف وتفسير أحداثها، وتأثيرها على النسق الاجتماعي، بينما الجيل الثالث من المنظرين ركز اهتمامه على تحديد أسباب الثورات، ووصف أحداثها ورصد نتائجها، ومن هنا كانت إسهامات منظرو الجيل الثالث أكثر اكتمالاً في تقديم تحليل وتفسير شامل للثورات؛ أسبابها، أحداثها، ونتائجها، ويُمثل الجيل الثالث من المنظرين للثورات الماركسيين الجدد أو الراديكاليين الجدد؛ أولئك الذين قاموا في القرن العشرين إما بتطعيم مفاهيم لينين الإستراتيجية في التحليل الطبقي لشرح حدوث الثورات حيث كانت غير متوقعة، أو سعوا إلى تطوير نماذج للوعي الطبقي يمكن أن تفسر عدم حدوث الثورات الإشتراكية في الغرب الصناعي على الرغم من تكرار الأزمات الاقتصادية التي ميزت تاريخ الرأسمالية⁽⁹⁶⁾.

وتتمتع النظرية الماركسية للثورات بعدد من المزايا فهي قائمة على أسس تاريخية وليست مجردة، إنها تشير إلى التناقضات داخل الهياكل الاجتماعية وفيما بينها، وإلى الصراعات الطبقيّة بين مجموعات من الفاعلين الملموسين، وتُعد أعمال (بارينجتون مور جونيور، وإريك آر. وولف وجيفري إم بايج). أحدث الأعمال المقارنة

95- Jack Goldstone Theories of Revolution: The Third Generation Article in World Politics · April 1980 DOI: 10.2307/2010111 <https://www.researchgate.net/publication/259380565>, p.427.

96-THEORIES OF REVOLUTION AND REVOLUTION WITHOUT THEORY <https://link.springer.com/content/pdf/10.1007/BF00158680.pdf> WALTER L. GOLDFRANK The Case of Mexico, p.141.

المنشورة حول أسباب ونتائج الثورة، هذا إلى جانب أعمال ماركيز وأنزويني التي تقوم بمراجعة شاملة للنظرية الماركسية الأرثوذكسية للثورة، بالإضافة إلى ذلك، هناك إتجاهان حاليان للإلهام الماركسي يوجهان الطريق إلى مفهوم أكثر ملاءمة: الأول هو التركيز «البنوي» على الإستقلالية النسبية والأهمية المستقلة للدولة وتمثله ثيدا سكوكبول، والآخر هو تصور النظام العالمي الرأسمالي كنقطة انطلاق، و«سياق إعادة الإنتاج» ذي الصلة، لتحليل أي دولة قومية معينة، وسوف نشر في الصفحات التالية إلى بعض من هذه الإسهامات، مع التركيز على نموذج هيربرت ماركيزوثيدا سكوكبول نظراً لإرتباطهما بموضوع الدراسة:-

1- هيربرت ماركيز:-

تأسس النظرية النقدية ماركيز بوصفها مراجعة شاملة للنظرية الماركسية التقليدية في الثورة والتي قامت على أساس تاريخي يقضي بأن تقوم الثورة على يد طبقة البروليتاريا بوصفها الوحيدة القادرة على ذلك، لكن تطور الرأسمالية أحدث تغييراً جوهرياً في العلاقات بين الطبقتين المتصارعتين (البروليتاريا والبرجوازية)، تكف معه البروليتاريا عن التصرف كطبقة ثورية⁽⁹⁷⁾

ومن هنا يحاول ماركيز إعادة تقويم الدور الثوري للطبقة العاملة فهو يشكك في مقدرتها على إنجاز الفعل الثوري نتيجة للحراك الذي طرأ عليها في المجتمعات الصناعية المعاصرة، كالمجتمع الأمريكي، حيث اندمج وعيها مع إيديولوجيا القمع، ولذلك علق ماركيز حدوث الدور الثوري على جهود جماعات أخرى كالملونين والمتعطلين، والمنبوذين، واللامنتمين، أو المضطهدين بصفه عامة(98)، فما يميز هذه القوى يكمن في كونها لم تندمج بعد مع نظام القمع -مثلما فعلت البروليتاريا- فهم كما يقول ماركيز « يتموقعون خارج الصيرورة الديمقراطية ومن هذا الأساس فإن معارضتهم تكون ثورية، حتى وإن لم يكن وعيهم ثورياً فإنها قوة بدائية تخرق قوانين اللعبة وتثبت زيفها.»⁽⁹⁹⁾

97 - هيربرت ماركيز، الماركسية السوفياتية، ترجمة جورج طرابيشي، الطبعة الثانية، دار الطليعة، بيروت، ص 8.
98 - عبد الباسط عبد المعطي: اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، سلسلة عالم المعرفة، العدد 44، 1981، ص.ص 214-219.

99 - عبد الباسط عبد المعطي، المرجع نفسه، 267.

وضع ماركيز شروطاً للثورة أهمها:

1. ضرورة أن يصاحبها وعياً ضرورياً بها وهو الذي يضمن لها الفاعلية⁽¹⁰⁰⁾ والحقيقة أن النظرية النقدية التي ينتمي إليها ماركيز، تهدف بالأساس إلى إعادة تأسيس الوجود الفردي عبر استعادة مركزية وعيه والتي لن تتحقق بدورها إلا إذا سبقها فكر تنظيري تستند إليه وأصالة هذا الفكر تكمن في أنه فكر متحرر ومناهض للواقع، فغاية النظرية النقدية وهدفها الأسمى الذي تنشده هو التأسيس لملكة النقد السليبي باعتبارها السبيل لتغيير جذري يزيح واقع السيطرة⁽¹⁰¹⁾.
2. الثورة لابد لها أن تنشأ تغييراً جذرياً شاملاً تتحرر معه كافة الأبعاد الإنسانية فكما أن القمع هو قمع شامل فلا بد للتغيير أن يكون شاملاً أيضاً، فيتم الانتقال من ظروف القمع والسيطرة نحو ظروف أكثر تحراً وأكثر إشباعاً، «فلا بد للثورة أن تتحرر من أسر مجتمع الرفاهية الرأسمالي وأن تتحرر من إنتاجيته المدمرة، ومن حاجاته التي تؤصل جذور التبعية والاستسلام، هذه الثورة قادرة بفضل أساسها البيولوجي على أن تحول التقدم التكنولوجي الكمي إلى أساليب للحياة مختلفة نوعياً»⁽¹⁰²⁾.
3. يرفض ماركيز أن يتم إلغاء الدولة وانحلالها بشكل نهائي عقب الثورة ذلك أن هذا «الإلغاء السياسي للدولة من طرف الطبقة العاملة في حقيقته ليس إلغاءً مطلقاً، بل من أجل الوصول إلى صورة حكم يزول فيه القمع والإضطهاد»⁽¹⁰³⁾، فالهدف إذن من الثورة التي ينشدها ماركيز أن تُحدث تغييراً جذرياً شاملاً، شريطة أن يكون هذا التغيير إصلاحياً، إيجابياً، لا يهدم الدولة وإنما يبقى عليها ولكن وفق أوضاع أكثر تقدماً.

100- هربرت ماركيز: الثورة والثورة المضادة، دار الآداب، الطبعة الأولى، بدون سنة نشر، ص 43.

101- هربرت ماركيز: الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة جورج طرابيشي، دار الآداب للنشر، الطبعة الرابعة، 2004، ص 23.

102- حسن محمد حسن: النظرية النقدية عند هربرت ماركيز، دار التنوير للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1993، ص 217.

103- بوسوالك عبد الغني: (الفلسفة وسؤال الثورة هربرت ماركيز نموذجاً) جمعية دراسات فلسفية، العدد الأول جانفي، 2014، ص 125.

4. ولا ينبغي للثورة أن تقيم أي تصالح مع قوى القمع التكنولوجي التي لابد لها أن ترفع قمعها عن الأفراد، فإن كان القمع من طبيعة التكنولوجيا فلا بد أن يتجه ذلك خارج حدود الفرد، وهذا ما يستوجب إنقلاباً سياسياً، «فمثل هذا الإنقلاب هو وحده الذي يستطيع أن يحرر التكنولوجيا من خضوعها لسياسة القوى المسيطرة التي تستخدمها بدورها كأداة سياسية، كما أن هذا الإنقلاب هو وحده الذي يتيح لمنطق السيطرة والإضطهاد في التكنولوجيا أن تتحول وتدخل في مرحلة جديدة، مرحلة السيطرة على القوى الغاشمة المقهورة في الطبيعة والمجتمع، لا السيطرة على الإنسان الذي يجب أن يكون حراً كما هو الحال اليوم»⁽¹⁰⁴⁾

نلاحظ هنا في تحليل ماركيز للثورة أنه قد خالف المسلمات الأساسية للنظرية الماركسية التقليدية؛ فرفض أن تقود الثورة الطبقة البروليتارية نظراً لتصالحها مع أيديولوجيا القمع، واشترط للفئات التي تقود الثورة أن تتمتع بوعياً نقدياً يمكنها من الإستمرار في الثورة، كما أكد على ضرورة أن ينتج عن هذه الثورة تغييراً جذرياً في كافة النواحي وأن يكون هذا التغيير إيجابياً يقضي علي التبعية والإستسلام ويقود المجتمع للتقدم.

2- تشارلز تيلي وثيدا سكوكبول:

من بين أكثر المداخل تأثيراً في دراسة الحركات الثورية والثورات الاجتماعية ذلك المدخل الذي قدمه تشارلز تيلي (Charles Tilly) وثيدا سكوكبول (Theda Skocpol) وقد حاول تيلي أن يحلل عمليات التغيير الثوري في إطار للتفسير العام لتعبئة الحركات الاجتماعية في الأزمنة الحديثة، فالحركات الاجتماعية هي وسائل لتعبئة موارد الجماعة التي تكون مبعثرة في إطار نظام سياسي معين، أو تكون قد تعرضت للقمع من قبل سلطات الدولة.

وفي رأى تيلي أن الحركات الثورية هي جزء من العمل الجمعي في ظروف يصفها تيلي بمفهوم تعدد السيادة ويعني بها أن الدولة لظرف أو لآخر لا تكون لها رقابة كاملة على منطقة النفوذ التي يفترض أنها تحكمها، ويمكن أن تظهر مواقف تعدد السيادة

104- هيربرت ماركيز: الإنسان ذو البعد الواحد، مرجع سابق، ص20.

كنتيجة للحروب الخارجية، أو كمحطة للصدامات السياسية الداخلية، أو لكليهما معاً، ولذلك فإن الثورة الروسية في عام 1917 وقعت في ظل انخراط روسيا في الحرب العالمية الأولى وما نجم عنها من فقد الدولة بعض الأقاليم الروسية ووقوع بعض الانقسامات الداخلية العميقة⁽¹⁰⁵⁾، نلاحظ هنا تعدد الأطراف المتحكمة في الثورة؛ فالثورة لن تكون في هذه الحالة انعكاساً لعوامل داخلية فحسب، وإنما قد تكون انعكاساً لظروف خارجية، أو تطبيقاً لأجندات عالمية.

وتميل الحركات الثورية إلى أن تكتسب قوة دفع في ظروف تعدد السيادة، وبخاصة إذا حاولت الحكومة القائمة أن تبقى على قوتها باستخدام أساليب القمع، ويمكن أن يرتبط هذا في أحيان كثيرة بعدم رغبة الحكومة أو عدم قدرتها فجأة على سد الحاجات التي كانت تتوقع هذه القطاعات العريضة من السكان من الدولة أن تقوم على أمرها، من هذا مثلاً ما شهدته إيطاليا في نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث أدى التسريح السريع لأكثر من مليوني رجل من القوات المسلحة جنباً إلى جنب مع رفع القيود التي فرضت زمن الحرب على الأسعار ومواد الطعام، قد أدى إلى تهيئة المسرح لنمو حركات راديكالية في كل من اليمين واليسار⁽¹⁰⁶⁾.

ويتضح الدور الذي قد تلعبه الأطراف الخارجية للثورة في تحريك الأطراف الداخلية في أعمال سكوكبول وخاصة دراستها عن (الدول والثورات الاجتماعية)، حيث درست سكوكبول الثورات الفرنسية والروسية والصينية، وحاولت إبراز دور البعد الدولي في اندلاع الثورات، تقول سكوكبول بأن الثورات لا يصنعها فاعلون، بل إنها تحدث لأسباب بنيوية ارتبطت في الحالات الثلاثة التي درستها بالأزمات السياسية التي واجهتها الأسر الحاكمة في كل دولة على حدة والتي كان سببها التنافس مع دول أجنبية، أدى هذا التنافس إلى تفكك الإدارات والمؤسسات واحتدام الصراع الطبقي مما سبب في النهاية سقوط الدول الحاكمة⁽¹⁰⁷⁾، فلم تكن سلطات الدولة قادرة على أن تنفذ برامج للإصلاح الداخلي، أو تطوير تنمية اقتصادية

105- انتوني جیدنز: علم الاجتماع مع مدخلات عربية، مرجع سابق، ص 724.

106- انتوني جیدنز: علم الاجتماع مع مدخلات عربية، المرجع نفسه، ص 725

107- سهر صفوت: الثورة بين ماهيتها وجذورها السوسيولوجية قراءة تفكيكية لبنية المفهوم، المجلة التونسية المتوسطة للدراسات الاجتماعية والاقتصادية، العدد الرابع مايو، 2015، ص 36.

سريعة كافية لمواجهة التهديدات العسكرية، أو التكنولوجية، أو الثقافية من جانب الدول الأخرى التي حققت هذه التغييرات بنجاح، وتؤدي الضغوط الناتجة عن ذلك إلى التعجيل بنمو التوترات الداخلية بطريقة تعمل على تحطيم بناء الدولة القائمة، مؤدية بذلك إلى ظهور أزمات سياسية مستمرة تعمل الحركات الاجتماعية الآخذة في النمو على استغلالها⁽¹⁰⁸⁾

ميزت Skocpol في كتابها (الدول والثورات الاجتماعية) بين أربعة أنواع من الثورات:

1. الثورات التي يقودها دعاة تابعين لم تكن مرتبطة بالتحول الاجتماعي للمجتمعات.
2. الثورات السياسية التي تحولت فيها الدولة ولم تتحول الهياكل الاجتماعية للمجتمعات.
3. التحديث الثوري حيث يتم تغيير البنى الاجتماعية ولكن بدون اضطرابات سياسية.
4. والثورات الاجتماعية التي يصادف فيها تمرد منخفض وتغير في كل من البنية الاجتماعية والدولة⁽¹⁰⁹⁾.

يشير الفرق الذي حدده سكوبول إذن بين التحديث والثورات الاجتماعية إلى أنها لم تعتبر أن التحديث يتطلب بالضرورة ثورة سياسية، أي أن دور الدولة في عملية التحديث يمكن أن يختلف من تعزيز التحديث في مواجهة المعارضة من الطبقة المهيمنة إلى الإطاحة بهذه الطبقة إذا تم معارضة التحديث، فهي ترى أن الدولة مستقلة عن الطبقة المهيمنة، وكان تركيز تحليل سكوبول على الطريقة التي تم بها بناء الدولة الجديدة بعد المرحلة الأولى من الثورة⁽¹¹⁰⁾، فذهبت إلى أن بناء الدولة كان بحد ذاته جزءاً مهماً من التحول الثوري، وأن عملية بناء الدولة قيدت وأثرت على الطرق التي تأثرت بها التحولات الأحادية؛ وحددت سكوبول ثلاث فئات من المتغيرات التي فرضت طبيعة عملية بناء الدولة، وهي: طبيعة الأزمات الثورية الأحادية، والتراث الاجتماعي والاقتصادي للنظام القديم، وأخيراً الظروف الدولية⁽¹¹¹⁾.

108-Theda Skocpol, States and Social Revolutions. States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and china, Cambridge press, 1979, P. 285.

109-SOCIAL SCIENCE AND REVOLUTIONSStan Taylor First published 1984 by THE MACMILLAN PRESS LTD London and Basingstoke Companies and representatives throughout the world, p34.

110- Skocpol, States and Social Revolutions (op.cit), ,p.161

111- Skocpol, States and Social Revolutions, (op.cit),p.282.

وبالنظر إلى نموذج سكوكبول، نرى أنها لم تعتبر عملها قابلاً للتطبيق بالتفصيل على جميع الثورات، ولكنها قدمت نظرية عامة كنموذج بنيوي حتمي يمكن من خلالها تحليل هذه الثورات، وفيما يتعلق بالفائدة العامة لنموذج سكوكبول في شرح الثورات، كان إدراكها لأهمية البيئة الدولية كعامل في الثورات مساهمة كبيرة؛ حيث تم استخدام تدخل القوى الدولية من قبل Skocpol لحساب التغييرات التي لا يمكن استنتاجها من المتغيرات الأخرى في النموذج -المتماثلة في طبيعة الأزمات الثورية الأحادية، والتراث الاجتماعي والاقتصادي للنظام القديم- وكيف تتدخل هذه القوى في نقاط معينة في العملية الثورية.

خامساً:- الإطار النظري المقترح للدراسة:

بناء على المناقشة المستفيضة لقضية الثورة في ضوء النظرية الاجتماعية عبر الاتجاهات النظرية المحافظة والراديكالية الكلاسيكية منها والمحدثه، يتضح أن هناك تباين واضح بين الاتجاهين الرئيسين، وبغض النظر عن التباينات النوعية داخل كل اتجاه إلا أن الإختلاف الرئيس بين الاتجاهين يتمثل في عدم إهتمام الاتجاهات المحافظة بقضية الثورة، وذلك لإهتمامهم بعملية التكامل والتوازن والتجانس والإستقرار للنسق الاجتماعي، وبالتالي يسعى أنصار ذلك الإتجاه إلى الإصلاح والتغيير التدريجي بعيداً عن الثورة والتغيير الجذري الشامل الذي يعد درب من دروب عدم التكامل الاجتماعي، أما أنصار الإتجاه الراديكالي فيعتبرون قضية الثورة قضية مركزية في تحليلهم، فالثورة أداة التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الناتج عن تناقض العلاقات الطبقية داخل المجتمع، والتي يتولد من خلالها الصراع باعتباره المحرك الأول للتاريخ، والذي يفضي دائماً إلى الثورة والتي لولاها ما تطور وتقدم المجتمع.

ومن خلال هذا الإختلاف الجوهرى يتم إستبعاد الإسهامات النظرية المحافظة من تكوين عناصر الإطار النظري التفسيري للدراسة الراهنة، ويعتمد فريق البحث على الإسهامات النظرية الراديكالية كركيزة أساسية في تكوين النموذج النظري المقترح مع الأخذ في الإعتبار أن النظريات الاجتماعية ليست قوالب جامدة يمكن وقولبة الظواهر الاجتماعية وفقاً لها ولا قولبة المجتمعات، فما ينطبق على ظاهرة

في سياق بنائي وتاريخي محدد قد لا ينطبق على نفس الظاهرة في سياق آخر، لذلك سوف نراعي الخصوصية البنائية والتاريخية لمجتمعاتنا العربية أثناء تحليل الظاهرة الثورية المحتملة. فعلى الرغم من إتفاق أنصار الإتجاه الراكلي على أن الثورة لابد وأن تحدث تغييراً جذرياً إيجابياً في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهى النتيجة والحصاد الطبيعي لأي ثورة، إلا أن الإختلافات بين أنصار هذا الإتجاه سواء الكلاسيكيين أو المحدثين سواء كانت دوافع وأسباب داخلية أو خارجية، وكذلك الإختلاف في من يقود الحراك الثوري، هل الطبقة العاملة أم المثقفين، أم تحالفات مختلفة للمضطهدين داخل المجتمع، وإن إتفق الجميع على أن الوعي شرط أساسي يجب أن يتحلى به من يقودون الثورات، وبالطبع هناك إختلاف في تفاعلات الثورة أي أحداث ومسار الثورة سواء سلمية أو عنيفة، وسواء تضمنت إنتفاضات شعبية أو حركات احتجاجية أو إعتصامات أو تظاهرات أو تمرد أو عصيان أو إنقلاب.

لذلك نحاول بناء إطارنا النظري التفسيري وفقاً لثلاثة عناصر رئيسية، بحيث يخضع العنصرين الأولين لعمليات التغيير والإختلاف أثناء التطبيق، حيث تختلف من مجتمع لآخر، ومن حالة ثورية محتملة لحالة ثورية أخرى، وهما عنصر الدوافع والأسباب، وعنصر التفاعلات والأحداث، أما العنصر الثالث فهو ثابت لا يتغير لأنه يرتبط بالنتائج التي تفضي إليها الثورة، لذلك نؤكد على مقولة أن الثورات لا يحكم عليها إلا من نتائجها، فالثورة لا تكون ثورة إلا بإحداث التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فقد تتوافر الدوافع والأسباب، وتحدث التفاعلات والأحداث، لكن دون أن يفضي ذلك لعملية التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع، وبذلك لا يمكن الحكم على هذه الحالة بأنها ثورة.

شكل توضيحي للإطار النظري التفسيري للثورة

تفاعلات

(أحداث الثورة)



يتضح من خلال الشكل السابق أن أي ثورة لابد وأن تكون لها مقدمات أو مدخلات تتمثل في الدوافع والأسباب المؤدية للثورة، وفي هذا الإطار قد تكون الدوافع والأسباب داخلية فقط نتيجة لبعض الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المترتبة الناتجة عن السياسات والممارسات التي تتبعها الأنظمة الحاكمة، حيث تعجز عن إشباع الإحتياجات الرئيسية للمواطنين، مما يشعر الغالبية العظمى بغياب العدالة الاجتماعية مع سيادة الإستبداد السياسي وإنسداد آفاق التغيير، وقد تكون الدوافع والأسباب خارجية عبر قوى دولية مسيطرة ومهيمنة تقوم بتحريض بعض القوى الاجتماعية على الثورة من أجل التغيير، وهنا لابد من التأكيد على أن الدوافع والأسباب الخارجية ليس بإمكانها وحدها إحداث الثورة والتغيير المطلوب، فقد تحدث إحتجاجات وإضرابات وتظاهرات وتمرد وعصيان، وقد تطيح بنظام الحكم، لكنها لا يمكن أن تحدث التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المطلوب.

وهنا يجب الإشارة إلى أن الدوافع والأسباب الخارجية يمكن فقط أن تكون عوامل مساعدة لإنضاج الدوافع والأسباب الداخلية التي يجب أن تكون موجودة بالأساس، وهنا يمكن أن تفضي التفاعلات والأحداث السلمية أو العنيفة إلى تحقيق التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المنشود.

وسوف تعتمد الدراسة الراهنة في تفسير الأحداث التي شهدتها بعض المجتمعات العربية في نهاية العام 2010 وبدايات العام 2011 على هذا الإطار النظري الذي يرى أن الثورة تمر عبر ثلاثة عمليات أساسية: **العملية الأولى:** هي المقدمات أو مدخلات الثورة ، والمتمثلة في الدوافع والأسباب المؤدية إليها، **والعملية الثانية:** هي التفاعلات المتمثلة في أحداث الثورة عبر الإحتجاجات والإعتصامات والتظاهرات والتمرد والعصيان سواء بشكل سلمي أو عنيف، **والعملية الثالثة:** هي النتائج أو المخرجات والمتمثلة في التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الجذري والإيجابي.

ويرى هذا الإطار أن الحكم على الثورة لابد وأن يمر عبر العمليات الثلاث، فالمدخلات والمقدمات تقودنا إلى التفاعلات التي تقود في النهاية إلى النتائج والمخرجات، لذلك يرى الباحث أن الثورات لا يحكم عليها من دوافعها وأسبابها وتفاعلاتها وأحداثها، وهو ما يفعله الكثيرون في حكمهم على المقدمات والتفاعلات دون الانتظار للنتائج، فالثورات في النهاية لا يحكم عليها إلا بنتائجها، فإذا أحدثت التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حكم عليها بأنها ثورة، وإن لم تحدث هذا التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع فتكون قد فشلت، ووقفت في مرتبة أقل من مرتبة الثورة.

ومن هنا سوف يقوم فريق البحث بتطبيق هذا النموذج النظري على الأحداث التي شهدتها بعض المجتمعات العربية في مطلع العقد الثاني من الألفية الثالثة للحكم على هذه الأحداث هل هي ثورة بالفعل أم لا؟، وبناء على ذلك سوف يتم التحليل على مستويين، المستوى الأول يقوم بتحليل الأحداث لكل مجتمع بشكل منفرد، وذلك لمراعاة الخصوصية البنائية والتاريخية لكل مجتمع على حدة، والمستوى الثاني يقوم بتحليل الأحداث بشكل عام على المجتمعات بصورة مجتمعة للوصول لتشخيص نهائي لما حدث.

إستخلاصات أساسية

1. يعد الإتجاه العضوي أحد أشهر الإتجاهات النظرية في الأدبيات المحافظة الكلاسيكية، ويعتبر أنصار ذلك الإتجاه الثورة درب من دروب عدم التكامل الاجتماعي والأخلاقي، ويرى أوجست كونت أحد أبرز علماء ذلك الإتجاه أن الثورة التي تؤدي إلى التغيير الشامل للنسق الاجتماعي قضية غير مطروحة ذلك لأن النتائج التي ستسفر عنها ستقتصر على ما هو سلبي، والتقدم لا يحدث إلا عن طريق الإصلاح والتغيير التدريجي، حتى لا يفقد المجتمع إنسجامه وتوازنه وتجانسه.

2. تعد البنائية الوظيفية النموذج الأعلى للإتجاهات النظرية المحافظة الكلاسيكية، ويكاد يجمع أبرز منظريها (دوركايم وفيبر وميرتون) على أن الثورات حالات مرضية في النظام الاجتماعي ناتجة عن إختلالات وظيفية وصعوبات تواجه النسق الاجتماعي، ويمثل بارسونز أحد أبرز علماء ذلك الإتجاه الذي سعى إلى نقد الحركة الثورية التي تؤدي إلى زعزعة الإستقرار والإطاحة بالنظم القائمة، ويرى أن الغاية الأساسية للوظيفية هي تحقيق توازن وانسجام النسق عبر التكيف مع النظم القائمة.

3. إن موقف الإتجاهات النظرية الكلاسيكية وفي مقدمتها النظرية الماركسية مخالفاً تماماً لموقف الإتجاهات المحافظة، فقد أكد أنصار الإتجاهات الراديكالية أن الثورة فقط هي الكفيلة بإصلاح المجتمع، وتعد إسهامات ماركس وإنجلز من أهم ما قدم في إطار ما يعرف بسوسيولوجيا الثورة، حيث اعتبروا الثورة أداة التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الناتجة عن تناقض الأوضاع الطبقة التي يتولد من خلالها الصراع الذي يفضي إلى ثورة.

4. تعد إسهامات لينين من الإسهامات البارزة في إطار النظرية الماركسية، حيث أكد أن الطبقة العاملة لا يمكن أن تقوم بالثورة بشكل تلقائي، وإنما عبر تنظيماً أو حزباً يقوم بتشكيل وعياً إشتراكياً ثورياً، ولا بد لهذا الحراك المنظم أن يسفر عن تغيير جذري في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي عبر هدم كامل للنظام القديم، وبناء نظام جديد، وأن التغيير لا بد أن يشمل كافة الطبقات، ومع تعاظم القهر والظلم لا بد أن تنخرط كل فئات المجتمع في النشاط الثوري الجماهيري، وتعلن رفضها للنظام القائم الراغبة في تغييره.

5. في الوقت الذي راهن لينين على تحالف العمال والفلاحين للقيام بالثورة في ظل مجتمع غير متطور رأسمالياً، رأى تروتسكي أن هناك إمكانية للعمال وحدهم (بالرغم من قلتهم) أن يقودوا الثورة، ويحدثوا التغيير الاجتماعي

والاقتصادي والسياسي المطلوب، حيث أن الطبقة البرجوازية في الدول الرأسمالية غير المتطورة غير قادرة على تطوير القوى الإنتاجية بالشكل الذي يمكن من خلاله تطوير النظام الرأسمالي السائد، وبذلك يمكن للطبقة العاملة عبر نضالها أن ينضم إليها الأقليات المضطهدة من الفئات الأخرى، وتقودهم للقيام بالثورة وإحداث التغيير المطلوب، وهذا بالفعل ما حدث في الثورة البلشفية 1917.

6. لقد حاول جرامشي تقديم رؤية متقدمة في إطار التحليل الماركسي للثورة، حيث ركز على البنية الفوقية التي تجاهلها أغلب الماركسيين، كما أكد أن الثورة لن تصبح ثورة إلا إذا رفع لوائها المثقفون الذين يلتحمون بشعوبهم، وينشرون الوعي بينهم، حتى يتمكنوا من النضال من أجل التغيير، لأنه من دون خلق شعوب واعية لن يتحقق التغيير المنشود، ولابد من خلق مجتمع مدني جديد متحرر من سطوة الدولة القديمة، وبالطبع يشكل المثقفون العضويون عماده، ويصيغ طبقة سياسية وإعلامية ومدنية تدافع عن الثورة، وتمتص هزات الثورات المضادة.

7. في الوقت الذي طور فيه ماوتسي تونغ نظرية للثورة في مجتمع الفلاحين، وطريقة تنفيذها من خلال (حرب العصابات)، وعلى الرغم من تشابه أفكاره مع لينين وتروتسكي وجرامشي، إلا أنه طرح فكرة مناقضة للفكر الماركسي السابق عليه، وهي أن النضال السياسي هو مفتاح النضال الاقتصادي، هذا إلى جانب تمجيد الإرادة الثورية للبشر، ومن خلال تمجيد الإرادة البشرية، ودورها في قيادة الثورات، وذهب ماو إلى أن البنية الفوقية بإمكانها تغيير البنية التحتية، وبالتالي تطوير قوى الإنتاج، واعتمد ماو على الثورة الثقافية للبروليتاريا، والتي تنهض بمئات الملايين من الشعب للإطاحة بالمسؤولين الرأسماليين، وهو ما نجح من خلاله في إحداث تحولات اجتماعية كبرى في القاعدة الاقتصادية، وكذلك في المكونات الأخرى للبنية الفوقية.

8. في الوقت الذي ركز فيه أنصار الاتجاهات النظرية المحافظة الكلاسيكية على قضايا الإستقرار والتوازن، وإغفال قضايا الصراع والتغير، فإن بعض تلاميذ هذا الاتجاه المحدثين ينكرون ذلك، ولعل أبرزهم هو جنسون الذي أكد أن الثورة يمكن أن تحدث كنتيجة لعدم التوازن، وهو يطرح الثورة كحل أخير بديلاً للإصلاح، ويرى أنها يمكن أن تحدث في حالتين فقط هما، حالة عناد النخبة الحاكمة، وعدم رغبتها في التغير، وهو ما يؤدي إلى إنكماش سلطتهم، والحالة الثانية هي تنازل النخبة الحاكمة عن الحكم، مما يفتح المجال للحركات الثورية للإستيلاء على الحكم، والثورة عنده لا تشمل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وإنما تقتصر على التغير الدستوري فقط، وهو تغيير سياسي بالمقام الأول.

9. بما أن الثورة تعد أحد المفاهيم المركزية في الاتجاهات النظرية الراديكالية الكلاسيكية، فإن الاتجاهات النظرية الراديكالية الحديثة قد أسهمت في تطوير رؤية أكثر شمولاً وإكتمالاً لتحليل وتفسير الثورات من حيث أسبابها وأحداثها ونتائجها، ومن أبرز الماركسيين الجدد أو الراديكاليين الجدد هربرت ماركيز الذي وجد أن الطبقة العاملة لم تعد بإمكانها القيام بالفعل الثوري؛ نتيجة للحراك الذي طرأ عليها في المجتمعات الصناعية المعاصرة كالمجتمع الأمريكي، لذلك علق ماركيز حدوث الدور الثوري على جهود جماعات أخرى كالملونين والمتعطلين والمنبوذين واللامنتمين، أو المضطهدين بصفة عامة، ولتحقيق الثورة يرى ماركيز أنه لابد من إمتلاك الوعي، وأن تنشأ تغييراً جذرياً شاملاً، وأن تحافظ على مؤسسات الدولة دون هدم، ولا ينبغي أن تتصالح الثورة مع قوى القمع التكنولوجي، وهو ما يعني إختلاف ماركيز مع النظرية الكلاسيكية التقليدية في فهم الثورة.

10. لقد قدم كلا من تشارليز تيلي وثيرا سكوكبول تحليلاً أكثر تطوراً للثورات، حيث ركز على دور العوامل الخارجية في إندلاع الثورات، فالثورات لا تندلع لأسباب داخلية فقط، بل يمكن أن تسهم الأحداث الدولية في تهيئة المسرح

لنمو حركات راديكالية، وترى سكوكبول أن هناك ثورات لا يصنعها فاعلون بل تحدث لأسباب بنيوية نتيجة الأزمات السياسية التي تواجهها الأسر الحاكمة بسبب التنافس مع دول أجنبية.

11. تنطلق الدراسة الراهنة من إطار نظري يعتمد على مقولات الاتجاه النظري الراديكالي سواء الكلاسيكي أو المحدث مع مراعاة خصوصية مجتمعاتنا العربية، لذلك لم يلتزم الباحث بنموذج محدد من النماذج المتنوعة التي قدمها أنصار هذا الاتجاه، بل يقدم نموذج قام هو بتطويره يعتقد أنه الأصلح لتفسير الظاهرة داخل مجتمعاتنا العربية، ويعتمد النموذج التفسيري المقترح على ثلاثة عمليات أساسية هي مقدمات الثورة المتمثلة في الدوافع والأسباب، وتفاعلات الثورة والمتمثلة في أحداثها اليومية، ونتائج الثورة والمتمثلة في المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، والذي يجب أن يكون تغييراً جذرياً شاملاً وإيجابياً، وهذا النموذج لا يحكم على الثورة إلا بنتائجها، وما يمكن أن تفضي إليه من تغيير جذري إيجابي في بنية المجتمع.





الفصل الثالث

مفاهيم الدراسة

• مقدمة.

• أولاً - مفهوم الحركات الاجتماعية.

• ثانياً- مفهوم الحركات الاجتماعية.

• ثالثاً - مفهوم الإعتصام.

• رابعاً- مفهوم الإنقلاب.

• خامساً- مفهوم الإنتفاضة.

• سادساً- مفهوم التمرد.

• سابعاً- مفهوم الإصلاح.

• ثامناً- مفهوم الثورة.

• إستخلاصات أساسية.



إن المفاهيم الاجتماعية ليست جامدة أو ثابتة، فأغلبها يتغير بمرور الزمن وتغير الظروف والأحداث والبيئات، فقد تختفي أو تندثر مفاهيم قديمة، وتظهر مفاهيم أخرى جديدة تؤدي وظيفتها، وقد يتخذ المفهوم نفسه معاني مختلفة من فترة زمنية إلى أخرى، ومن بيئة اجتماعية وثقافية إلى أخرى، ومن حدث إلى آخر، فعملية تحديد المفاهيم هي اللبنة الأولى التي تؤسس منها المنهجية، فما من عمل منهجي متكامل إلا ويكون قوامه عملية التأصيل للمفاهيم، وللتغلب على مشكلة التعدد والتداخل في التعريفات النظرية للمفاهيم، طرحت فكرة «التعريف الإجرائي» وأساسها تحويل المفهوم النظري المجرد إلى مؤشرات واقعية يمكن ملاحظتها، وجمع بيانات عنها، وقياسها واختبارها.

وتعتبر المفاهيم هي إحدى أساسيات اللغة العلمية في أي من مجالات البحث العلمي المتنوعة، وهي مفردات البحث العلمي الأساسية- إن صح القول-⁽¹¹²⁾، وبما أننا بصدد دراسة المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لما يطلق عليه ثورات الربيع العربي، فسوف تقوم الدراسة بالقاء الضوء على مجموعة من المفاهيم التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الثورة قبل التطرق لمفهوم الثورة الذي يعد بمثابة المفهوم الرئيسي والأساسي للدراسة، وهذه المفاهيم هي:

1. مفهوم الحركات الاجتماعية .

2. مفهوم الحركات الاحتجاجية.

3. مفهوم الإعتصام.

4. مفهوم الإنقلاب.

5. مفهوم الإنتفاضة.

6. مفهوم التمرد.

112- Tompkins, Philip, principles of rigor for assessing Evidence in qualitative, communication research, western journal of communication, 1994, p3.

7. مفهوم الإصلاح.

8. مفهوم الثورة.

أولاً: مفهوم الحركات الاجتماعية: Social movements

يشير المعنى العام لكلمة « حركة » Movement إلى سلسلة الأفعال والجهود التي يقوم بها عدد من الأشخاص من أجل تحقيق هدف معين⁽¹¹³⁾، فمصطلح الحركات الاجتماعية له العديد من الاستخدامات ، فقد يعني المسارات والسيرورات بالغة التنوع، ويتخذ أيضاً معنى الشمول المميز لمعالم الحياة الاجتماعية، فالحركة الاجتماعية تتشكل حول المصالح التي يدفع أو يحرض الناس لتحرك نحوها وقد تعني بالمصالح كالمكاسب المادية والمعنوية.⁽¹¹⁴⁾

وعلى الرغم من أن مفهوم الحركات الاجتماعية ليس بمفهوم جديد في الحقل السوسيولوجي، إلا أن دلالاته اتسعت، فأنتجت العديد من المفاهيم، تختلف باختلاف مرجعيات كل باحث وباختلاف أشكال وأنواع هذه الحركات، وكذلك بتعدد الخصوصيات التاريخية والثقافية للمجتمعات المنتجة لها.

وقد سعى علماء الاجتماع إلى تقديم تعريفات علمية لمصطلح الحركة الاجتماعية، ويعتبر «فون شتاين» Stein أول من قدم تعريفاً علمياً لمصطلح الحركات الاجتماعية، في مؤلفه «تاريخ الحركة الاجتماعية في فرنسا من 1789 إلى 1850، وعرفها بأنها محاولات البروليتاريا اكتساب القوة الاقتصادية والسياسية، وذلك في سياق دراسته للثورة الفرنسية من منظور الجهود التي بذلت من أجل وجود مجتمع جديد ، ومن أجل إحداث تحولات جذرية شاملة وليس مجرد تغييرات حكومية رسمية، وفي إطار رؤيته المادية أكد على ضرورة دراسة الصراع الاجتماعي وما

113- السيد الحسيني: علم الاجتماع السياسي - في المفاهيم والقضايا ، دار قطري بن الفحاء ، قطر ، 1986، ص 299.

نقلاً عن: محيي شحاته سليمان: مقدمة في علم الاجتماع الديني، مكتبة المعرفة الحديثة، المنوفية، 2019م.
114- خليل أحمد خليل المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1984م، ص 95.

ينجم عنه من تناقض واغتراب، كما أكد على ضرورة الأخذ في الاعتبار دور المصالح الفردية المادية للأفراد والطبقات في إحداث التغيير الاجتماعي، وذلك حينما ذهب إلى أن المصلحة هي مركز التفاعل الإنساني، ومن ثم فهي أساس الحركة الاجتماعية، والمبدأ الذي يستند إليه المجتمع⁽¹¹⁵⁾.

وتُعرّف الحركات الاجتماعية على أنها شبكات من التفاعلات غير الرسمية بين مجموعة من الأفراد والجماعات أو المنظمات المنخرطة في صراعات سياسية أو ثقافية، على أساس الهويات الجماعية المشترك⁽¹¹⁶⁾، وتعرف الحركات الاجتماعية أيضاً على أنها الجهود المنظمة التي تبذل من قبل مجموعة من الناس المؤثرين بهدف تغيير جانب ما أو أكثر من المجتمع، وتختلف هذه الحركات عن السلوك الجمعي في كونها هادفة ومنظمة في حين أن السلوك الجمعي عادة يكون إرتجالياً وغير محدد الهدف، وتأتي الحركات الاجتماعية في شكل تنظيمات رسمية وتتسم بالإستمرارية والعمل خارج القنوات السياسية المعتادة ومن ثم القدرة على تعبئة الجمهور حول مشروع محدد للتغيير.⁽¹¹⁷⁾

وقد حلل سميستر مفهوم الحركات الاجتماعية في مؤلفه « نظرية السلوك الجمعي » حيث ميز بين الحركات المعيارية وهي تلك التي تتحدد من خلال المعايير الاجتماعية كحركات الإصلاح الاجتماعي والحركات القيمية تلك التي تستند إلى القيم الاجتماعية كالحركات الدينية والثورية، ومن ثم فالحركات الاجتماعية عبارة عن مشروع جماعي لتثبيت دعائم نظام جديد في الحياة، وهي تعبر أساساً عن حالة من القلق، وتستمد بواعث قوتها من عدم الرضا عن الحالة السائدة، ومن الرغبات والآمال التي تصبو إلى تحقيق نظام جديد، وكلما فت الحركة الاجتماعية اكتسبت شكلاً أكثر تنظيماً واتسمت بتقاليد مميزة، كما تتميز بقيادات

115- السيد الحسيني: مفاهيم علم الاجتماع، بدون تاريخ نشر، ص 262.

116-The concept of social movement (Article). Mario Diani. February 1992. Wiley Online Library.
<https://doi.org/10.1111/j.1467-954X.1992.tb02943.x>

117- جون سكوت، جوردون مارشال : موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المجلس الاعلى للثقافة، المجلد الثاني، ط 2011م، ص 30.

مستقرة والتدرج في الوظائف.⁽¹¹⁸⁾، أما تشارلز تلي فيعرف الحركات الاجتماعية باعتبارها تنظيمات شاملة مؤلفة من جماعات مختلفة المصالح، وهى سلسلة من الأداء المتواصل والمعارضات والحملات التي يقوم بها الأشخاص العاديين لرفع مجموعة من المطالب، واعتبر تلي أن الحركات الاجتماعية وسيلة مهمة تمكن الأشخاص العاديين من المشاركة السياسية.⁽¹¹⁹⁾

فالحركة الاجتماعية هى عملية القيام بعدد من الأنشطة للدفاع عن مبدأ ما، أو الوصول إلى هدف ما، كما تتضمن الحركة الاجتماعية وجود إتجاه عام للتغيير، وتنطوي على مجموعة من الأفراد أو البشر الذين يحملون عقيدة وأفكار مشتركة ويحاولون تحقيق بعض الأهداف العامة، فالحركة الاجتماعية هى حركة قصدية بهدف التدخل في عملية التغيير الاجتماعي، وهى تتكون من مجموعة من الناس يندرجون في أنشطة محددة، ويستعملون خطاباً يستهدف تغيير المجتمع، وتحدي سلطة النظام السياسي القائم، كما يقترن مفهوم الحركة الاجتماعية بمفهوم القوة الاجتماعية والقدرة على التأثير وإحداث التغيير⁽¹²⁰⁾.

ويقودنا التعريف السابق إلى مجموعة من الملاحظات الهامة، وهى طبيعة الحركات الاجتماعية سواء اتخذت شكلاً سياسياً أو دينياً أو ثقافياً، والتي تتمثل في كونها اجتماعية الطابع، بمعنى أنها تنشأ في مجتمعات إنسانية نتيجة للتفاعل الاجتماعي في فترة تاريخية معينة، بمعنى آخر أن الحركات الاجتماعية لا تنشأ من فراغ وإنما تقوم على أسس مادية اجتماعية ثقافية في المجتمع الإنساني، كما أن الحركات اجتماعية دائماً ما تكون مرتبطة بجماعة أو طبقة اجتماعية معينة تقودها الأوضاع الاجتماعية القائمة في المجتمع إلى السعى لتحقيق طموحات من شأنها تدعيم مكانتها في المجتمع.

118- السيد الحسيني: مفاهيم علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 264.

119- تشارلز تلي: الحركات الاجتماعية (1768-2004) ترجمة ربيع وهبة، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005م، ص 36-44.

120- ياسر الغرباوي: حركات التغيير والحراك الجماهيري، المجموعة الجيوستراتيجية للدراسات، سلسلة الجغرافيا في خدمة الشعوب، دار لؤلؤة، 2007م، ص 45.

وحدد هيبيرل معيارين اثنين للحركة الاجتماعية:

المعيار الأول: يتصل بالأيديولوجيا أو الأفكار التي توجه أعضاء الحركة؛ حيث تعتبر الأيديولوجيا والأفكار من العناصر المهمة في تحديد علاقة الجماعات والطبقات الاجتماعية ببعضها البعض، فالأيديولوجيا هي أحد العناصر الداخلة في الوعي الاجتماعي، **والمعيار الثاني** يتصل بقومية الحركة؛ وذلك أن الحركة الاجتماعية قد تتعدى النطاق القومي لتصبح عالمية الطابع، كما حدد «هيبيرل» وظيفتين هامتين للحركات الاجتماعية؛ وتتمثل الوظيفة الأولى في إسهام الحركة في تشكيل الإرادة العامة للمجتمع، أما الوظيفة الثانية فإنها تتمثل في تنشئة وتدريب الصفوات السياسية⁽¹²¹⁾.

وبذلك تعرف الحركة الاجتماعية بأنها فعل جماعي ينشأ عن أفراد يدركون مصالح عامة وهوية خاصة تمثل جزءاً من الهوية العامة، ويمتلكون تعبئة جماهيرية وهي المصدر الذي تنشأ عنه شرعيتهم الاجتماعية، وهذا ما يميزهم عن الأحزاب السياسية وينشغلون عادة بتغيير أو حماية المجتمع.⁽¹²²⁾

ويعرفها G.Rocher على أنها تنظيم مهيكّل ومحدّد، له هدف علني يكمن في جمع بعض الأعضاء للدفاع عن قضايا محددة، ذات طبيعة اجتماعية عموماً⁽¹²³⁾. أما آلان تورين فيذهب إلى أن الحركات الاجتماعية، عبارة عن فعل خاص يؤثر على السلوك الجمعي لفاعلين من جماعة معينة تناضل ضد جماعة أخرى من أجل القيادة الاجتماعية.⁽¹²⁴⁾، كما يشير مصطلح الحركة الاجتماعية إلى الجهد

121- كيله وكوفالسون : أشكال الإدراك الاجتماعي ، نقلًا عن محيي شحاته سليمان: مقدمة في علم الاجتماع الديني، مكتبة المعرفة الحديثة، المنوفية، 2019، ص 11.

122- أندريه فرانك، مارتا فونتيس: الحركات الاجتماعية في التاريخ العالمي الحديث- الإضراب الكبير، ترجمة، عصام خفاجي، أديب نعمه، دار الفارابي، بيروت، 1991م، ص ص 148-149.

نقلًا عن إسماء جمال رشاد: الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي- دراسة مقارنة بين مصر وتونس والبحرين، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير، 2017م، ص 15.

123- عبد الرحيم العطري: الحركات الاحتجاجية بالمغرب- مؤشرات الإحتقان ومقدمات السخط الشعبي، دفا تر وجهة نظر، 2007م، ص 22.

124- آلان تورين: براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة أنور مغيث، المشروع القومي للترجمة، المجلس القومي للثقافة، القاهرة، 1997م.

المللموس والمستمر الذي تبذله جماعة اجتماعية معينة من أجل الوصول إلى هدف أو مجموعة أهداف مشتركة، ويتجه هذا الجهد نحو تعديل أو تغيير أو تدعيم موقف اجتماعي قائم⁽¹²⁵⁾.

ويتضح مما سبق أن هناك مجموعة من العناصر المحددة والمميزة للحركة الاجتماعية وهي:

- الحركة الاجتماعية هي حركة جمعية مقصودة لإحداث تغيير في أي اتجاه وبأية وسيلة ولا تستبعد الحركات العنيفة غير القانونية والثورات التي تعدل من بناء المجتمع.
- لا بد أن تتضمن حدًا أدنى من التنظيم.
- الإلتزام بالتغيير والتركيز على الإرادة الواعية والإلتزام المعياري بأهداف ومعتقدات الحركة.

كما تتضمن الحركات الاجتماعية والسياسية ثلاث عناصر أساسية تتمثل في :

التنظيم أو البناء، ثم المعتقدات أو المثاليات، وأخيراً الأفعال أو القوالب السلوكية التي يقوم بها الناس المنتسبون إليها وهذا هو الشكل الخاص لكل من هذه العناصر التي تشكل الحركات الاجتماعية والسياسية، وتعطيها طابعها الخاص بها، وللحركات الاجتماعية ثلاث وظائف حددها عالم الاجتماع الفرنسي «جيروشييه» هي الوساطة بين مجموعة من الناس من جهة والأبنية والحقائق الاجتماعية من جهة أخرى، وتوضيح الضمير الجمعي⁽¹²⁶⁾.

وبناء على ذلك يمكن تعريف الحركات الاجتماعية بأنها:

تلك الجهود الجماعية التي تهدف إلى إقامة أوضاع جديدة في المجتمع، أو استبدال بعض الجوانب من أساليب معيشتها بأساليب أخرى جديدة، وتكمن بذور

125- عاطف محمد غيث ، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006 م، ص 39.

126- محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، ص 129.

الحركة الاجتماعية عادة في أجواء القلق والاضطراب التي تسود المجتمع والتي توحى بضرورة التطلع إلى تحقيق أمل الجماعة في حياة أفضل ، وتكون الحركة الاجتماعية في بداية نشأتها ضعيفة التنظيم ، ينقصها التحديد الواضح من حيث الشكل والأهداف ، ولكنها لا تلبث أن تأخذ الطابع المنظم من حيث القيادة وتقسيم العمل والقيم والأهداف ، وتكتسب كل حركة اجتماعية وهي في طور النشأة ثقافتها وتنظيمها المميز عن غيرها من الحركات الاجتماعية الأخرى.

إن الفرق بين الحركة الاجتماعية والثورة صعب الوضوح، بسبب التشابه الكبير، وهذا يؤدي بالكثيرين إلى المزاوجة بين المفهومين، فالحركة الاجتماعية تنظيم اجتماعي له هيكله ومؤسساته التنظيمية ويهدف إلى تحقيق أهداف بعينها، ومن وسائل هذه الحركات الثورة والتي يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق وتجسيد أهدافها، لذلك قد نجد في الثورة الواحدة حركات اجتماعية مختلفة ومتنوعة الأهداف والإختصاصات، وتشارك في إشعال الثورة⁽¹²⁷⁾.

ثانيًا: مفهوم الحركات الإحتجاجية Protest movements :

إن مفهوم الحركات الإحتجاجية ظهر قبل الحرب العالمية الثانية مع ظهور الفاشية والنازية واليسارية، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية أصبح هناك إهتمام من جانب الباحثين لدراسة الحركات الإحتجاجية وأسباب نشو تلك الحركات، وقد مرت دراسة الحركات الإحتجاجية بثلاث مراحل:

مرحلة ما قبل 1968: وكانت تمثل تلك المرحلة بداية لدراسة الحركات الإحتجاجية وربطها بنشاط المجتمع المدني والصراع الطبقي، مثل الجهود التي قام بها ماركس وهيجل وغرامشي وغيرهم، ثم **مرحلة ما بين 1968:1989:** حيث بدأت حركات إحتجاجية جديدة تظهر على الساحة مثل الحركات الطلابية في أوروبا وحركات السود والحركات النسائية في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي تلك المرحلة بدأت الحركات الإحتجاجية تنتقل إلى دول العالم الثالث وأمريكا اللاتينية،

127 - سمية قادري ومحمد المهدي شنين: بحث: سوسيولوجيا الثورة، 2011/4/10م.

http://maktabat-ach3b-alkarim.blogspot.com/2011/10/blog-post_20.html

ولكن عند انتقالها اتخذت طابع الحركات الاقتصادية والمهنية المباشرة ولم تتخذ أي طابع سياسي، ثم مرحلة ما بعد 1989 حتى الآن: حيث حدث تطور كبير في الحركات الإحتجاجية، وفي دينامياتها نتيجة ارتباطها بالعملة.

وتلك الحركات الإحتجاجية سواء التي ظهرت في أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية أو حتى دول العالم الثالث تشاركت فيما بينها في أنها كانت تمارس نشاطها بشكل مستقل عن الأحزاب والنقابات المتعددة الموجودة علي الساحة السياسية في ذلك الوقت علي الرغم من قوتها.⁽¹²⁸⁾

الإحتجاج يُطلق عليه أيضاً مظاهرة أو إعتراض، هو تعبير علني عن اعتراض ورفض ومعارضة لفكرة أو فعل، وعادة ما يكون سياسياً، يمكن أن تتخذ الإحتجاجات أشكالاً مختلفة من الفردية إلى المظاهرات الجماهيرية، قد ينظم المتظاهرون احتجاجاً كطريقة لإسماع آرائهم علناً في محاولة للتأثير على الرأي العام أو سياسة الحكومة، أو قد يتخذون إجراءات مباشرة في محاولة لسن التغييرات المطلوبة بأنفسهم، عندما تكون الإحتجاجات جزءاً من حملة سلمية ومنهجية سلمية لتحقيق هدف معين، وتنطوي على استخدام الضغط بالإضافة إلى الإقناع، فإنها تتجاوز مجرد الإحتجاج ويمكن وصفها بشكل أفضل بأنها حالات مقاومة مدنية أو مقاومة غير عنيفة.⁽¹²⁹⁾ وتشمل الحركات الإحتجاجية سلوكاً جماهيرياً يمتد إلى ما وراء الموقف المحلي، ولديها القدرة على توليد حركات اجتماعية عند وجود مجموعة متنوعة من الظروف المواتية، فمثل هذه الحركات لديها القدرة على التأثير على الحياة بطرق جوهرية.⁽¹³⁰⁾

128- حسن نافعة، ربيع مصر بين ثوري 25 يناير و30 يونيو، في: أحمد فرحات وحسين قبيسي ورفيف رضا (محرر)، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير.. أربع سنوات من الربيع العربي، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014.

129- Roberts, Adam (2009). Ash, Timothy Garton (ed.). Civil Resistance and Power Politics: The Experience of Non-violent Action from Gandhi to the Present. Oxford University Press. pp. 2-3.

130- Gamson, William A. 1990 The Strategy of Social Protest. Homewood, Ill.: Dorsey .

ويرى هيربرت بلومر أن الحركة الاحتجاجية نشاط اجتماعي غالباً ما يأخذ شكل التصورات والمشاعر غير المنظمة ليصبح تدريجياً ومع مرور الوقت كياناً متميزاً ومعبراً عن أشكال جديدة من الإجهاد والسلوك الجمعي. في حين يرى تيرنير كيكيان أن الحركات الاحتجاجية هي عبارة عن مجموعة من الأفعال الجماعية التي تتميز عن الأنشطة التنظيمية والمؤسسية، بينما يعرف فرنسوا شازل الحركة الاحتجاجية بأنها نسق اجتماعي وسياسي واقتصادي أفضى إلى فشل في مكنيزمات التناول المؤسسي للصراعات⁽¹³¹⁾.

كما تعرف الحركة الاحتجاجية بأنها فعل إعتراض تقدم عليه جماعة ضد أخرى حول قضية معينة ملحة الوجود، فهي بهذا مندرجة ضمن منظومة العمل التاريخي، لاضمن منظمة التنظيم الاجتماعي⁽¹³²⁾. والحركات الاحتجاجية هي بمثابة رد فعل جماعي بهدف إقرار تغيرات في البنية الاجتماعية والسياسية⁽¹³³⁾، وهي وسيلة غير مؤسسية لمحاولة التأثير على السلطة، ويعد الاحتجاج الجماهيري أحد الوسائل الشرعية للتأثير وجزءاً لا يتجزأ من وسائل التعبير عن الرأي⁽¹³⁴⁾.

والحركات الاحتجاجية هي عبارة عن عملية إلتقاء جماعة من الناس حول محاولة إحداث التغير الاجتماعي والسياسي كلياً أو جزئياً في نمط القيم السائد والممارسات السياسية، وهي تعبر عن حالة من الغضب العام الذي يسود المجتمع أو فئة معينة داخل المجتمع، وغالباً ما تكون هذه الفئة مهمشة داخل المجتمع، وتعبّر عن هذا الغضب في شكل الحركات الاحتجاجية، سواء أكانت سلمية أو غير سلمية في شكل إضرابات واعتصامات أو تجمهر وقد يصل الأمر إلى استخدام هذه الفئات للمسارات العنيفة من أجل التعبير عن مطالبها ومطالبة الحكومة بتنفيذها⁽¹³⁵⁾.

131 - توفيق عبد الصادق: حركة 20 فبراير الاحتجاجية في المغرب- مكامن الخلل وإمكان النهوض، مجلة المستقبل العربي، العدد 426، السنة 2014م، ص ص 73-74 .

132- عمر الشوبكي وآخرون، الحركات الاحتجاجية بين السياسي والاجتماعي في الوطن العربي، (مصر، المغرب، لبنان، البحرين)، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، لبنان 2011 م، ص 151.

133- رضوان محمود المجالي: أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الإستقرار السياسي، مجلة دفاثر السياسة والقانون، العدد الثاني عشر، 2015م، ص 53.

134- أسماء حسن ملكاوي: الحركات الاحتجاجية الرقمية في المنطقة العربية وتحولات المجال العام- دراسة ظاهراتية للحالة الأردنية، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2018م.

135- عبد النور زيام : الإحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي- دراسة حالة مصر 2011-2013م، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية

العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014م، ص 12

فهى شكل من أشكال الإعتراض تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض ومقاومة الضغوط الواقعة عليهم وهى منتشرة في كافة الفئات الاجتماعية وخاصة تلك التي تكون واقعة تحت الضغوط الاجتماعية والسياسية وتتخذ أشكال هبات غير منتظمة.⁽¹³⁶⁾ وغالباً ما تكون أهداف المظاهرات والحركات الاحتجاجية هذه أهداف آنية فهى حق من حقوق هذه الجماهير الشعبية ، ومطالبها مطالب مشروعة ، لكنها تبقى بحدود الإنتفاضة الشعبية العفوية التي تفتقر إلى القيادة⁽¹³⁷⁾.

وبناء على ماسبق من تعريفات يمكن تعريف الحركات الاحتجاجية بأنها:

التحركات الشعبية العفوية التي تعبر عن إعتراضات أو مطالب شعبية معينة لكنها لا ترقى إلى مستوى الأهداف الجوهرية التي تستشرف المستقبل البعيد وتؤسس للتغيير الجذري الإيجابي ، كما أنها تفتقر إلى وجود قيادة قادرة على برمجة هذه الإعتراضات والمطالب مما، قد يؤثر على تأكيد الحقوق والوصول إلى الأهداف المطلوبة .

ثالثاً: مفهوم الإعتصام Picket:

هو تكتيك العصيان المدني اللاعنفي⁽¹³⁸⁾، فهو عبارة عن فعل المواجهة أو المواجهة مع السلطة، والغاية منه هي المجاهرة بمطالب الشعب، وعرضها على السلطات وأصحاب القرار بغية معالجتها، والإعتصام ينظم تبعاً لطبيعة المطالب ومستوى الدعم الذي تحظى به من قبل فرد واحد أو مجموعة أفراد، والإعتصام يعني تقديم أو عرض المطالب على السلطة عبر القنوات الرسمية، وفي إطار مؤسسات الدولة، أما الثورة فهى نمط محدد لحراك اجتماعي، غايتها تطبيق رؤية معينة، فهي تهدف إلى تحقيق التغيير الجذري، وإعادة بناء النظام من جديد، وتحظى

136- ربيع وهبة : الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي- مصر- المغرب- لبنان- البحرين، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2011م.

137- علي عباس خفيف: ما معنى الحراك الجماهيري وإلى أين يسير؟ الحوار المتمدن، محور الثورات والإنتفاضات الجماهيرية ، العدد 4341، 2014/1/21، متاح على الرابط التالي:-

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=396930>

138- Sit-in social protest. WRITTEN BY The Editors of Encyclopaedia Britannica.

<https://www.britannica.com/topic/sit-in>

بقيادة قوية وإنْ بدت غير ذلك في بدايتها، إذ أن تحقيق الإنتصار لن يكون يسيراً دون وجود القيادة.⁽¹³⁹⁾

رابعاً: مفهوم الانقلاب:- Coup

ظهر مصطلح الانقلاب في القرن السابع عشر للإشارة إلى الإجراءات المفاجئة والعنيفة التي كان يتخذها الملك، دون احترام للقانون أو العادات الأخلاقية، للتخلص من أعدائه، وكان يلجأ لها للحفاظ على مصالحه وأمن الدولة، وفي القرن العشرين، صدر عام 1930 كتاب تقنيات الانقلاب بالإيطالية: (Tecnica del colpo di Stato) من تأليف كورزيو مالابارتي، الذي فرض وعمم انتشار واستخدام مصطلح الانقلاب بمعناه الحديث، من خلال تحليله النقدي لأنشطة الحركات الفاشية والنازية، حيث رأى أن مفهوم الانقلاب لا ينطبق فقط على العسكريين والسياسيين بل يشمل حتى القوى المدنية، التي تشارك أيضاً من خلال زعزعة استقرار الحكومة من خلال إجراءات تهدف إلى خلق حالة من الفوضى الاجتماعية تمكّن وتبرر وصول الإنقلابيين إلى السلطة⁽¹⁴⁰⁾.

فالانقلاب عبارة عن عمل مخطط له من جانب صفوة صغيرة ذات أيديولوجية صارمة مستعصية⁽¹⁴¹⁾، وهو تغيير فجائي في نظام الحكم تقوم به جماعة من رجال الحكومة أو الجيش ومن ثم فهو يعني الإطاحة بالحكومة على يد فئة قليلة داخل الحكم بهدف الإستيلاء على الأبنية الحكومية والمراكز الحيوية⁽¹⁴²⁾.

139- هوشيار عمر علي: فهم الإعتصامات في العراق.. مظاهرات، حراك إجتماعي، أم ثورة ؟ متاح على الرابط التالي:-

<https://www.shafaaq.com/ar/%D9%>

140- <https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8>

141- محيي شحاته سليمان: مفهوم الثورة- تحليل سوسيولوجي، مكتبة المعرفة الحديثة، المنوفية، 2012م، ص5.
ويتفق في ذلك؛ بوزيدي الهواري، عابر حفيظة: الحركات الاحتجاجية في الجزائر - احتجاجات سباب عقود الإدماج المهني في الجزائر نموذجاً، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، العدد الأول، أكتوبر 2017م، ص 306.

142- وضاح زيتون: المعجم السياسي، دار أسامة للنشر ، الأردن، 2010م، ص 57.

فالإنقلاب هو انتقال السلطة من يد فئة قليلة إلى فئة قليلة أخرى تنتمي إلى نفس الفئة الأولى التي كانت تسيطر على الحكم أو على الأقل تشبهها، ويكون باستخدام وسائل العنف الرسمية دون إحداث تغيير في وضع القوة السياسية في المجتمع أو في توزيع عوائد النظام السياسي أي انه تغيير في أوجه حال الحكم دون تغيير في أحوال المحكومين، والإنقلاب نوع من أنواع التمرد، وغالباً ما يكون الإنقلاب باستيلاء العسكريين على السلطة الشرعية بواسطة القوة المسلحة وتغيير نظام الحكم بالقوة دون الرجوع للناخبين فالسلطة هنا هي الحكومة⁽¹⁴³⁾.

وهناك فرق بين الثورة والإنقلاب، حيث يكون التحرك في الثورة الشعبية واضح الأهداف وكل من يشارك فيه يكون على دراية بالأهداف المنشودة، على عكس الإنقلاب العسكري الذي لا تعلم أهدافه سوى مجموعة صغيرة من القيادات.⁽¹⁴⁴⁾ وثمة فارق آخر وهو أن الإنقلاب له قيادة تخطط مسبقاً وتوزع الأدوار، وربما تكون قد حددت منصب القائد الأعلى على عكس الثورة الشعبية التي لا يظهر في ظلها قيادة، ولكن الفعل المبادر في الميدان هو الذي يفرز تلك القيادات، ويضاف فارق آخر بين الثورة والإنقلاب من حيث الأهداف؛ حيث يهدف الإنقلاب إلى الإستئثار بالسلطة دون إحداث تغيير سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي على خلاف الثورة التي تعمل على تغيير جذري في النظم والأوضاع سواء كانت السياسية أو الاجتماعية وغيره.

خامساً: مفهوم الإنتفاضة Uprising:

الإنتفاضة هي ردود أفعال جماعية عفوية وتلقائية، تعبر عن نفسها دون تخطيط مسبق لتحركاتها وبدون مطالب أو برامج أو أيديولوجيا معينة.⁽¹⁴⁵⁾ وتعتبر الإنتفاضة ظاهرة إنسانية عرفتتها كافة المجتمعات البشرية التي تعرضت

143- شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2003، مرجع سابق، ص 47-49.

144- طارق البشري. ماهو الإنقلاب العسكري؟. العربية نت: <https://goo.gl/zcGu1B>

145 - عبد الرحمن رشيق: الحركات الاجتماعية والإحتجاج في سياقات إنتقالية، مجلة عمران، العدد 26، المجلد الثاني، خريف 2018م، ص 162.

للظلم والعدوان، الأمر الذي يجعلها ظاهرة مجردة من عاملي الزمان والمكان، وبصرف النظر عن المسميات والألفاظ المستخدمة في كل عصر لكنها تعبر عن محتوى فكري واحد، فتعرف الإنتفاضة على أنها مقاومة شعبية مستمرة ومواجهة حضارية شاملة، إما بالوسائل المدنية أو بالوسائل العنيفة أو بكليهما- من جماعة إنسانية أو أفراد- لمواجهة ظلم أو فساد أو أو تخلف أو تبعية وقع عليهم من قوة داخلية مستبدة، تعمل لصالح أهوائها وبقائها في السلطة، أو من قوة قمع خارجية استعمارية أكثر قوة تهيمن على مصير هذه الجماعة أو هؤلاء الأفراد، فتسعى إلى سلب إرادتهم وطمس هويتهم واستغلال أرضهم ونهب ثرواتهم أو النيل من مقدساتهم، أو إبادتهم واستبدالهم بجماعة أخرى؛ لكن هذه الجماعة وهؤلاء الأفراد ينجحون في التخلص منهما والتحرر بقوة إرادتهم وتضحياتهم وصبرهم، وتتصف الإنتفاضة وفقاً لهذا التعريف، بالشمولية والإستمرارية المرتبطة بتحقيق الأهداف والجمع بين التصاعد حيناً والهدوء حيناً آخر، كي لا ترهق الجماعة لأنها ذات إمكانيات محدودة مقارنة بقوة الطرف الآخر الفائقة، ويوضح هذا التعريف أن الإنتفاضة ظاهرة حضارية تسعى إلى تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحرية في النظام السياسي، وإلى بناء المجتمع وحل مشاكله المستعصية، ومن ناحية أخرى تدعو الإنتفاضة إلى بناء القوة بمعناها الحضاري الشامل لمواجهة المستبد إلى أن يتم التخلص منه ومن نظامه وأعوانه، ولمواجهة العدو إلى أن يتم التحرر منه استناداً إلى قوة الإرادة والصمود والتضحيات.⁽¹⁴⁶⁾

والإنتفاضة هي تحرك الجماهير لسبب طارئ حدث في المجتمع أو الدولة ومن الممكن أن يكون هذا السبب الطارئ في الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو العسكرية.⁽¹⁴⁷⁾ وتعد الإنتفاضة بمثابة وسيلة للتغيير وآلية للوصول

146- إشراق علي: الإنتفاضة.. الثورة.. مفهوم وتعريف، فبراير 2020م، متاح على الرابط التالي:-

<https://www.sahat-altahreer.com/?p=58207>

147- نايف محمد الحاج. ما بين الإنتفاضة والثورة: <http://www.aljabha.org/?i=91537>

أنظر أيضاً: - إسلام نزيه سعيد: تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة وأثره على التنمية السياسية في الوطن العربي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، 2017م، ص 22-23.

إلى الحكم، لكنها تختلف عن الثورة من حيث السرعة ، فإذا كانت الثورة تعبر عن تغيير مفاجئ تسهم في تحقيق تغيير راديكالي يمثل قطيعة بين الماضي والحاضر وتؤسس لنظام جديد يستهدف تحقيق مطالب الثوار وليس النخب المتصارعة على السلطة فالإنتفاضة تمتد لسنوات طويلة.⁽¹⁴⁸⁾

وهناك فرق بين الثورة والإنتفاضة الشعبية حيث تكون الإنتفاضة لسبب طارئ أو حدث ما ثم تنتهي مع الزمن أو مع التخلص من ذاك السبب، أما الثورة فهي حالة هيجان ضد السلطة بشكل عام وتسعى إلى إحداث تغيير في بنية النظامين السياسي والاجتماعي، وهناك فرق آخر يتعلق بكون الإنتفاضة قد تتكرر لعدة مرات ولكن الثورة مرة واحدة تطيح بالنظام القائم، كما أن الإنتفاضة تكون بدون تخطيط مسبق على خلاف الثورة ' فالإنتفاضة تنشأ مباشرة مع نشوء الظلم، وتستمر في حالة خبو وتساعد وارتقاء حتى يتم التخلص من هذا الظلم، فالإنتفاضة يمكن أن تستمر عاماً أو مئة عام أو ألف عام، فمداها الزمني مفتوح، أما الثورة على عكس الإنتفاضة فمداها الزمني قصير، وعليها أن تنجز مهامها بسرعة كي لا تأكل نفسها وتضيع إنجازاتها، كما أنها لا تعرف الخبو، فإذا قامت لا بد أن تحقق كل أهدافها مرة واحدة.

سادساً: مفهوم التمرد Rebellion:

إن لفظ تمرد Revolte في اللغة الفرنسية يعني الفعل الجماعي الذي ترفض بواسطته مجموعة معينة السلطة السياسية الموجودة أو القواعد الاجتماعية القائمة، ويدل أيضاً على حالة من الفكر يرفض من خلالها الفرد كل سلطة تحد من حريته، فالتمرد هو حالة مستمرة من المعارضة ليس فقط ضد النظام البرجوازي والمؤسسات بل وأيضاً ضد الوضع البشري برمته وما يعانيه من ازدراء وامتهان.⁽¹⁴⁹⁾

148- فوزية العطية: علم اجتماع الثورة وخصائص المجتمع الثوري، مجلة كلية الاداب ، جامعة بغداد، العدد 24، 1979م، ص 29.

149- زهير الخويلدي: في الفرق بين التمرد والثورة، متاح على الرابط التالي:-

<https://www.zamanalwsl.net/news/article/26295/>

والتمرد هو رفض للطاعة أو الأمر، ويشير إلى المقاومة المفتوحة ضد أوامر سلطة قائمة، وينشأ التمرد عادة من شعور السخط وعدم الموافقة على موقف ما، ثم يتجلى من خلال رفض الخضوع أو الإنصياع للسلطة المسئولة عن هذا الوضع، يمكن أن يكون التمرد فردياً أو جماعياً سلمياً (عصيان مدني، مقاومة مدنية ، مقاومة غير عنيفة) أو عنيف (إرهاب، تخريب وحرب عصابات) ⁽¹⁵⁰⁾.

ويعرف التمرد بأنه ثورة ضد أصحاب السلطة تقوم به جماعة منافسة، على حين لا تعني الثورة التنافس على حيازة القوة فحسب، وإنما تعني كذلك القضاء على أبنية القوة القائمة واستبدالها بأشكال جديدة من التنظيم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، ومع ذلك فإن التمييز بين التمرد والثورة ليس دائماً قاطعاً، وذلك لأن الحركة التي تبدأ كتمرد من الممكن أن تتحول إلى ثورة إذا توافرت الشروط الملائمة لتحول في المجتمع ، كما أن الحركة التي تبدأ كثورة يمكن أن يتضح فيما بعد أنها لم تكن سوى تمرد وخاصة عندما تتناسى الحركة التغييرات التي وعدت بها ⁽¹⁵¹⁾.

وإذا كان التمرد يقتصر على المجال الاجتماعي والسياسي فإن الثورة تطلق على مختلف المجالات وبالتحديد تشمل ميادين الثقافة والعلم والاقتصاد والسياسة والتقنية والفنون، وليس كل تمرد ثورة على الإطلاق، غير أن كل ثورة تنطوي في المقابل على ما يمكن اعتباره تمرد على السائد، ومحاولة الإطاحة بقوانينه وأحكامه جزئياً أو كلياً، فالثورة تمرد في الأسلوب لتحقيق أهداف ثورية في عمقها مقارنة بطبيعة الواقع السائد المراد تغييره، والقطيعة معه بصورة جذرية، أي إنها تحمل في كثير من الأحيان البديل المجتمعي والسياسي للحالة القائمة.

ويمثل التمرد دعوة موجهة إلى قوى النظام السائد تطالبها بقراءة رسائل التمرد قبل فوات الأوان، وقراءة هذه الرسائل تعني الإقتراب من نبض الجهة المحتجة

150-Lalor, John Joseph (1884). Cyclopedia of Political Science, Political Economy, and of the Political ... Rand, McNally . p. 632.

151 - شارلوت سيمور سميث: موسوعة علم الإنسان المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المركز القومي للترجمة، الطبعة الثانية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2009م، ص232.

والإنصات إلى مطالبها والتفاعل معها بدرجة معينة من الجدية والإيجابية، إن هذا التفاعل الإيجابي مع مطالب التمرد هو المدخل الحقيقي إلى الإصلاح الجزئي أو الشامل على السواء⁽¹⁵²⁾.

سابعاً: مفهوم الإصلاح Reformation:-

طرح مصطلح الإصلاح بشكل جلي في الأوساط الأكاديمية الغربية عقب نهاية الحرب الباردة بالتزامن مع إنهيار الاتحاد السوفياتي وثورات أوروبا الشرقية في سياق حركة الإنتقال من نظم سياسية تسلطية إلى نظم سياسية تأخذ بالأشكال المؤسسية للديمقراطية، وتعرفه الموسوعة السياسية على أنه تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية دون المساس بها⁽¹⁵³⁾.

ويرى صموئيل هنتنجتون أن الإصلاح يشير إلى تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية ونشر وسائل الإتصال والتعليم وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة وعلمنة الحياة العامة، وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفياً، واستبدال مقاييس المحاباة بمقاييس الكفاءة في توزيع الموارد المادية والرمزية.⁽¹⁵⁴⁾ وذهب GeradoL.Munck إلى أن الإصلاح يمكن النظر إليه على أنه ذلك التغيير في أنماط وسلوكيات قائمة بشكل جذري أو تدريجي خلال فترة زمنية محددة⁽¹⁵⁵⁾، ويعرف الإصلاح أيضاً بأنه عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية داخل دولة ما في إطار النظام القائم وبالوسائل التي يتيحها استناداً لمفهوم التدرج⁽¹⁵⁶⁾.

152- حسن السوسي: التمرد والثورة: متاح على الرابط الإلكتروني التالي:-

<https://elaph.com/Web/opinion/2012/6/745266.html>

153- عبد الوهاب كيالي (محرر رئيسي)، "موسوعة السياسة"، الجزء الأول، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، 1985، ص 206.

154- عماد صلاح عبد الرازق الشيخ داو: الفساد والإصلاح، دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، سنة 2003، ص 42.

155- رضوان محمود المجالي: الإصلاح السياسي في المنطقة العربية مجلة شئون عربية، عدد 135 خريف 2008، ص 160.

156- أمين المشاقبة، شملان العيسى: الإصلاح السياسي في دول الخليج في: مصطفى كمال السيد (محرراً)، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سنة 2006، ص 113.

إن الإصلاح عملية تتم داخل النظام القائم، وفق آلياته ودون المساس بأسسه، تفادياً لانفجار الوضع، فهي أشبه ماتكون بالخطوة الإستباقية التي تبشرها النظم التسلطية تجنباً لحدوث ثورة قد تفرز تغييرات جذرية في بنية نظام الحكم، والإصلاح على خلاف الثورة، فالإصلاح ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام. إنه أشبه مايكون بإقامة دعائم الخشب التي تحاول منع انهيار المباني المتداعية ويستعمل عادة للحيلولة دون قيام الثورة أو لتأخيرها.

ثامناً: مفهوم الثورة Revolution:-

إن مفهوم الثورة مفهوم فضفاض ولذلك فمن الصعوبة على أي باحث حصر وضبط مفهوم الثورة وذلك بسبب التنوع والإختلاف في وجهات النظر بين الباحثين والمفكرين حول ماهية هذا المفهوم ومدى اقترابهم منه، بالإضافة إلى إختلاف التخصصات التي تم في سياقها تناول هذا المفهوم كالعلوم السياسية وعلم الاجتماع وغيره من العلوم؛ فهناك من يرى الثورة دلالة على التغيير المفاجئ في الأحوال السياسية سواء كانت بوسائل سلمية أو عنيفة، وهناك من يراه مفهوماً أعم وأشمل يتجاوز المجال السياسي ليشمل التغيير الجذري في الفن والعلوم والثقافة⁽¹⁵⁷⁾.

وتعتبر الثورات عموماً عن التحولات الاجتماعية والسياسية الجذرية التي تحدث في المجتمع، واجتهد الفلاسفة والسياسيين منذ بدايات القرن الثامن عشر إلى تحديد أشكال التحول التي يمكن اعتبارها تحولات ثورية⁽¹⁵⁸⁾، وبالتالي اختلفت الرؤى لمفهوم الثورة بسبب تنوع الفهم للمصطلح وتنوع إقترابات المفكرين منه، كل حسب أيديولوجيته وحسب اختصاصه،⁽¹⁵⁹⁾، ولذلك اختلفت التعريفات والتفسيرات له تبعاً لطبيعة التناول وإختلاف خلفيات العلماء، فالفلاسفة يختلفون

157- سمية قادري، محمد المهدي شنين، سوسيولوجيا الثورة، مكتبة الشعب الكريم، متاح على الرابط :

http://maktabat-ach3b-alkarim.blogspot.com/2011/10/blog-post_20.html

158-Palmer, R., 2014, The Age of Democratic Revolution: A Political History of Europe and America 1760-1800 [1959], Princeton: Princeton University Press.

159- عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول 1979، ص.870

عن الاجتماعييين ويختلفون أيضاً عن السياسيين في تناولهم لمفهوم الثورة ، وقد وضع أرسطو مفهومه للثورة بأنها الحركة الواسعة التي تهز المجتمع باتجاه خلق مجتمع جديد، وكان أفلاطون قبله قد أعطى للثورة تعريفاً خاصاً عندما رأى أنها تحول شبه طبيعي في شكل من أشكال الحكومة إلى شكل آخر⁽¹⁶⁰⁾، وعرفها كرينبرنتين بأنها عملية حركية دينامية تتميز بالانتقال من بنية اجتماعي إلى بنية اجتماعي آخر⁽¹⁶¹⁾.

وينطلق شارلوت سيمور من الرؤية والمنطلقات الماركسية في تعريفه للثورة حيث عرفها بأنها: عملية إحداث تغييرات جذرية في النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ويرى ماركس أن السمة الأساسية والرئيسية والحاسمة للثورة هي التحول من أحد أنماط الإنتاج إلى نمط آخر.⁽¹⁶²⁾ وتعرف موسوعة علم الاجتماع الثورة بأنها أحداث نادرة الوقوع نسبياً يتم من خلالها قلب النظام السياسي والاجتماعي ككل، وذلك باستخدام وسائل عنيفة عادة ثم إعادة بنائه على أسس جديدة بقيادة جديدة، ويجب أن يقتصر المصطلح على الحالات التي تسعى فيها الصفوة الحاكمة إلى إحداث تغييرات جذرية في البناء الاجتماعي لمجتمع ما بعد الثورة⁽¹⁶³⁾.

ويعرف مايكل روسكن وروبرت كورد في كتابهما مقدمة في العلوم السياسية الثورة بأنها عملية تغيير جذري للنظام السياسي بما يسهم في الإطاحة بالنظام القديم والنخبة التابعة له.⁽¹⁶⁴⁾ وتعرف ثيدا سكوكبال الثورة بأنها تحول سريع وعنيف وأساسي في بنية المجتمع وطبقاته مقرون بحركات التمرد الطبقيّة وهي

160- حبيب حداد : حوار المفاهيم حول الثورة والإنقلاب والانتفاضة، متاح على الرابط التالي:

<http://all4syria.info/Archive/197428>

161- كرين برنتين:تشریح الثورة، ترجمة سمر الجليبي، بيروت. دار كلمة وفارابي، 2009، ص.25.

162- شارلوت سيمور سميث: موسوعة علم الإنسان المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المركز القومي للترجمة، الطبعة الثانية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2009م، ص.250.

163- جون سكوت، جوردون مارشال: موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، مصر، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الثانية، المجلد الأول، 2011، ص 496- 497.

164-Michale. G. Roskin. Robertl.Cord, James A. Medeiros. Walters. Jones, Political Science An Introduction, New Jersey, Pearson Education, Inc., 2008,p. 359-378.

التي تؤدي إلى هذا التحول بشكل جزئي.⁽¹⁶⁵⁾، وعرفها عزمي بشاراً بأنها تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة، والثورة بهذا المعنى هي حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها وتستبدلها بشرعية جديدة⁽¹⁶⁶⁾.

ويرى مصطفى الفقي أن الثورات هي عمليات تغيير جذري تعيد صياغة المجتمع وترتب طبقاته وفئاته من جديد، فالثورة عملية تغيير هائل يعيد صياغة علاقات الإنتاج والعمل، بل ويتطرق إلى مراكز القوى في الدولة بشكل عاصف يغير من التركيبة القائمة ويسمح بتحويلات لم تكن متاحة في الظروف الطبيعية، فالثورة ظرف استثنائي لا يمكن إنكار وجوده لأنها تقترن بحالة من الفوران العاطفي والانفعال الغاضب ضد أوضاع قديمة مطلوب تغييرها وظروف قائمة مطلوب القفز فوقها، كما أن الثورة تعيد لحمة النسيج الاجتماعي بمغزل جديد يعتمد على مفهوم التعبئة الشاملة، ويستند في كثير من الأحوال إلى منطق الشرعية الثورية حتى تتزايد بشكل واضح التظاهرات والإعتصامات والإضرابات وتبدو تلك أموراً مألوفة في مناخ الثورة، حيث تتزايد المطالب الفئوية وتتراجع قيمة القيادات القديمة والجديدة أمام طوفان كاسح يغلي بقوة اندفاع الثورة ووقود شهدائها.⁽¹⁶⁷⁾

وتعني الثورة التغيرات العميقة والشاملة التي تحدث باستخدام العنف في الحكومة والنظام السياسي والمجتمع كافة، والتي تفضي إلى تحولات بنائية واسعة المدى في الوعي وفي ميكانيزمات التماسك الاجتماعي سواء أكانت قبلية أو ريفية أو حضرية أو أنساق قرابة أو قومية وفي النظام السياسي سواء كان ديمقراطياً أو أوليجاريكياً أو ملكياً فضلاً عن التحولات الجذرية التي تطرأ على أنماط السلطة القائمة وجملة التبدلات التي تحدث في المؤسسات السياسية والتنفيذية.⁽¹⁶⁸⁾

165-Skocpol, Theda.. States and social Revolution: A Comparative, Analysis of France, Russia and China. Cambridge: Cambridge University Press,1979, p. 3.

166- عزمي بشار : في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أغسطس 2011، ص 22.

167- مصطفى الفقي: الربيع العربي والفوضى الخلاقة، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:-
<https://elaph.com/amp/Web/NewsPapers/2012/2/714791.html>

168- محيي شحاته سليمان: مفهوم الثورة- تحليل سوسيولوجي، مكتبة المعرفة الحديثة، المنوفية، 2012م، ص 1.

وتمثل الثورة ردود أفعال الأفراد على الأحوال غير المرضية في حياتهم الاجتماعية، فالثورة تعني التغيير خارج إطار نظام قانوني لا تتوافر فيه إمكانيه التغيير، فهي تغيير فجائي وكلّ يتم خارج إطار نظام قانوني لا تتوافر له الشرعية، وهي بهذا تختلف عن الإصلاح الذي هو التغيير من خلال نظام قانوني وتتوافر فيه إمكانيه التغيير ، فهو تغيير تدريجي جزئي سلمي يتم من خلال نظام قانوني تتوافر له الشرعية.⁽¹⁶⁹⁾

وهناك تعريفات أخرى عديدة ظهرت بعد الإنتفاضة العربية تنظر إلى الثورة على أنها ؛ التغيير الكامل لجميع المؤسسات والسلطات الحكومية في النظام السابق لتحقيق طموحات التغيير لنظام سياسي نزيه وعادل ويوفر الحقوق الكاملة والحرية والنهضة للمجتمع⁽¹⁷⁰⁾ ويعرف سامح راشد الثورة بأنها تغيير شاملة للأوضاع القائمة ومحاولة إقامة أوضاع جديدة وفقاً لمطالب ورؤى القائمين بها.⁽¹⁷¹⁾، فالثورة هي التغييرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، تلك التغييرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهرياً وجوهرياً من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وإيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية⁽¹⁷²⁾

وتعني الثورة قفزة نوعية وكيفية في تطور المجتمع، وتحول التغييرات الكمية الى تغييرات كيفية (تحول الكم الى الكيف)⁽¹⁷³⁾، وتمثل الثورة إنكسار مؤقت أو طويل

169 - صبري محمد خليل مفهوم الثورة بين العلم والفلسفة والدين، منبر الرأي، 30 أبريل، 2011م، ص 13 متاح على الرابط التالي:-

<http://www.sudanile.com/27145>

170- مروة تهامي، المشاركة السياسية للمرأة في ثورق مصروليبيا ، 2011 دراسة انثروبولوجية ميدانية مقارنة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة ، 2013، ص 7.

171- سامح راشد: حصاد الربيع العربي في عامه الأول، مجلة شئون عربية، القاهرة، العدد 148، 2011م، ص 17.

172- شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية. 2003، ص 46-47.

173- مهند طلال الأخرس: ما هي الثورة؟ الحوار المتمدن، محور؛ الثورات والإنفاضات الجماهيرية، العدد 5764، 2018/1/21م

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=586644>

الأمَد لاحتكار الدولة للسلطة يكون مصحوباً بانخفاض الطاعة⁽¹⁷⁴⁾، فالثورة هي بمثابة وصف لمجمل الأفعال والأحداث التي تقود إلى تغيرات جذرية في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لشعب ما أو مجموعة ما بشكل عميق وعلى المدى الطويل يترتب على ذلك تغيير في بنية التفكير الاجتماعي للشعب الناصر وفي إعادة توزيع الثروات والسلطات السياسية.⁽¹⁷⁵⁾

وترى سهر صفوت أن الثورة تمثل مجمل الأفعال والأحداث الشعبية الواسعة التي تؤدي إلى قطيعة بين منظومة قديمة ومنظومة حديثة، وتقود إلى تحولات كبرى وواسعة، وتغيرات جذرية وعميقة في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وينتج عنها إعادة توزيع لموازين مصادر القوة في المجتمع.⁽¹⁷⁶⁾ والثورة هي عملية قيام الشعب بقيادة النخب وطلائع من المثقفين بتغيير نظام الحكم بالقوة.⁽¹⁷⁷⁾ فالثورة هي فعل جماهيري واسع يتمثل بحراك سياسي شامل لتغيير الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية تغييراً جذرياً، أي يقوم هذا الفعل بالتغيير الكامل في بنية المؤسسات والسلطات الحكومية والدستور في النظام وتقديم البديل عنها، لتحقيق طموحات التغيير لنظام سياسي نزيه وعادل ويوفر الحقوق الكاملة والحرية والنهضة للمجتمع.⁽¹⁷⁸⁾

-
- 174- مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، دارالكتب الوطنية، ليبيا، 2007، ص 99.
- 175- خير الدين حسين: حول الربيع الديمقراطي العربي- الدروس المستفادة، مجلة المستقبل العربي، العدد 386، أبريل 2011م، ص 9.
- 176- سهر صفوت عبد الجيد: الثورة ما بين ماهيتها السياسية وجذورها السوسيولوجية- قراءة تفكيكية لبنية المفهوم، دراسة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثالث- الأزمات الاقتصادية والتحول الاجتماعي والسياسية حركات الاحتجاج والإنتفاضات والثورات عبر التاريخ، الجمعية التونسية المتوسطة للدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، نوفمبر 2012م، ص 15.
- 177 - رجب بودبوس: محاضرات في علم الثورة، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، 2011م، ص 29.

178 - نهى صدقي: ثقافة تسطيح الوعي ما بين ثورة وأنتفاضة، مارس 2020م، متاح على الرابط التالي:-
<https://www.sahat-altahreer.com/?p=59134>

- ومن استعراض هذه التعريفات يمكن تعريف الثورة إجرائياً بأنها:

« إحداهن تغيير جذري إيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بشكل

أساسي»

وبناء عليه فإذا لم يحقق الحراك الجماهيري هذا التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع فإن الحكم عليه كثورة يصبح محل شك، ويجب البحث عن توصيف آخر للحراك الجماهيري بعيداً عن مفهوم الثورة، فلا توجد ثورة تنطلق بدون أهداف تسعى إلى تحقيقها، ولا توجد ثورة بدون دوافع محرّكة، ومن الطبيعي أن تتشابه الأهداف في كل الثورات، لأنها في النهاية تستهدف التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، لكن الإختلاف دائماً يكون في الدوافع التي تختلف من مجتمع لآخر ومن ثورة لأخرى.

إستخلاصات أساسية

1. يتداخل مفهوم الحركات الاجتماعية مع مفهوم الثورة، وهو ما جعل العديد من الباحثين يخلطون بين المفهومين، لكن أهم الخطوط الفاصلة بينهما هو أن الحركة الاجتماعية ليس بالضرورة بهدف إحداث تغيير جذري شامل وإيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فعدم إحداث هذا التغيير الجذري لا يلغي وجود الحركة الاجتماعية، على عكس الثورة التي لا يحكم عليها إلا بنتائجها، وهي إحداث ذلك التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع وفي حياة المواطنين.

2. يتداخل أيضاً مفهوم الحركات الإحتجاجية مع مفهوم الثورة ، وهو ما جعل بعض الباحثين يخلطون بينهما، لكن تظل الخطوط الفاصلة بين المفهومين أكثر وضوحاً من الفرق بينهم وبين الحركات الاجتماعية، فالحركة الإحتجاجية تظل حركة إحتجاجية حتى ولو لم تنجح في تحقيق أهدافها في التغيير، على عكس الثورة التي تفقد مضمونها ومعناها بعدم تحقيق التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

3. يعد مفهوم الإعتصام أحد المفاهيم المرتبطة بالثورة ، لكنه غير متداخل معها فالإعتصامات أحد مظاهر الإحتجاج، ولا يشترط فيها إحداث التغيير الجزري الإيجابي في بنية المجتمع وهو الشرط الحاكم لمفهوم الثورة .

4. إن الإنقلاب أحد المفاهيم المتداخلة مع مفهوم الثورة، لكن تظل الحدود الفاصلة بينهما واضحة إلى حد كبير، فالإنقلاب هو إستيلاء مجموعة - غالباً عسكرية - على مقاليد الحكم وعزل الحاكم وجماعته الحاكمة دون إشتراط إحداث تغيير جذري إيجابي في بنية المجتمع، على عكس الثورة التي تشترط هذا التغيير على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

5. يعد مفهوم الإنتفاضة أحد المفاهيم المتداخلة والمتشابكة مع مفهوم الثورة، حيث يتم الخلط بينهما في كثير من الأحيان، حيث أعتبر كثيراً من الباحثين الإنتفاضات الشعبية في مواجهة السلطة ثورة عليها، لكن على الرغم من الخلط والتداخل والتشابك إلا أن الحدود العلمية الفاصلة بين المفهومين واضحة، فالإنتفاضة الشعبية ليس بالضرورة أن تطيح بنظام الحكم، وليس بالضرورة أن أطاحت به أن تحدث التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع على عكس الثورة التي قد تتطلب إنتفاضات شعبية على أن تفضي في النهاية إلى إحداث تغيير جذري إيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

6. يشكل مفهوم التمرد أحد المفاهيم المتداخلة مع مفهوم الثورة ، فالتمرد على السلطة هو رفضها ومحاولة تغييرها، لكن تظل الحدود الفاصلة بين التمرد والثورة واضحة، فالتمرد ليس بالضرورة أن ينتج عنه تغيير جذري إيجابي في بنية المجتمع، على عكس الثورة التي يعد التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية شرطها الحاكم.

7. يعد مفهوم الإصلاح من المفاهيم التي تقترب بشكل أو بآخر من مفهوم الثورة على الرغم من الحدود الفاصلة بينهما، والتي لا يخطئها الباحثون،

فالإصلاح هو إحداث تغيير جزئي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في ظل بقاء نظام الحكم كما هو، أما الثورة فهي إحداث تغيير جذري شامل في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مع الإطاحة بنظام الحكم القائم وتأسيس نظام حكم جديد.

8. يتضح من مناقشة مفهوم الثورة الحدود الفاصلة بينه وبين المفاهيم الأخرى المرتبطة به والمتداخلة معه والتي يتم دائماً الخلط بينهما، وبما أن موضوع الدراسة الراهنة ينصب بشكل رئيسي على محاولة تحديد وتوصيف الأحداث التي شهدتها بعض المجتمعات العربية في نهاية عام 2010 وبداية عام 2011، وأطلق عليها البعض مصطلح (الثورات العربية) مما استلزم تحديد مفهوم الثورة بشكل دقيق، وتحديد تعريف إجرائي له، حتى نتمكن من الحكم على الأحداث التي شهدتها مجتمعاتنا العربية، وهل هي بالفعل ثورات أم لا ؟

لذلك حددنا تعريفنا للثورة على أنه:

«إحداث تغيير جذري إيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية»

ونحاول من خلال الدراسة الراهنة التعرف على المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الناتج عن هذه الأحداث، حتى نتمكن من الحكم عليها بشكل حاسم هل هي ثورات فعلية أم حركات احتجاجية وإنفاضات شعبية وإعتصامات وتمرد لا يرقى لمستوي الثورة ؟





الفصل الرابع

الثورات حول العالم (تحليل بنائي تاريخي)

- مقدمة:

أولاً: الثورات العالمية الكبرى:

1- الثورة الأمريكية 1765 - 1783.

2- الثورة الفرنسية 1789 - 1799.

3- الثورة البلشفية 1917.

4- الثورة الصينية 1946.

ثانياً: نماذج للثورات الملونة في مطلع الألفية الثالثة :

1- الثورة في جورجيا.

2- الثورة في أوكرانيا.

3- الثورة في قيرغيزيا.

4- الثورة في لبنان.

5- الثورة في إيران.

ثالثاً: الثورات في مصر الحديثة والمعاصرة:

1- الثورة العربية.

2- ثورة 1919.

3- ثورة 23 يوليو 1952 .

4- أحداث 25 يناير في مصر.

إستخلاصات أساسية.



تعتبر عملية التحول السياسي والاجتماعي التي تتم عن طريق الثورات من أهم القضايا الاجتماعية والسياسية في الوقت الراهن ، حيث يشكل الإنتقال والتحول من حالة إلى حالة أخرى تهديداً خطيراً لإستقرار الأنظمة الاجتماعية والسياسية على المستوى الإقليمي والعالمي⁽¹⁷⁹⁾.

فالثورة تغيير للواقع وإعادة للبناء فكل عمليات التغيير الاجتماعي الكبرى عبر تاريخ البشرية جاءت من خلال الثورات، ويعتقد البعض أن الثورة تغيير مفاجئ، ولكن جميع الثورات التي حدثت تأثيراً جاءت بعد إرهابات ومقدمات وأسباب ودوافع عديدة ومتراكمة،⁽¹⁸⁰⁾ وانطلاقاً من تعريف الباحث إجرائياً للثورة بأنها إحداث تغييراً جذرياً في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بحيث يكون هذا التغيير إيجابياً لصالح معيشة وأحوال الغالبية العظمى من أفراد المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن هذا المنطلق نسعى لعرض الثورات الكبرى عبر التاريخ الحديث والمعاصر للتعرف على بواعثها وأسبابها ونتائجها، للحكم عليها« ، فنسعى من خلال هذا الفصل لتتبع الثورات المختلفة على مستوى العالم، وعرض أسبابها ومسارها ونتائجها، للحكم على ما إذا كانت ثورة أم لا من خلال المفهوم الذي قدمه الباحث إجرائياً للثورة، ويتم ذلك من خلال تتبع المحاور الثلاثة التالية، الثورات العالمية الكبرى، ثم الثورات الملونة في مطلع القرن الحادي والعشرين، ثم الثورات في مصر المعاصرة.

أولاً : الثورات العالمية الكبرى: وهي الثورات التي أحدثت تغيرات كبيرة على مستوى العالم.

2- الثورة الأمريكية 1765 - 1783:

وهي تعرف بحرب الإستقلال الأمريكية وتعرف أيضاً بالحرب الشيوعية الأمريكية، وكانت بمثابة حرب دولية بدأت بصراع بين بريطانيا العظمى ومستعمراتها الثلاثة عشر التي أعلنت إستقلالها بقيام الولايات المتحدة الأمريكية.

179- Leonid Grinin, Arab Spring, Revolutions, and the Democratic Values: World System and World Values Perspectives, research gate ,2018 p158-159.

180- سليمان العودة: أسئلة الثورة، بيروت، لبنان: مركز نهاء للبحوث والدراسات، 2012، ص 47-48.

البواعث والأسباب:

شهدت أوائل الستينات من القرن السابع عشر بداية هجرة كبيرة من أوروبا إلى أمريكا الشمالية، وبحلول عام 1620 ارتفع عدد السكان إلى ألف مستوطن، وكان الضيق الاقتصادي أقوى العوامل التي دفعت المهاجرين الأوروبيين إلى ترك بلادهم بحثاً عن فرص اقتصادية أفضل وتحقيق الحرية الدينية، أو العزم على التخلص من الإضطهاد السياسي، وخلال الفترة الواقعة بين 1620 و1635 اجتاحت الصعوبات الاقتصادية إنجلترا؛ مما أدى إلى زيادة معدلات الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى جانب العوامل الدينية، هناك أيضاً اعتبارات سياسية؛ فقد شجع الحكم الفردي الجائر في عهد شارل الثاني في القرن السابع عشر على الهجرة إلى أماكن الجديدة .

وبعد عام 1680 وفدت جموعاً عديدة من ألمانيا، وإيرلندا، وأسكتلندا، وسويسرا، وفرنسا لأسباب مختلفة، وهرب من أوروبا الآلاف من الألمان فراراً من الحرب، حتي زاد العدد على مليونين ونصف مليون نسمة في عام 1775.⁽¹⁸¹⁾، وفيما بين 1550 1750 كانت أوروبا ممزقة بالحروب الكنسية والمملوكية، وعم أوروبا فقر وجوع بسبب الملوك والكنيسة، وكانت أمريكا هي (الدنيا الجديدة) التي لا تعرف الملوك الصعاليك، ولا تعرف قوة الكنيسة الأوروبية ، وكان مذهبها في الحكم: الجمهورية الديمقراطية، وكان مذهبها في الدين: الحرية المذهبية، ولذلك كان ألوف من الأوروبيين يهاجرون إليها كل عام¹⁸².

وكانت الولايات المتحدة جزءاً من ممتلكات بريطانيا، وأن للحكومة البريطانية الحق في فرض الضرائب على الأمريكيين، ضرائب باهظة؛ من أجل المصروفات اللازمة للجيش البريطاني المقيم في الولايات لحمايتها، ولكن الأمريكيين كانوا يعتقدون أنهم أحرار، وأنه لا يجوز لأحد أن يفرض عليهم ضريبة إلا باستشارتهم

181- ويتنى، فرانسيس وآخرون، موجز التاريخ الأمريكي، واشنطن ، الولايات المتحدة الأمريكية، ص17، 15.

182 - ملزيم من التفاصيل أنظر كل من:

- الثورة الأمريكية : الموسوعة المعرفية الشاملة.

-Jensen Merrill(2004) The founding of a nation: a history of the American Revolution,1763-1776.

ورضاؤهم، واحتاجت الحكومة البريطانية إلى مقدار من المال ينهض بأعباء حروبها، ووجدت أن البريطانيين في بريطانيا قد تحملوا كثيراً، ففرضت بعض الضرائب على الأمريكيين.

وقد قوبل هذا الفرض بمقاومة عنيفة خاصة من قبل رجال الأعمال والمحامين ورؤساء الصحف والمجلات وغيرهم، وأسس الأوروبيين من إنجليز وفرنسيين وهولنديين وسويديين مستعمرات أوروبية في أمريكا الشمالية كان أكبرها وأقواها المستعمرات الإنجليزية، وظل التاج البريطاني هو الجهاز السياسي المنظم لهذه الجماعات والمحرك الرئيسي لها، وكان التاج البريطاني ينظر إلى هذه المستوطنات على أنها مستعمرات عسكرية متقدمة فيما وراء البحار، تدر له إيرادات مالية وعينية. وظل التاج البريطاني ينظر إليها على أنها مستعمرات تابعة تدين له بالولاء السياسي.

وأصدرت بريطانيا قوانين الملاحة عام 1645م بغرض تشجيع الملاحة البريطانية، وكان هذا الأسلوب قد لفت انتباه المستوطنين الأمريكيين إلى أن حكومتهم لا يهتمها إلا مصالح بلدهم الأم، (إنجلترا)، ولا يهتمها مصالحهم إلا بالقدر الذي يتوافق مع مصلحتها من جهة وضمان خضوعهم وتبعيتهم من جهة أخرى، ولما أوشك القرن الثامن عشر الميلادي على الإنتهاء كانت بريطانيا تسيطر تماماً على ثلثي بلاد أمريكا الشمالية، وكانت تشكل قوة أوروبية أساسية ومهمه في العالم الجديد تفوقت فيه على كل من أسبانيا والبرتغال وفرنسا وهولندا والسويد.⁽¹⁸³⁾

وقد فهم الأمريكيون دلالة هذا الإصرار على أن بلادهم مستعمرة، وأن للبرلمان الإنجليزي في لندن أن يفرض الضرائب على بوسطن ونيويورك وغيرهما من المدن والقرى، واستعدوا ... وفرض البرلمان ضريبة خفيفة على الشاي الوارد إلى الموانئ الأمريكية، ولكن الأمريكيين رفضوا تأدية هذه الضريبة، وأحرقوا الشاي، ثم اصطدموا بالقوات البريطانية وقتلوا بعض الجنود، وأحرقوا السفن الإنجليزية،

183- عبد الفتاح أبو عليه: تاريخ الأمريكيين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، المملكة العربية السعودية، الرياض: دار المريخ، 1987، ص 47

وهنا أعلن البرلمان الإنكليزي في لندن إقفال ميناء بوسطن عقاباً للأمريكيين الذين يأبون دفع الضرائب التي يفرضها عليهم ونشبت الحرب، وكان الغرض من الحرب هو الفصل النهائي في مصير السيادة على أمريكا الشمالية لمصلحة الفرنسيين أو الأنجليز.⁽¹⁸⁴⁾

استمرت الحرب الثورية أكثر من ست سنوات، واشتعل القتال في كل مستعمره، واضطرت القوات البريطانية إلى إخلاء بوسطن، ومع ذلك عانت القوات الأمريكية في فترة ما بعد الإستقلال من الهزائم المتكررة، إلى أن عام 1777 قد شهد كذلك أعظم الإنتصارات الأمريكية في الحرب.⁽¹⁸⁵⁾

المسار: قرر الأمريكيون مجابهة الحكومة البريطانية، فاجتمعوا في مدينة فيلادلفيا في ولاية بنسلفينيا وعقدوا مؤتمر فيها عُرف بالمؤتمر القاري أو ما يسمى بمؤتمر فيلادلفيا عام 1774م، وقرر المجتمعون مقاطعة البضائع البريطانية وقرروا فرض هذا على جميع الأمريكيين بالقوة بواسطة ممثلين محليين لهيئة المؤتمر، وأعلنوا أن أي اعتداء على ولاية أمريكية من قبل السلطة البريطانية يعد إعتداء موجهاً ضد جميع الولايات الأمريكية الممثلة في المؤتمر، واحتجوا على الأعمال الجائرة التي قامت وتقوم بها الحكومة البريطانية ضد مدينة بوسطن، وعرف هذا عند الأمريكيين باسم الكونجرس الأول، وقد ركزت مطالبهم على وثيقة إعلان الحقوق، وقد قرروا أن يجتمعوا مرة أخرى في مدينة فيلادلفيا في مايو من عام 1775م على أن تقدم دعوة للكنديين لحضوره كي يصيغ الجميع دعوة ترفع الى الملك الإنكليزي، وقد أصدرت الحكومات البريطانية رد فعل انتقامي جراء قيام مؤتمر فيلادلفيا، وزادت أزمة الخلافات عندما قررت إنجلترا في عام 1775م اعتقال زعيمين من الزعماء الأمريكيين في مدينة لكسنجتون قرب مدينة بوسطن الشهيرة، ومنذ هذا الحادث أطلق الأمريكيون أولي الطلقات إيذاناً باندلاع الحرب.

184- سلامة موسى: كتاب الثورات، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012، ص 61، 62.

185- ويتنى، فرانسيس وآخرون. موجز التاريخ الأمريكي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ص 36.

وفي اليوم الرابع من شهر يوليو عام 1776م أقر الكونجرس الثاني وثيقة إعلان الاستقلال التي كتبها توماس جيفرسون وبدأت الاشتباكات والحروب بين جيش الولايات المتحدة وجيش القوات البريطانية الموجودة في الولايات الأمريكية وكندا، وأخذت فرنسا تمد الثوار الأمريكيين بالسلاح بشكل سري وأظهرت أنها لا تريد التدخل في النزاع وظلت على موقفها لمدة سنتين، وساهمت اسبانيا في مساعدة الثوار لأنها رأت أن بريطانيا تشكل خطراً كبيراً على وجودها في أمريكا الجنوبية، وساعد الهولنديون الثوار الأمريكيين لأنهم كانوا قد أحسوا من قبل بطعم الحرية والإستقلال بعد تحررهم من تبعيتهم لأسرة الهابسبورج الإسبانية من جهة وبسبب رفضهم مبدأ التوسع الإستعماري البريطاني في العالم كله من جهة أخرى.

رأت بريطانيا أن تضرب الثوار ضربة قاضية عن طريق توجيه ضربة لشطر أمريكا إلي شطرين ليسهل بعد ذلك إخضاعها، فوجهت حملة عسكرية قوية برئاسة القائد الانجليزي الجنرال بورجوين، كان أفرادها القوات الحكومية الموجودة في كندا، وقد تمكنت قوات جورج واشنطن من محاصرة قوات بورجوين ومنعتها من التقدم باتجاه الشرق، ثم بعد ذلك انقضت القوات الأمريكية علي القوات الحكومية، ومزقتها عند مزرعة فيرمان مما اضطر بورجوين للتسليم بعد انكسار قواته في موقعة مهمه وحاسمة وهي ساراتوجا التابعة لولاية نيويورك في 17 أكتوبر 1777م، ونتج عن ساراتوجا عدة نتائج مهمة منها:

1. أعلنت فرنسا دخولها الحرب إلى جانب الثوار الأمريكيين.
2. أعلنت اسبانيا الحرب ضد بريطانيا ووقفت إلى جانب الثوار واعترفت باستقلالهم.
3. اعترفت فرنسا رسمياً باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية في 6 فبراير 1778م بعد هزيمة بورجوين في ساراتوجا، ودخلت معها في حلف عسكري ضد بريطانيا.

4. اعترفت هولندا باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية وبدأت في مساعدتها في حربها ضد بريطانيا، مما أدى إلى إعلان بريطانيا الحرب ضد هولندا كما أعلنته على فرنسا واسبانيا.

5. زاد عطف الرأي العام الأوروبي على الأمريكيين وعلي ثورتهم، وكانوا بذلك يشكلون ضغطاً قوياً علي حكوماتهم من أجل مساعدة الثوار علي أخذ حريتهم وحقوقهم من بريطانيا.

وكان دور الفرنسيين في الحرب كبير فأرسلت فرنسا ثلاث أساطيل حربية متتابعة لمساندة الولايات المتحدة في حربها وثورتها. وقد حاصرت قوات جورج واشنطن بمساعدة القوات الفرنسية عام 1781م مدينة يورك تاون وهي من أهم مواقع الجيش الحكومي، فاضطر قائدها الحكومي كورنو اليسلى التسليم بعد دفاع مرير عنها في 19 أكتوبر 1781م، وتعتبر هذه الواقعة والهزيمة التي منيت بها القوات الحكومية البريطانية من المعارك الفاصلة في تاريخ الثورة الأمريكية، وكانت هي خاتمة الحرب الطويلة التي خاضها الأمريكيون ضد الأم بريطانيا، ونتج عن استسلام القوات البريطانية في يروك تاون نتائج مهمة:

1. كانت نهاية المطاف في النزاع الحربي الدائر بين الأمريكيين والحكومة البريطانية.
2. بدأت الحاميات البريطانية في الانسحاب من جميع مواقعها في الولايات المتحدة الأمريكية.
3. بدأت مفاوضات الصلح بين الأمريكيين وبين الحكومة البريطانية حول جميع المسائل المهمة التي كانت تحكم العلاقة القائمة بين الطرفين كمسألة استقلال الولايات استقلالاً⁽¹⁸⁶⁾.

186- عبد الفتاح أبو عليه: تاريخ الأمريكيين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، المملكة العربية السعودية، الرياض: دار المريخ، 1987، ص 55:62 .

وهمقتضي صلح باريس عام 1783م أصبحت المستوطنات البريطانية الثلاث عشرة في أمريكا الشمالية الممتدة من مين إلى فيرجينيا دولة متحدة مستقلة، وهكذا ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كوحدة سياسية مجتمعه في العالم الجديد، أما كندا البريطانية فظلت تدين بولائها وتبعيتها للتاج البريطاني في لندن.

النتائج:

1. أتاح نجاح الثورة للأمريكيين الفرصة ليضعوا مثلهم السياسية التي أوضحوها في وثيقة إعلان الإستقلال في الصيغة القانونية، وتم إقرار الدستور العام للولايات المتحدة الأمريكية عام 1789م، ومع ذلك فإن الدستور المكتوب قد تطور في أمريكا ويعتبر من أقدم الدساتير في التاريخ.

2. وقد نتج عن ذلك توسيع الولايات المتحدة الأمريكية لمبادئها، حتي شملت حرية الرأي، والاجتماع، وحمل السلاح، وعدم حبس الشخص قبل محاكمته، وعدم انتهاك حرمة المساكن، والمساواة في الحماية أمام القانون، وأكدت على التمسك بالسلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، وقد رجحت فصل السلطات، فهبت رياح الإستقلال والحرية علي جميع المستعمرات البريطانية .

3. حماية الدستور عن طريق مواد تمت إضافتها للقانون.⁽¹⁸⁷⁾

4. وضع دستور عام للولايات جميعها بدأ العمل في وضعه عام 1787م.⁽¹⁸⁸⁾

5. زاد تطلع السكان إلي الديمقراطية فقامت الولايات الجنوبية التي تتمتع بأرض زراعية كبيرة بإلغاء نظام التوريث الذي ينص علي توريث الأرض للأبن الأكبر فقط.

6. إلغاء الضرائب التي كانت تفرض علي السكان، مثل ضرائب: الإنجليكانية وضرائب الكونغرس غاشانية⁽¹⁸⁹⁾.

187- ويتنى، فرانسيس وآخرون. موجز التاريخ الأمريكي، واشنطن ، الولايات المتحدة الأمريكية، ص47 و48.
188- عبد الفتاح أبو عليه، تاريخ الأمريكيين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق ص63.

189- عبد الفتاح أبو عليه: تاريخ الأمريكيين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، المملكة العربية السعودية، الرياض: دار المريخ، 1987، ص66.

7. كانت الثورة الأمريكية هي السبب المباشر لقيام الثورة الفرنسية، لأن فرنسا أنفقت أموالاً طائلة في حربها ضد بريطانيا، مما أرهق ميزانية الدولة الفرنسية وحملها الكثير من الديون، فكانت سبباً في حدوث الأزمة المالية.

8. صارت الولايات المتحدة الأمريكية ملاذاً لدعاة الفكر من الأوروبيين بسبب ما حققوه من مكاسب في مجالات الحقوق والحرية، وبالتالي وتوجه كثير من سكان أوروبا إليها للعمل والاقامة.

2- الثورة الفرنسية 1789 - 1799:

تمثل الثورة الفرنسية خاتمة تطور طويل اقتصادي واجتماعي جعل من البرجوازية سيدة العالم، فأسقطت الملكية وأسست الجمهورية، ولكنها شهدت فترات عنيفة من الإضطراب السياسي، وتوجت أخيراً في دكتاتورية نابليون الذي جاء سريعاً بكثير من مبادئها إلى أوروبا الغربية وخارجها، استوحت الثورة الفرنسية أفكارا ليبرالية وراдикаلية، غيرت بشكل عميق مسار التاريخ الحديث، وأطلقت الإنحدار العالمي للملكيات المطلقة واستبدالها بالجمهوريات.⁽¹⁹⁰⁾

وقد أدت الثورة الفرنسيّة إلى حدوث تغييرات كبيرة في المجتمع الغربيّ بشكلٍ عامّ، ونظام الحُكم الفرنسيّ بشكلٍ خاصّ، كما أنّها أثّرت في بقية مناطق أوروبا، ومن الجدير بالذكر أنّ الثورة ساهمت بشكل كبير في إنهاء الحُكم المُطلق للملوك الفرنسيّين، بالإضافة إلى جَعْل الطبقة المتوسطة طبقةً قويّة.⁽¹⁹¹⁾ وتمتاز الثورة الفرنسية بأنها كانت ثورة سياسية اجتماعية اقتصادية، فأما كونها ثورة سياسية فلأنها انتهت بقلب نظام الحكم الملكي في فرنسا إلى نظام جمهوري، وأما كونها ثورة اجتماعية فلأنها أدت إلى إلغاء امتيازات الأشراف ورجال الدين ومحت الفوارق التي كانت قائمة بين طبقات الشعب الفرنسي، وجعلت فرنسا كلها طبقة واحدة بعد أن كانت ثلاث طبقات متباينة، وأما كونها ثورة اقتصادية فلأنها غيرت

190- Linda S. Fery and Marsha L. Fery, The French revolution (2004).

191- دائرة المعارف العالمية، باحثون عرب، الموسوعة العربية العالمية (الطبعة الثانية)، السعودية : مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، صفحة 79، الجزء الثامن.

نظام الضرائب والرسوم الجمركية وألغت نظام الإحتكار ولغت القيود التي كانت على الصناعات وانتزعت أملاك الكنيسة جعلتها ملكاً للأمة.⁽¹⁹²⁾

أسباب الثورة الفرنسية:

1. الضرائب الباهظة التي كانت تفرضها الملكية الفرنسية، وعملت على إفساد حياة ما بها من العامة الذين كانوا يحيون في حالة شديدة من الجهل والضعف والتعاسة بسبب الضرائب المتزايدة، في حين كان رجال الدين والنبلاء يأمّن من الضرائب بسبب القوانين التي تعفيهم والتي تلقي على عواتق الطبقتين الوسطى والدنيا فقط، وكانت الضرائب تسحق الفلاحين سحقاً، وكان النبلاء يتسلطون على الطبقات الوسطى ويستذلونها.⁽¹⁹³⁾

2. الفوضى العامة وفوضى الضرائب، حيث كانت فرنسا تشكو الفوضى في كل شيء، كالفوضى في الحكومة حيث كان للبلاد مجلس نياي ولكنه لا يجتمع، والفوضى في المجتمع حيث كان الأشراف يتمتعون بامتيازات عهد الإقطاع، والفوضى في الضرائب حيث كانت تجبي من فريق دون فريق وتجبي في أوقات لا يعرفها إلا الجبابة، وممقاديهم الذين يقدرونها حسب أهوائهم، والفوضى في القوانين حيث كان لكل ولاية قانونها الخاص الذي يخالف قانون جاراتها، والفوضى في التجارة حيث كانت تجبي الرسوم والجمارك على السلع التي تنتقل من ولاية إلى أخرى كما لو كانت خارجة من حدود البلاد كلها أو داخلية إليها.⁽¹⁹⁴⁾

3. الانقسامات الدينية بسبب التعصب الشديد للكاثوليكية وعداؤها للهيغونوت (البروتستانت) وأخص هذه الحوادث بالذكر مذبحة سنت برثلميو سنة 1572 التي فني فيها ما لا يقل عن 20 ألف بروتستانت.⁽¹⁹⁵⁾

192- جلال حسن: الثورة الفرنسية، مصر، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1927م، ص3.
193- ويلز، هـ موجز تاريخ العالم، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 2002، ص287.

194- حسن جلال: الثورة الفرنسية، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1927م، ص ص42-49.

195- نفس المرجع السابق ص51.

4. عانت خزينة الدولة من عجز كبير في الموارد بسبب الحروب المتواصلة من أيام لويس الرابع عشر، وتمويل فرنسا لحرب الاستقلال الأمريكية، وإسراف القصر وبذخه.
5. الكتاب والمفكرون من أبناء الطبقة الوسطى حيث كان لهم العديد من التوجّهات الفكرية التي مهّدت الطريق لإندلاع الثورة الفرنسية، فقد هاجم هؤلاء المُفكّرون الإستبداد، والظلم، وطالبوا بالمساواة، والحرية والإخاء، ومن أهمّ الكتاب، والمفكرين في تلك الحقبة: البارون دي مونتسيكو، وفرانسوا ماري آروويه الشهير بفولتير، وجان جاك روسو.

مسار الثورة الفرنسية :

كانت الحكومة في فرنسا حكومة استبدادية وسلطة الملك فيها كانت سلطة مطلقة بمعنى أنه يستطيع أن يعفى المدين من ديونه فلا يبقى لدائنه حق في مطالبته بتلك الديون وأنه يستطيع أن يأمر بإلقاء أي إنسان في السجن لغير سبب شرعي وبدون أي محاكمة قانونية، ولكن الملك لويس السادس عشر كان يرجع إلى بعض الهيئات الإستشارية فيما يريد أن يقدم عليه من الأمور دون أن يكون لها عليه أي سلطان، وكان من بيت تلك الهيئات هيئة عامة تمثل طوائف الأمة الثلاث: الأشراف، ورجال الدين، والشعب، وكانت هذه الهيئة النيابية العامة تسمى الجمعية العمومية، وكان الرأي الراجح هو الذي يجتمع عليه صوت مجلسين من المجالس الثلاثة، وكانت الأغلبية بذلك دائماً في جانب الأشراف ورجال الدين نظراً لاتفاق مصالحهم في وجهة نظرهم واختلافهم في ذلك عن الطائفة الثالثة وهي طائفة الشعب.

ولقد انعقدت هذه الجمعية العمومية للمرة الأخيرة سنة 1614م ثم لم تدع للانعقاد بعد ذلك حتى وقعت الأزمة المالية في عهد لويس السادس عشر، وكان ما كان من إصرار الهيئات الأخرى جميعها على وجوب إستفتاء الأمه ممثلة في هذه الجمعية فصدر قرار الملك في 8 أغسطس سنة 1788م بأجراء الانتخابات العامة

وتحدد يوم 5 مايو 1789 لانعقاد الجمعية في قصرها بفرساي، فما هو إلا أن دعا الملك إلى هذه الانتخابات العامة حتى رأى الشعب أن الفرصة التي يترصدها قد حانت فتأهب، وأمر من البداية أن يكون نوابه قدر نواب الأشراف ورجال الدين مجتمعين حتى لا يضيع صوته بجانب صوتيهما، فتقرر أن يكون عدد نواب الشعب مساوياً لمجموع نواب الأشراف ورجال الدين، وكانت هذه أول حلقة في سلسلة الإنتصارات الطويلة التي أحرزها الشعب في نواحه مع الحكومة.⁽¹⁹⁶⁾

وفي 5 مايو سنة 1789م تكامل الجمع داخل القاعة، وكانت مقاعد نواب الشعب تجاه العرش في مؤخر القاعة، ولكن الأشراف ورجال الدين أصروا على أن ينفرد كل مجلس بنفسه وأن تصدر الأصوات بالمجالس لا بالرؤوس ليفسدوا بهذه الطريقة على نواب الشعب ما كسبوه بكثرة عددهم فبذل نواب الشعب ما استطاعوا من الجهود للتوفيق وتوحيد الكلمة ومحو الفوارق بين الطوائف في الجمعية ولكن حبط سعيهم أمام عناد الأشراف وهكذا نشأت جرثومة ذلك النزاع السياسي الهائل الذي انتهى بقلب نظام الحكم في فرنسا.⁽¹⁹⁷⁾

ظل نواب الطبقات الثلاثة في أخذ ورد نحو خمسة أسابيع خرجوا منها كما دخلوا فيها متنازعين غير متفقين، فعول نواب الشعب أخيراً على العمل بمفردهم، واجتمعوا فعلاً يوم 17 يونية 1789م وأطلقوا على أنفسهم اسم الجمعية الوطنية منكرين بذلك وجود الطوائف الأخرى، وقد أعلن نواب الشعب في هذا اليوم أنهم هم الجمعية الوطنية، وقرروا في نفس الجلسة عدم شرعية الضرائب الحالية، ووجوب حل مشكلة الغذاء وقلته وما يهدد البلاد من مجاعات، وكانت هذه القرارات أول صوت رفعه الشعب في وجه السلطة القديمة⁽¹⁹⁸⁾، وكانت الروح السائدة هي روح الكراهية للملوك عامة والإحتقار للويس السادس عشر خاصة، فحطمت تماثيله في الميادين وكسرت عند الباعة، وكانت تمحي كلمات «ملك» و«ملكة» من كل ما نقش

196- جلال، حسن، الثورة الفرنسية، مرجع سابق ص 91، 92.

197- جلال حسن: الثورة الفرنسية، مرجع سابق، ص 97، انظر أيضاً:

عبد الرحمن الرافعي: الجمعيات الوطنية، القاهرة: مطبعة النهضة بشارع عبد العزيز، 1922م، ص 44.

198- حسن جلال: الثورة الفرنسية، مصر، مرجع سابق، ص 99.

عليه سواء في ذلك الصور والألواح والحوانيت والمخازن، وفي 17 يولييه 1790 قامت مظاهرة عظيمة تنادي بسقوط الملك والملكية، فاعترضها الحرس الوطني وأطلق النار على المتظاهرين فخر منهم نحو مائتين ما بين قتيل وجريح وأسفر الميدان عن تفرق الجمهوريين وانهزامهم.

كانت الجمعية الوطنية خلال هذه العواصف لا تنفك تجتمع وتتناقش في مشروع الدستور الذي عيّنت بوضعه، وفي أواخر سبتمبر سنة 1791 انتهت الجمعية من وضع الدستور الذي أخذت على عاتقها وضعه. وفي ليلة 5 أغسطس سنة 1789 ألغيت الجمعية حقوق الأشراف الوراثية وامتيازاتهم وألقابهم، ثم تقرير حرية الصناعة والتجارة بعد أن كانت محتكرة في يد بعض الأفراد والطوائف، ثم اهتمامها بشأن التعليم ووضعها تقريراً عنه ليكون أساس سياسة الحكومة التعليمية في المستقبل، وكان هذا التقرير يقضي بجعل التعليم العام مجانياً إجبارياً وحقاً لكل الفرنسيين على اختلاف أعمارهم مع العناية بالتعليم النسوي.

وتوجهت الجمعية إلى تنظيم إدارة البلاد الداخلية وأعادت تقسيمها إلى 83 مقاطعة جديدة، أقدمت الجمعية على اغتصاب أملاك الكنيسة وبيعها، فنزعت تلك الأملاك، وتقرر أن يتولى الشعب تعيين القسس بنفسه وبذلك انقطعت الصلة التي كانت تربط البابا بالكنيسة الفرنسية فغضبت قداسته لهذا العمل الجريء وأعلن سخطه على تلك القرارات وظل غاضباً حتى تمت اتفاقية الكنكورد مع سنة 1801م على يد نابليون الذي جعل المسيحية دين الدولة الرسمي، وبلغت الثورة على القديم أقصاها، ووصلت بالناس نزعة التغيير إلى منتهاها، فألغي التقويم المعروف واعتبر يوم 22 سبتمبر سنة 1792 وهو اليوم الذي بدأت فيه الجمهورية فاتحة عهد جديد⁽¹⁹⁹⁾.

وفي التاسع من نوفمبر عام 1799م، كان الإحباط والسخط الشعبي من المجلس الحكومي قد بلغ أوجه، مما حدا بنابليون بونايرت إلى قيادة الانقلاب الذي قام به على أعضاء المجلس الحكومي، فألغي النظام السابق وأعلن نفسه (القنصل

199 <https://www.syr-res.com/article/11082.html>

الأول) لفرنسا، وشكل ذلك الإنقلاب النقطة التي أنهت الثورة الفرنسية، وبدأ عصر نابليون الذي اتسم عهده بسيطرة فرنسا على مساحات واسعة من القارة الأوروبية.⁽²⁰⁰⁾

ولكن «نابليون» الذي نشأ على مبادئ الثورة، كان قد تنكر لها عندما وجد تاجاً وعرشاً وحاشية وقصور، فلم يطق ظهور دولة حرة تنهض على أنقاض مستعمرة من العبيد، ولذلك أنفذ أسطولاً وجيشاً إلى هايتي، وحارب توسان لوفريتور، ثم هزمه وألقى القبض عليه وحمله إلى فرنسا.⁽²⁰¹⁾

أهم نتائج الثورة الفرنسية:

1. التخلص من الحكم الملكي، وبداية نوع جديد من الحكم عرفته فيما بعد الشعوب في العالم أجمع، وهو الحكم الجمهوري، والنظام الديمقراطي.
2. فصل السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، بما جعل كل سلطة مختصة بنفسها، ولا يحق لها التدخل في شؤون الأخرى.
3. تعديل الدستور بما يتناسب مع فكرة فصل الدين عن الدولة، والمساواة بين جميع أفراد الشعب.
4. التخلص رسمياً من هيمنة الكنيسة، ومن سيطرة نظام الحكم وخاصة الطبقة رفيعة المستوى والتي عرفت بطبقة النبلاء.
5. تمكنت الثورة من بث بعض المفاهيم التي تدعم حرية وإرادة الشعوب، كالمساواة، والحرية، والعدالة.
6. نجحت الثورة في أن تجعل اللغة الفرنسية هي اللغة المعتمدة رسمياً للدولة، كما أصبح التعليم حقاً للجميع.

200- <https://www.historytoday.com/archive/french-revolution-ideas-and-ideologies#sthash.CEP-myJ59.dpuf>

201- سلامة موسى: كتاب الثورات، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014، ص 140.

7. ارتفع شعار القومية الحديثة، بمعنى أنه أصبح لكل فرد دور ومسئولية تجاه وطنه، مما عمق الشعور بالوطنية، وأصبحت الكلمة العليا بيد الشعب.⁽²⁰²⁾

8. أدت الثورة إلى خلق تغيرات جذرية لصالح التنوير عبر إرساء الديمقراطية وبرزت فيها نظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو.⁽²⁰³⁾

9. أثارت دعاية الأفكار الثورية وقوة انتشارها قلق ملوك أوروبا وساهمت في انتشار الوعي السياسي بين الأوساط العامة.⁽²⁰⁴⁾

10. على المدى البعيد؛ كانت الثورة الفرنسية ملهمة للعديد من الأنظمة الديكتاتورية التي أعقبت ثورات القرن العشرين مثل الثورة السوفياتية والثورة الصينية.⁽²⁰⁵⁾

3- الثورة البلشفية 1917:

الأسباب: شهدت روسيا قبل الحرب العالمية الأولى حالة من التخلف والإستبدادية الملكية، إذ تسيطر الشعب مجموعة من كبار ملاك المصانع والأراضي والعقارات، وعلى رأسهم أكبر مالك على الإطلاق وهو القيصر الروسي الذي كان يحكم بالتحالف مع الرأسماليين. وانعكست تلك الحالة على أوضاع الشعب وخاصة الطبقة العاملة، فالعمال داخل المصانع عانوا وطأة الإستغلال من قبل الرأسماليين، وأمام المصانع اصطف جيش هائل من طالبي العمل جعلهم الفقر على إستعداد لقبول أي عمل مقابل أجر زهيد، وإن كان لا يكفي لتلبية متطلبات الحياة الأساسية، أما الفلاحون فعانوا هم الآخرون من إستغلال كبار ملاك الأراضي والعقارات، وكانوا بمثابة عبيد حاصرتهم السلطات بقيود تشريعية أجبرتهم على عدم مغادرة القرى والخضوع لملاك الأراضي للعمل بها.

202- <https://bo7ooth.info/2019/05/12/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%D9%88%D9%86%D8%AA%D8%A7>

203- ضياء حسني، تناول السينما للثورات... حالة الثورة الفرنسية 1871 ، مجلة الديمقراطية «الأهرام»، مقال على موقع

<http://democracy.ahram.org.eg>

204- ألبير، سوبول: تاريخ الثورة الفرنسية، 1989، ص196.

205- www.l'internaute.com:unerévolutiontachée de sangng

في ظل هذه الظروف، لم يكن أمام الشعب سوى الثورة على هذا الإستبداد وسوء الأوضاع المعيشية، فانطلقت شرارة الثورة في 22 يناير 1905، وأُطلق على هذا اليوم (يوم الأحد الدامي)، حيث خرج آلاف العمال في مسيرة إلى قصر القيصر يلتزمون ظروف عمل أفضل، لكن الملكية القيصرية استطاعت قمعها بالقوة عبر إطلاق النار عليهم، فقتل وأصيب الكثيرون، وانتهى الأمر بالهزيمة، بالرغم من هذه الهزيمة، فإنه لا يمكن إغفال ما أظهرته تلك الثورة من قدرة العمال والفلاحين على التنظيم والمطالبة بحقوقهم، وهو ما تكرر بالفعل بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى⁽²⁰⁶⁾.

المسار: مع دخول روسيا الحرب، وجد الشعب نفسه غارقاً في حرب تعود عليه بالخسائر في ملايين الأرواح والأموال، وعمت حالة إستياء كبيرة داخل البلاد، إذ إنه على مدى ثلاث سنوات (1914-1917) قتل ما يقارب مليوني جندي روسي وأصيب ما يقارب خمسة ملايين، وأغلقت عشرات المصانع أبوابها بسبب إنعدام الوقود والكهرباء، فتفاقمت البطالة والفقر، فبدأت حالة من الإضراب بدأت في بتروجراد (العاصمة الروسية آنذاك)، وتحولت خلال ثلاثة أيام إلى ثورة في وجه القيصر نيقولا الثاني والذي قابلها بالقمع كما هو المعتاد.

لكن ما حدث هذه المرة أن قرر المحتجون البلاشفة التوجه إلى الجنود لتأييد الثورة، وظهرت بالفعل حالة تمرد ضد القيصر بين صفوف الجيش بعد رفض العديد من الجنود إطلاق النار على الشعب، وسرعان ما تحول الجيش كله ضد القيصر، مما اضطره في 3- من مارس 1917 إلى التنازل عن العرش لأخيه ميخائيل والذي رفض العرش دون أن يتربع عليه يوماً واحداً.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحرب العالمية الأولى بالرغم من دورها في الدفع نحو الثورة لكنها لم تكن العامل المطلق وراءها، فالثورة يستحيل أن تقع دون توافر الحالة الثورية المبدئية ودون وجود أزمة قومية عامة، أي دون وجود تلك الحالة

206 - لمزيد من التفاصيل أنظر:

- رمزي المنياوي: ثورات غيرت وجه العالم، دار الكتاب العربي، دمشق، الجزء الأول .

- ضياء حسني، تناول السينما للثورات، مرجع سابق.

التي تعجز فيها الطبقة المستبدة عن إدارة شؤون البلاد، وترفض بها الطبقات الدنيا من المجتمع استمرار أوضاعهم المتدهورة، وهذا الأمر لا يظهر فجأة بل هو نتيجة لمراحل طويلة من تطور المجتمع، وبذلك فالحرب هنا عجلت من انطلاق الحالة الثورية وكانت أحد العوامل الهامة بها وليست العامل الرئيسي بها⁽²⁰⁷⁾.

النتائج:

1. تم اقرار مجلس مفوضي الشعب كأساس للحكومة الجديدة.
2. قام مجلس مفوضي الشعب بإقرار سلسلة من الإعتقالات من زعماء المعارضة والحزب الإشتراكي الثوري، وتم حبسهم بقلعة بولس وبطرس.
3. تم إطلاق مجموعة من المراسيم وتشمل:
 - أ- مرسوم صدق على أعمال الفلاحين الذين استولوا على الأراضي في جميع أنحاء روسيا وإعادة توزيعها فيما بينهم البلاشفة، واعتبروا أنفسهم تمثيل تحالف العمال والفلاحين.
 - ب- تأميم جميع البنوك الروسية.
 - ج- صودرت الحسابات المصرفية الخاصة التبرؤا من جميع الديون الخارجية.
 - د- تم إصلاح الأجور بمعدلات أعلى مما كان عليه خلال الحرب،⁽²⁰⁸⁾ فلم تكن «الثورة الروسية» روسية فقط، ولم تكن مجرد ثورة، كانت أيضاً لحظة ميلاد الأمم الحديثة.⁽²⁰⁹⁾
- 4- قضت الثورة الروسية 1917 على الحكم القيصري الإستبدادي إذ فتحت باب البشائر لنظام جديد سعى لتحقيق العدالة والحرية، وكانت مصدر إلهام الثوريين في كل مكان.

207- <https://www.ida2at.com/change-world-story-bolshevik-revolution-russia/>

208- https://www.marefa.org/%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9_%D8%A3%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%A8%D8%B1#.D8.A7.D9.84.D9.86.D8.AA.D8.A7.D8.A6.D8.AC

209- <https://www.ida2at.com/story-russian-revolution-changed-shape-world/>

5- تعد ثورة 1917 أول ثورة اشتراكية منتصرة في العالم، سعت للقضاء على الإمبريالية وتغيير النظام الاجتماعي لصالح روسيا.

6- نمو قوة روسيا على الساحة الدولية حتى صارت قوة عالمية.

7- بروز الإتحاد السوفيتي كأقوى منافس على الساحة الدولية الساعية لنشر الاشتراكية.⁽²¹⁰⁾

4- الثورة الصينية 1946:

الأسباب: شكلت الثورة الصينية، بالنسبة للماركسيين، ثاني أعظم حدث في التاريخ البشري، بعد ثورة 1917 البلشفية، حيث تمكن ملايين البشر، الذين كانوا حتى ذلك الحين مجرد عبيد للإمبريالية، من إسقاط الإستغلال الإمبريالي والرأسمالي المذل، ودخلوا مسرح التاريخ العالمي. كانت الثورة الصينية الأولى، لسنة 1925-1927، ثورة بروليتارية حقيقية، لكنها أجهضت بسبب سياسات ستالين وبوخارين الخاطئة، التي رهنت الطبقة العاملة الصينية بقاطرة ما يسمى البرجوازية الديمقراطية، تحت قيادة تشانغ كاي تشيك، حيث تم تزويد الحزب الشيوعي في حزب الكومينتانغ البرجوازي، بل قام ستالين بدعوة تشانغ كاي تشيك ليصبح عضواً في اللجنة التنفيذية للأمم المتحدة الشيوعية، قادت هذه السياسة الكارثية إلى هزيمة رهيبة سنة 1927، عندما نظم (البرجوازي الديمقراطي) تشانغ كاي تشيك مجزرة ضد الشيوعيين في شنغهاي، وكان السحق الذي تعرضت له الطبقة العاملة الصينية محدداً لطبيعة الثورة الصينية التالية، إذ فر من تبقى من مناضلي الحزب الشيوعي إلى البوادي، حيث بدؤوا ينظمون حرب عصابات على أساس جيش الفلاحين، وقد غير هذا بشكل جوهري من مسار الثورة.⁽²¹¹⁾

ثم حلت الثلاثينيات بذكرياتها العصبية على الصينين، حيث دخلت القوات اليابانية إلى المقاطعات الصينية وبدأت في أعمال القتل في كل من قابلوهم حينها،

210- قاسم مدينة، ومعيزي مبروكة، الثورة الروسية وتطور الإتحاد السوفيتي، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي، 2016.

211- <https://www.marxist.com/chinese-revolution-1949-one-arabic.htm>

وكانت مذبحة نانجينج هي أشهر مذبحة شهدتها الحرب اليابانية الصينية، وبعد أن بدأت تلك الحرب عرض كل من الشيوعيين بقيادة ماو سي تونج والقوميين بقيادة شيانج كاي شينج التحالف تحت راية القوميين لمواجهة الغزو الياباني، لكن التحالف كما ترويه أدبيات وسجلات تلك المعارك كان صورياً بالكلية، فالتحالف كان مجرد اسم أعلنه الطرفان، لكن كلاً منهم في النهاية يرفع سلاحه ويطلق النيران صوب اليابانيين.

وكانت نهاية الحرب العالمية بداية لظهور الأجنداث الخارجية بصورتها الفجة داخل المعسكرات المتنازع عليها بين العملاقين الكبيرين أمريكا والإتحاد السوفيتي، فقدم ستالين مجموعات ضخمة من المقاتلين من الجيش الأحمر لمساندة قوات ماو سي تونج، في مواجهة القوميين الذين قررت الولايات المتحدة دعمهم مالياً وعسكرياً، ليدخل الصراع الأهلي مرحلة جديدة في تاريخ الصين، حيث بدأت حرب أهلية طويلة المدى منذ العام 1946 وانتهت عام 1949.

واعتمد الشيوعيون في تلك المواجهة على عنصر هام أغفله القوميون والولايات المتحدة، وهو الجانب الدعائي للعامة، والذي كان بمثابة الدرس الأهم في تلك المواجهة، والذي استوعبته الولايات المتحدة فيما بعد، حيث نشر الشيوعيون بين العامة كافة أن نجاح الشيوعية في معركتها القادمة ستكون مقدمة لحصول جميع المزارعين الفقراء على نصيب من الأراضي الزراعية التي يمتلكها أغنياء المدن، فكانت تلك واحدة من أهم العوامل التي جذبت العامة لمساعدة الشيوعيين في مواجهاتهم⁽²¹²⁾.

المسار:

أسفرت نهاية الحرب العالمية الثانية عن تقوية موقع الإمبريالية الأمريكية والنظام الستاليني في روسيا، وكانت المواجهة الحتمية بينهما قد صارت واضحة قبل حتى نهاية الحرب، فشنت القوات السوفييتية العملية الهجومية الإستراتيجية لضرب القوات اليابانية هناك وعلى طول الحدود الصينية المنغولية، وفي حملة

212- <https://www.ida2at.com/how-china-became-communist/>

باهرة تمكنت القوات السوفييتية من سحق الجيش الياباني والإستيلاء على منشوريا.

إلا أن هذه الهزيمة كانت عاملاً حاسماً في استسلام اليابان وانتهاء الحرب العالمية الثانية، كما أنها كانت عنصراً هاماً في حسابات واشنطن في آسيا، فقد خافت الإمبريالية الأمريكية من احتمال زحف الجيش الأحمر على الصين، ودخول اليابان نفسها، مثلما كان قد فعل في أوروبا الشرقية، وفي النهاية استسلمت اليابان للولايات المتحدة بعدما قامت هذه الأخيرة بإلقاء قنابل نووية على هيروشيما وناغازاكي، كان الهدف الرئيسي من وراء استهداف هاتين المدينتين هو إعطاء الدليل لستالين على أن الولايات المتحدة الأمريكية قد صارت تمتلك الآن سلاحاً جديداً ورهيباً.

بموجب الاستسلام الغير المشروط لليابان، الذي أملتته الولايات المتحدة، كان على القوات اليابانية أن تستسلم لقوات تشانغ كاي تشيك، وليس لقوات الشيوعيين، في المناطق الصينية المحتلة، والسبب الذي جعل القوات اليابانية في منشوريا تستسلم للإتحاد السوفيتي هو، بكل بساطة، عدم وجود أية قوات للكومينتانغ هناك، وأمر تشانغ كاي تشيك القوات اليابانية بأن تبقى في مكانها من أجل استقبال قوات الكومينتانغ وألا تستسلم للشيوعيين.

وبينما كانت الحرب مستمرة، طالب ماو تسي تونغ الوطنيون بالموافقة على إقامة حكومة ائتلافية حيث وقع مع حكومة تشانغ كاي تشيك معاهدة صداقة وتحالف صينية-سوفياتية، آنذاك أبلغ ستالين الشيوعيين الصينيين بأنه ليس لتمردهم «أي معنى» وأنه ينبغي عليهم الانضمام إلى حكومة تشانغ ويحلوا جيشهم، في النهاية فشلت المفاوضات، واستمرت الحرب الأهلية، لم يقدم الإتحاد السوفيتي سوى دعم محدود لجيش التحرير الشعبي، بينما دعمت الولايات المتحدة القوات الوطنية بمساعدات وتجهيزات عسكرية تقدر قيمتها بمئات ملايين الدولارات.

وهكذا كانت بذور الصراع الصيني- السوفييتي موجودة منذ البداية: إنه لم يكن صراعاً إيديولوجياً، كما كان يزعم غالباً، بل مجرد صراع مصالح بين نظامين بيروقراطيين متصارعين، كلاهما يدافع بشراسة عن مصالحه القومية ، ومناطق نفوذه وثرواته وسلطته وامتيازاته، لقد كانت هذه النزعة القومية الضيقة مناقضة بشكل مطلق لروح الأممية البروليتارية الشجاعة التي دافع عنها لينين وتروتسكي⁽²¹³⁾.

لقد شكلت الحرب الأهلية الصينية نموذجاً من الحروب الأهلية الطويلة الأمد والتي غيرت وجه الصين، وعلى الرغم من الخسائر البشرية الكبيرة التي تكبدها هذا الشعب نتيجة تلك الحرب، إلا أنه يسجل للشعب الصيني وعيه ووعي قياداته لاسيما عندما قرر طرفا الحرب (الجيش الأحمر الصيني، الجيش الوطني الصيني) إيقاف الحرب بينهما لمواجهة العدو الياباني الذي غزا بلادهم، ليتفرغوا بعد هزيمة هذا العدو لاستئناف الحرب التي حسمت لصالح الجيش الأحمر الصيني ومن خلفه الحزب الشيوعي الصيني المدعوم من الإتحاد السوفييتي وهزيمة الجيش الوطني الصيني ومن خلفه حزب الكومينتانغ المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية⁽²¹⁴⁾.

النتائج:

1. أعلن رئيس الحزب الشيوعي الصيني ماو تسي تونغ في الأول من شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام 1949 جمهورية الصين الشعبية، وحدد عاصمتها في مدينة بيبينغ التي أعيدت تسميتها بكين.
2. أعلن تشانغ كاي شيك رئيس حزب الكومنتانغ؛ تأسيس جمهورية الصين المؤقتة واستمر في التأكيد بأن حكومته هي السلطة الشرعية الوحيدة في الصين.
3. بعد انتهاء الحرب الأهلية الصينية، اعترف الإتحاد السوفييتي بجمهورية الصين الشعبية بقيادة ماو تسي تونغ.

213-<https://www.marxist.com/chinese-revolution-1949-one-arabic.htm>

214-<https://www.ra2ej.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-chinese-civil-war-337672.html>

4. اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الخامس والعشرين من شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام 1971 بجمهورية الصين الشعبية، وطردت تايوان التي كانت عضواً مؤسساً في الأمم المتحدة وكانت واحداً من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، وسرعان ما تبع ذلك الاعتراف من معظم الحكومات الأخرى بجمهورية الصين الشعبية، بما فيها الولايات المتحدة.

ثانياً: بعض النماذج للثورات الملونة في مطلع الألفية الثالثة:

اجتاحت العديد من دول العالم العديد من الثورات التي تمكنت من قلب الأوضاع رأساً على عقب، من دون الحاجة إلى إراقة نقطة دم واحدة، الثورات الجديدة التي حملت أسماء منسوبة إلى ألوان مختلفة، نسبة إلى الإعلام أو الشعارات أو الرموز التي رُفعت خلالها، وبدأت في ظاهرها أنها تدرن فكرياً جديداً يتناسب ورواج رياح الحرية والديمقراطية والمساواة وحقوق الإنسان بين مختلف دول العالم، وبدأ ظاهرياً أيضاً أنها تحمل في طياتها نماذج يمكن لكثير من الشعوب التي تكتوي بنيران الحكم الديكتاتوري الإقتداء بها، من أجل الخروج من هذا الواقع الذي يقتل الأمل في غد أفضل، ولكن في باطنها فإن تلك الثورات يجمعها هدف واحد وهو تغيير الزعيم غير المنسجم كلياً مع المصالح التجارية والسياسية لرأس المال الأمريكي، ليحل محله زعيم أكثر انسجاماً مع هذه المصالح، زعيم يكون غالباً «تحت السيطرة»، وبالتالي أصبح الحكام الجدد لتلك الدول لا يجمع بينهم أي جامع سوى الوصول إلى السلطة عبر الولاء للإرادة الأمريكية.⁽²¹⁵⁾

هذه الثورات يوجد بينها تشابه في نواح كثيرة، وليس فقط في اتخاذها لوناً ما أو شعاراً، وأول أوجه هذا التشابه يتمثل في ابتعادها عن العنف، وانحيازها إلى الخيار السلمي المتمثل في التظاهر والإضراب، وهو أمر غاية في الذكاء، لأنها بذلك لم تعط مبرراً لمن يمتلك القوة والسلاح لكسرها عند أول مواجهة بينهما، تشابه

215- فيكتور شاينوف، كيف العمل لتدارك تكرار الثورات المخملية؟، دراسة منشورة بمجلة الحوار المتمدن الإلكترونية، 2004/12/17، العدد 1050.

آخر يتمثل في أن تلك الإحتجاجات حدثت من قبل الجماهير دفاعاً عن خيارها الديمقراطي، الذي عبرت عنه في صناديق الإقتراع، ورفضت أن يسلبها أحد إياه تحت أي مبرر، تشابه ثالث يتمثل في أن هذه الثورات خرجت من رحم شعوب لم تعهد نظاماً ديمقراطية، وإنما عانت أنظمة ديكتاتورية رجعية، تتصدى بكل قوة لأي حركة للتغيير، أو دعوة للتحديث والإصلاح، ويبقى تشابه أخير وهو الأهم، وهو أن الدور الأمريكي كان متواجداً بقوة في تحريك ورسم مسار كل تلك الثورات، مستغلاً في ذلك تردّي الأوضاع الداخلية في تلك الدول على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية⁽²¹⁶⁾.

دور الولايات المتحدة في تأجيج الثورات الملونة:

قال ميكيا فيلي في كتابه الأمير: «الشجاعة تنتج السلم والسلم ينتج الراحة والراحة يتبعها فوضى، والفوضى تؤدي إلى الخراب، ومن الفوضى ينشأ النظام، والنظام يقود إلى الشجاعة»، فالفوضى الخلاقة وما يتبعها من دمار خلاق وفق المفهوم الأمريكي، وكأنهم يعيدون للأذهان ما قاله ميكيا فيلي، صاحب مبدأ «الغاية تبرر الوسيلة» تعني السعي الإستباقي نحو تفكيك كل الدول التي يفترض أنها تشكل مصادر تهديد لأمن ومصالح أمريكا في العالم، عندما سقط الإتحاد السوفيتي، توقعت الولايات المتحدة تبعاً لنظرية الدومينو أن السقوط يشمل سقوط كل الموالين للاتحاد السوفيتي، وبالذات في أوروبا الشرقية، فقد ظلت كثير من الأنظمة في دول أوروبا الشرقية تتبنى الأيديولوجية الشيوعية السوفيتية، لذلك أخذت الولايات المتحدة في العمل على تطبيق حروب الجيل الرابع عليها، من خلال مرحلتين:

المرحلة الأولى: زعزعة الاستقرار والاستنزاف:

حيث ركزت الولايات المتحدة جهودها الرئيسية على بث شتي صور الفوضى في دول أوروبا الشرقية، مع افتعال الفتن بشتي أنواعها السياسية، والعرقية، والطائفية، والطبقية، والمهنية، افتعال الأزمات الممنهجة الهامة مع ضمان عدم تجميع قوي الشعب

216- عاطف السعداوي، الدراسات الملونة في آسيا الوسطي، مصر، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2006.

خلف قيادتها بإضعاف القوي السيادية والسلطوية للدول المستهدفة، وهذه المرحلة تستمر إلى نهاية العملية، حيث لا تنتهي بتوقيت زمني معين⁽²¹⁷⁾.

المرحلة الثانية: وهذه المرحلة هي مرحلة حرجة جداً، وإذا وصل إليها بلد فمن الصعب أن يعود هذا البلد كما كان، أو يمكن القول إنه من المستحيل، وهذه المرحلة هي مرحلة الإفشال، أي إفشال الدول، ويتم ذلك بظهور بعض المواقف التي تجعل الدولة تفشل، وهي مرحلة انعزال الإقليم، حيث يتم فيها طبقاً للمخطط الإستراتيجي إيجاد هذا الإقليم وانتقاؤه ببراعة، فمثلاً يوغسلافيا في التسعينيات عندما تم انتقاء الإقليم الذي يبدأ بالانعزال، تم انتقاء أغني الأقاليم، وهو الإقليم الذي يكون له صفة، إما عرقية أو مادية أو اجتماعية أو تاريخية منفصلة عن باقي الدولة أو الاتحاد الذي يتم هذا العمل عليه، بحيث يجعلوا أهل الإقليم يفكرون بشكل أو بآخر في الانفصال أو على الأقل استخدام التمرد المسلح، والتمرد المسلح يمثل مرحلة ما قبل إعلان نية الانفصال⁽²¹⁸⁾.

1- الثورة في جورجيا :

الأسباب: إلغاء المحكمة العليا الجورجية نتائج انتخابات نوفمبر 2003 والتي أسفرت عن فوز كتلتين مواليتين للرئيس بنحو ثلثي مقاعد البرلمان، وحصول الحركة الوطنية بقيادة ساكاشفيلي على 18% فقط من الأصوات، وذلك بسبب ما شابها من تزوير جراء التدخل السافر من قبل شيفرنادزة وحكومته للتأثير على نزاهة نتائجها، بالإضافة إلى محاولات الولايات المتحدة تعزيز هيمنتها على منطقة القوقاز لتحجيم الدور الروسي، وضمان تدفق الإمدادات البترولية الضخمة الموجودة في المنطقة، وفشل الرئيس في التصدي للفساد خاصة بين المقربين منه، إضافة إلى أنه أصبح 60% من الشعب يعيشون تحت خط الفقر، وصارت الرشوة وباء يجتاح أرجاء البلاد، بينما انهارت المرافق والخدمات.⁽²¹⁹⁾

217- إسماعيل مقلد: التغيرات في أوروبا الشرقية إلى أين؟، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد 17، 1989.

218- على محمود: الثورات الملونة والنسخة التجريبية لحروب الجيل الرابع في أوروبا الشرقية والوسطى، مصر، الإسكندرية: دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، ط 1، 2019، ص 15.

219- عاطف السعداوي: الدراسات الملونة في آسيا الوسطى، مصر، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية،

المسار: وقد أسفرت الأزمة وما تلاها من تصاعد درامي للأحداث، إلى تغيير قمة السلطة بانقلاب مدني، أطلق عليها ساكاشفيلي «ثورة بيضاء»، وذلك بعد أكثر من 17 يوماً من الإحتجاجات الشعبية المتواصلة، والتي اتخذت منحني خطير بعد أن تحولت إلى ما يشبه العصيان المدني، وصل ذروته بدخول البرلمان عنوة، ومنع شيفارنادزة من إلقاء كلمته الإفتتاحية، وإجباره على الهرب منه، ثم اضطراره في النهاية إلى الإستقالة استجابة للضغوط المختلفة، وبعد تخلي أقرب مستشاريه والحرس الوطني عنه، وبقاء الجيش على الحياد، فكسبت المعارضة معركة الشرعية بالوصول إلى السلطة، ليس بفوز مباشر عبر صناديق الإقتراع، رغم أنها استحقته باعتراف وزراء ومستشارين لشيفارنادزة صراحة بأن التزوير شاركت فيه جميع القوى السياسية، وشمل عملية الإقتراع وفرز الأصوات.

النتائج: انتهت المظاهرات التي شهدتها جورجيا بإعلان الرئيس الجورجي إدوارد شيفرنادزة استقالته من منصبه في 2003/11/13، وإعلان ميخائيل ساكاشفيلي زعيم المعارضة أن نينو بوردجانادزة رئيسة البرلمان المنتهية ولايتها ستكون رئيساً للبلاد مؤقتاً لحين إجراء انتخابات رئاسية قرر البرلمان الجورجي إجرائها في 2004/1/4.⁽²²⁰⁾

2- الثورة في أوكرانيا :

الأسباب: جذبت انتخابات الرئاسة الأوكرانية أنظار العالم، بسبب الجدل الداخلي بين المرشحين حول نزاهة الإنتخابات والتي أثارت غضب بعض التيارات القومية الأوكرانية والعسكريين التي كانت تستهدف التخفيف من العبء المادي لهذه الترسانة الضخمة من الأسلحة النووية والتقليدية، والسعي لتوجيه الجزء الأكبر من موارد الدولة للتنمية والإصلاح الاقتصادي، إلى إن فشل كان حليف كوتشوما، حيث انخفض الناتج القومي الإجمالي الداخلي في السنوات الخمس السابقة على الإنتخابات بنسبة 54%، وتقلص نمو الاقتصاد السنوي إلى 4%، ووصلت معدلات التضخم إلى 40%، والبطالة إلى 9%، وتفاقمت الديون الخارجية حتي وصلت 10.9

220 - إسكندر كفوري، دراسة منشورة بموقع البلد أون لاين، بتاريخ 11 نوفمبر 2005.

بليون دولار في أكتوبر 1998، وانتشر الفقر ليصبح نحو 60% من سكان أوكرانيا تحت خط الفقر، كما انتشر الفساد في معظم الإدارات الحكومية، ناهيك عن الصور المأساوية التي تناقلتها وسائل الإعلام الغربية عن البؤس والحرمان الذي يعيشه الأوكرانيون، وبدأت تتزايد في أوكرانيا الحركات والتيارات السياسية التي تحمل حنيناً جارفاً للماضي الشيوعي في بعده الاجتماعي والاقتصادي، ومع ذلك تمكن كوتشوما من الفوز مرة أخرى بمنصب الرئاسة تنتهي بنهاية عام 2004، وقد أجمع أكثر من 92 مراقباً دولياً على أن هذه الانتخابات كانت بعيدة كل البعد عن النزاهة والضوابط الديمقراطية، إلا أن ترحيب الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي، ناهيك عن استسلام المرشحين المنافسين، حال دون حدوث أية أزمة سياسية بشأن هذه الانتخابات، وقد أيدت فرق المراقبين الدوليين من منظمة الأمن والتعاون، واليابان، والمعهد الديمقراطي الأمريكي اتهامات يوشينكو بتزوير الانتخابات، بالإضافة إلى منع قوات الأمن وبعض رؤساء لجان هذه المراكز المؤيدين لمرشح المعارضة من الإدلاء بأصواتهم مما أثار غضب الجماهير.

المسار: اتجهت الأوضاع في أوكرانيا عقب رفض مرشح المعارضة يوشينكو لنتيجة الانتخابات نحو وقوع أزمة دستورية وسياسية كبرى في البلاد، خاصة بعد لجوء مرشح المعارضة إلى استخدام الأدوات والآليات السياسية والدستورية القائمة لإلغاء نتيجة هذه الجولة، وإعادة الانتخابات مرة أخرى، وساندته في ذلك الضغوط الإقليمية والدولية التي مارستها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان الراضة لعمليات التزوير في التصويت وفرز الأصوات، واستخدام مرشح المعارضة لأسلوب الضغوط الشعبية والمحلية، طالب يوشينكو أنصاره بالخروج للشارع، ومحاصرة مقار اللجنة المركزية الوطنية للانتخابات، ورئيس الحكومة والبرلمان، ولبي عشرات الآلاف من المواطنين الأوكرانيين هذا النداء الذي استحث رغبتهم في الديمقراطية وحكم القانون، ورفضهم لتزوير إرادة الناخبين، وانضم لهذه المظاهرات عدد من حكام الولايات والأقاليم الأوكرانية، وفي 27 نوفمبر 2004 اتخذ البرلمان الأوكراني في جلسة طارئة لبحث الأزمة عدة قرارات، منها: بطلان

الانتخابات الرئاسية التي جرت في 21 نوفمبر 2004، لأنها فشلت في أن تعكس إرادة الناخبين، وسحب الثقة من اللجنة المركزية للانتخابات، وسحب الثقة من يانكوفتش باعتباره رئيساً للوزراء، ومطالبة الرئيس كوتشوما بتعيين من يحل محله، واقتراح تعديل الدستور بما يضمن تقليل صلاحيات رئيس الجمهورية لمصلحة رئيس الوزراء والبرلمان.

النتائج: قامت المحكمة العليا الأوكرانية بدراسة للشكاوى التي قدمتها فرق مراقبة الانتخابات والمعارضة وانتهت المحكمة إلى إعلان عدم صحة نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، وبطلان إعلان فوز يانكوفتش، وتقرر إعادة الجولة الثانية من الانتخابات في 26 ديسمبر 2004، وفي 26 ديسمبر 2004، توجه الناخبون للمرة الثالثة خلال شهرين للإدلاء بأصواتهم، وأعلنت اللجنة الانتخابية حصول مرشح المعارضة فلاديمير يوشينكو على 53.99% من الأصوات مقابل 44.19% من الأصوات لمنافسه يانكوفتش.

3- الثورة في قيرقيزيا:

الأسباب: أتت ثورة قيرقيزيا بعد ثلاثة أشهر فقط من ثورة أوكرانيا البرتقالية، و16 شهراً بعد ثورة الورود في جورجيا، وفي الحالات الثلاث جميعاً أسقطت مظاهرات سلمية في الشوارع ضد انتخابات مزورة لأنظمة فاسدة فاقدة الصلة بالواقع.

المسار: بدأت الاعتراضات على الانتخابات في جنوب قرغيزستان الفقير المسلم، ووصلت إلى ذروتها في الإستيلاء على مدينتين رئيسيتين، وأسس زعماء المعارضة دوريات مشتركة مع الشرطة، ووعدوا بأن يرسلوا حمولة حافلات من المتظاهرين عبر الجبال، وإلى بيشكيك، ولم تعد الحكومة لديها السلطة للسيطرة على الشعب، في خلاص تلك الليلة أغرق معظم بيشيك بمنشورات تحمل نداء بالخروج في اليوم التالي للزحف على البيت الأبيض ضد أكاييف، وفي موجة ضخمة تفوقوا على قوات مكافحة الشغب.

النتائج: في خلال ساعتين كان سجين قرغيزستان السياسي الحقيقي، زعيم حزب أرناميسفيلكس كولوف وهو وزير داخلية سابق، قد أطلق من السجن، ونقل للبيت الأبيض حراً للمرة الأولى منذ عام 2000، وهرب الرئيس عسكر أكاييف من البلاد إلى روسيا⁽²²¹⁾.

ومن الملاحظ أن التركيبة السكانية لقرغيزستان تجعل إمكان وجود رابطة قومية أو وطنية تحدد بها هويتها أمر بالغ الصعوبة، ذلك في ظل التوتر العرقي الناجم بسبب ما يعتقد أنه تحيز لصالح المتحدثين باللغة القرغيزية، وخشية من روسيا من أن يكون هذا النجاح لطرف غير مرغوب به جعلها تتحرك لإجهاض أي محاولة لتحريك هذا الشعب من أجل التغيير، والأطراف التي يمكن أن يكون لها دور في ذلك هي أمريكا من جهة وحزب التحرير من جهة ثانية⁽²²²⁾.

4- الثورة في إلي لبنان 2005:

الأسباب: أدى إغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري في 14 فبراير 2005 إلى اندلاع احتجاجات ضخمة، وتظاهرات شعبية، خصوصاً في العاصمة بيروت طالب من خلالها المحتجون بإنهاء الوجود السوري في لبنان (الذي استمر 29 عام تحكّم خلالها النظام السوري بمفاصل الحياة السياسية والاقتصادية) وتنظيم انتخابات نزيهة، ومعرفة قتلة الحريري، وأطلق على هذه التظاهرات اسم ثورة الأرز، وقبيل اندلاع الثورة ، كان البلد يسير في اتجاه انحداري على كل المستويات. فالحكومة غير متجانسة، وتفجرت الأزمة الاقتصادية من خلال فقدان العملة الصعبة من الأسواق، وانتشار الفساد والنهب والفضائح التي طالت كل المرافق والإدارات الرسمية، كانت البلاد مهيأة لانفجار الغضب الشعبي، ليندفع اللبنانيون بعدها إلى الشارع في ثورة عارمة⁽²²³⁾.

221- عاطف السعداوي: الدراسات الملونة في آسيا الوسطي، مرجع سابق.

222- أحمد دياب: تعثر الثورات الملونة، مجلة الديمقراطية، 2006.

223- <https://alqabas.com/article/5735969-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-2019-%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%A7%D8%B1>

المسار: اندلعت الثورة في لبنان واشترك فيها كبار السياسيين والصحفيين اللبنانيين استناداً إلى قرار مجلس الأمن 1559، الصادر في 2 من أيلول من عام 2004، والقاضي بانسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان، فقد أدت هذه التظاهرات إلى ضغوط دولية كبيرة، خاصةً من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على النظام السوري، لسحب قواته من لبنان، وإنهاء تحكمه في الحياة السياسية والاقتصادية، وسمي الانسحاب السوري من لبنان بالإستقلال الثاني، ثم ألقى الرئيس الأسد خطاباً في مجلس الشعب السوري، في 5 من آذار عام 2005، قال فيه إن الانسحاب من لبنان هو أمر بدأ فيه منذ عام 2005، نافياً أن يكون الانسحاب نتيجة التظاهرات أو بسبب الضغوط الدولية⁽²²⁴⁾.

النتائج : وفي 2019 عام سقطت حكومة الحريري تحت الضغط الشعبي بعد إثني عشر يوماً من انتفاضة 17 أكتوبر 2019، وفي منتصف الشهر نفسه، اندلعت في لبنان حرائق التهمت مساحات كبيرة جداً من الأراضي الحرجية، وسط تقاعس وتقصير من الأجهزة الرسمية التي تقاذفت كالعادة المسؤولية عن هذا الأمر فيما بينها⁽²²⁵⁾.

5- الثورة في إيران :

1- تمثلت أهم الأسباب في وقوع عدد من الأزمات وهي:

-أزمة الهوية: وتعني أن المواطن في إيران لا يتمتع بالفردية والإستقلالية، كما أن القوميات الأخرى لم تُعطَ مجالاً للظهور، بل جرى قمعها.

- أزمة بناء الدولة: أي إن الدولة في أذهان الإيرانيين تحمل تعريفاً يشبه تعريف القبيلة والدين، ولكن التعريف الحقيقي للدولة بمعنى حاكمية الإنسان لم يتشكل في إيران حتى الآن.

-أزمة بناء الحكومة: تتلخص هذه الأزمة في أن الحكومة لم تتمكن من إدارة الشعب بطموحاته، أي إن الدولة كان من المفترض أن تهتم بأفراد المجتمع كافة، ولا تتدخل في حياتهم، وألا تعمل على إضعافهم يوماً بعد الآخر.

224-<https://www.enabbaladi.net/archives/296954>

225-<https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Lebanese-Uprising.aspx>

-أزمة المشاركة: وهي أزمة نتجت عن كون الدولة هي المالكة للمواطنين وليس العكس، وهنا يمكن الاعتقاد على نطاق أوسع أن الأوضاع الحالية هي نتيجة للقرارات التي اتخذها المجتمع بنفسه.

-أزمة الرفاهية: وهذا الموضوع يشتمل على صناعة الثروة وتوزيعها.

2- حشدت المعارضة في شوارع العاصمة طهران قرابة خمسة ملايين متظاهر رفعوا «الشعارات الخضراء» متهمين السلطات بتزوير الانتخابات لصالح نجاد، وجاءت المظاهرات بعد تشكيك المعارضة في نزاهة الانتخابات واتهام النظام بتزويرها وخرج مئات الآلاف للإحتجاج على النتائج والمطالب بعدم الاعتراف بنتائجها.

المسار: ردت السلطات الإيرانية بنفي تهمة التزوير، ودشنت حملة اعتقالات واسعة شملت في بدايتها مائة من قيادات الحركة الإصلاحية، بينهم صحفيون ونشطاء ومحامون وسياسيون مؤيدون للإصلاح، بمن فيهم محمد رضا خاتمي شقيق الرئيس السابق محمد خاتمي وزهراء إشراقي حفيدة الخميني، كما أصدرت قراراً يحظر على الصحف ووكالات الأنباء الإيرانية نشر أسماء وصور وأخبار قادة الحركة الخضراء، ومنعت وسائل الإعلام الأجنبية وخاصة الغربية من تغطية الأحداث.

وإثر تطورات خروج الشارع والإشتباكات التي وقعت بين المحتجين -الذين أحسنوا توظيف مواقع التواصل الاجتماعي (تويتر وفيسبوك) في تحفيز الشارع- وقوات حماية الثورة المعروفة بـ «الباسيج» وأدت إلى مقتل حوالي 70 متظاهراً؛ بدأت تبرز سيطرة السلطة المركزية الواقعة أصلاً في قبضة المرشد الأعلى علي خامنئي بموجب الدستور والهيمنة الفعلية.

ففي 3 سبتمبر 2009؛ صرح مساعد الشؤون السياسية في الحرس الثوري الإيراني العميد يد الله جواني بأن البلاد «دخلت فعلاً ساحة الحرب الناعمة»، مشيراً لما وصفه بـ«الدعم الأميركي والإسرائيلي السافر لموسوي» بعد الانتخابات،

وأكد جواني أن «الحرس الثوري لن يسمح لأي تيار أو مجموعة بتجاوز مبادئ الثورة»، كما هدد قائد الشرطة إسماعيل أحمددي أنصارَ موسوي بـ«معاملة قاسية إذا شاركوا في مسيرات غير شرعية».⁽²²⁶⁾

أما عن رد الفعل الأمريكي، فقد تأخر كثيراً لشهور حين وصل قمع التظاهرات لذروته في ديسمبر 2009 أي بعد نحو 6 أشهر من إندلاع الإحتجاجات، وأصدر البيت الأبيض بيان يندد فيه بالقمع العنيف وغير العادل بحق مدنيين يطالبون بممارسة حقوقهم في إيران.

وفي يوليو انطلقت تظاهرات في نحو 100 مدينة بدول العالم تندد بخروقات حقوق الإنسان في إيران، والتعبير عن الدعم للمعارضة، وكانت أضخم المظاهرات في السويد التي تضم جالية إيرانية كبيرة تقدر بـ 80 ألف شخص، كما انطلقت مظاهرات في العاصمة الدماركية كوبنهاجن وفي أمستردام وفي لندن وجنيف وفيينا وأستراليا⁽²²⁷⁾.

النتائج:

1- جاء رد الفعل الأمريكي على تظاهرات 2017 أكثر وضوحاً منه في 2009، حيث قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عبر تويتر، إن الأنظمة القمعية لا يمكن أن تستمر إلى الأبد، وسيأتي اليوم الذي يواجه فيه الشعب الإيراني خياراته، وأنه على الحكومة الإيرانية احترام حقوق شعبها، بما في لك حق التعبير، فالعالم يراقب⁽²²⁸⁾.

2- عمل النظام على قمع الاحتجاجات من خلال أربع سياسات، وهي:

— تجنب استخدام القوة المميتة على نطاق واسع.

226- الحركة-الخضراء-الإيرانية-ثورة-شعبية /24/10/2016/

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events>

227-<https://www.alarabiya.net/ar/iran/2018/01/01/%D9%85%D9%86-2009-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85>

228-<https://www.youm7.com/story/2017/12/31/%D9%83%D9%8A%D9%81-3580138>

- التشديد على الاشتباكات وجهاً لوجه لتخويف المعارضين من ذوي القلوب الضعيفة.
- استهداف كبار زعماء المعارضة بالإقامة الجبرية والعزل لمدة غير محددة.
- كسر الروح المعنوية للمتظاهرين وحماستهم من خلال الاعترافات المتلفزة والتعذيب والإهانات الجنسية، والإفراج السريع عن المحتجزين ليتمكنوا من إخبار الآخرين عن المعاملة الوحشية التي تعرضوا لها⁽²²⁹⁾.

ثالثاً: الثورات في مصر الحديثة والمعاصرة :

1- الثورة العربية:

أهم الأسباب: التزدي الاقتصادي والاجتماعي للفلاحين، وكثرة الديون الخارجية بالإضافة إلى منع المصريين من الترقى في الجيش وتولي المناصب⁽²³⁰⁾، كذلك سوء الأحوال الاقتصادية، وزيادة التدخل الأجنبي في شئون مصر، ومعاملة المصريين معاملة قاسية.

المسار: في 9 سبتمبر 1881 اندلعت الثورة العربية، وشملت جميع فئات الشعب، وشارك الشعب بكامل طوائفه بقيادة عرابي، الذي أعلن مطالب الشعب للخديوي توفيق وهي: زيادة عدد الجيش المصري إلى 18 ألف جندي، وتشكيل مجلس شورى النواب على النسق الأوروبي، وعزل وزارة رياض باشا، واستجاب الخديوي لمطالب الأمة، وعزل رياض باشا وعهد إلى شريف باشا بتشكيل وزارة جديدة، وكان محمود سامي البارودي وزيراً للحريية بها، وسعي لوضع دستور للبلاد، ونجح في الإنتهاء منه وعرضه على مجلس النواب الذي أقر معظم مواده، ثم عصف بهذا الجهد تدخل إنجلترا وفرنسا في شئون البلاد بإرسال مذكرة مشتركة في 7 يناير 1882، والتي أعلننا فيها مساندتهما للخديوي.

229- محمد محسن أبو النور، إيران بين حركتين احتجاجيتين، دراسة، 2019، مركز المسار للدراسات والبحوث، على الرابط:

<https://www.almesbar.net/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%AA%D9%8A%D9%86-2009-%D9%882017/>

230- سلامة موسى: كتاب الثورات، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012، ص104.

وتأزمت الأمور، وتقدم شريف باشا باستقالته في 2 فبراير 1882 م، بسبب قبول الخديوي تلك المذكرة، وتشكلت حكومة جديدة برئاسة محمود سامي البارودي، وشغل عرابي فيها منصب وزير الحربية، فأعلنت الدستور، وسميت هذه الوزارة باسم «وزارة الثورة» لأنها حققت رضا الشعب والجيش كليهما، غير أن عرابي بقي في منصبه بعد أن أعلنت حامية الإسكندرية أنها لا تقبل بغير عرابي ناظرًا للجهادية، فاضطر الخديوي إلى إبقائه في منصبه، وتكليفه بحفظ الأمن في البلاد.

دعت الدول الأوروبية إلى عقد مؤتمر الآستانة للنظر في المسألة المصرية وتطورها، استمر المؤتمر في عقد جلساته، وأصدرت الدول المشاركة قراراً تعهدت فيه بعدم تدخلها في شؤون مصر، ولكن اقترح مندوب إنجلترا أن تضاف إلى التعهد عبارة «إلا للضرورة القصوى»، وأعلنت إنجلترا تشككها في قدرة الحكومة الجديدة على حفظ الأمن، وبدأت في اختلاق الأسباب للتحرش بالحكومة المصرية وإيجاد الذريعة لغزو مصر، فانتهزت فرصة تجديد قلاع الإسكندرية وتقوية استحكاماتها، وإمدادها بالرجال والسلاح، وأرسلت إلى قائد حامية الإسكندرية إنذاراً في 10 يوليو 1882 م، بوقف عمليات التحصين والتجديد، وإنزال المدافع الموجودة بها خلال 24 ساعة وإلا فسيتم ضرب الإسكندرية بالمدافع.

ولما رفضت الحكومة المصرية هذه التهديدات، قام الأسطول الإنجليزي في اليوم التالي بضرب الإسكندرية وتدمير قلاعها وتدمير أجزاء من أحياء الإسكندرية، واضطر أحمد عرابي إلى التحرك بقواته إلى كفر الدوار، وإعادة تنظيم جيشه، وبدلاً من أن يقاوم الخديوي المحتلين، استقبل في قصر الرمل بالإسكندرية الأميرال بوشامب سيمور قائد الأسطول البريطاني، وانحاز إلى الإنجليز، أرسل الخديوي إلى أحمد عرابي في كفر الدوار يأمره بالكف عن الاستعدادات الحربية، ويحمله تبعة ضرب الإسكندرية، ويأمره بالمثول لديه في قصر رأس التين؛ ليتلقى منه تعليماته، ورفض عرابي الإنصياح للخديوي بعد موقفه من ضرب الإسكندرية، وبعث إلى جميع أنحاء البلاد ببرقيات يتهم فيها الخديوي بالانحياز إلى الإنجليز، ويحذر من إتباع أوامره، وقام العمدة في جميع قرى مصر بجمع ما يستطيعون من الرجال والسلاح لدعم الدفاع عن البلاد، حتى استطاعوا تكوين جيش المقاومة، كان رد فعل الخديوي على هذا القرار هو عزل عرابي من منصبه، وتعيين عمر لطفي محافظ الإسكندرية بدلاً منه، ولكن عرابي لم يمثل

للقرار، واستمر في عمل الاستعدادات في كفر الدوار لمقاومة الإنجليز، وبعد انتصار عرابي في المعركة، أرسل عرابي إلى يعقوب سامي إلى عقد اجتماع للجمعية العمومية للنظر في قرار العزل.

النتائج:

حدثت معركة التل الكبير في 13 سبتمبر 1882م، واستغرقت أقل من 30 دقيقة، حيث فاجئ الإنجليز القوات المصرية المتمركزة في مواقعها منذ أيام والتي كانت نائمة وقت الهجوم، وألقي القبض على أحمد عرابي قبل أن يكمل ارتداء حذائه العسكري، وواصلت القوات البريطانية تقدمها السريع إلى الزقازيق حيث أعادت تجمعها ظهر ذلك اليوم، ثم استقلت القطار سكك حديد مصر إلى القاهرة التي استسلمت حاميتها بقيادة «خنفس باشا» قائد قلعة صلاح الدين عصر نفس اليوم، وكان ذلك بداية الاحتلال البريطاني لمصر الذي دام 74 عاماً.

وفي 3 ديسمبر 1882م انعقدت محاكمة أحمد عرابي بتهمة الخيانة وعصيان الخديوي، وزملائه، وقضت المحكمة بإعدامهم، وتم تخفيف الحكم بعد ذلك مباشرة، بناء على اتفاق مسبق بين سلطة الاحتلال البريطاني والقضاة المصريين، إلى النفي مدي الحياة إلى جزيرة سريلانكا، أما عمن ساندوا عرابي، أو قاتلوا معه أو حرضوا الجماهير على القتال من العلماء، مثال الشيخ محمد عبده والأعيان والعمد، فقد كان الحكم عليهم بالقتل، حيث أسموهم «رؤوس الفتنة»، وتم عزل آخرين، ثم خفف الحكم لعزل الجميع فعزلوا من مناصبهم وجردوا من نياشينهم وأوسمتهم⁽²³¹⁾.

وكان من أهم أسباب فشل الثورة العرابية:

الإنقسام الذي وقع في الصفوف، وانتهاز الانجليز هذا الانقسام، لتحقيق أغراضهم الاستعمارية بالتدخل في شئون البلاد، ونقض الكفاءة السياسية لزعماء الثورة فضلاً عن نقص الخبرة العسكرية، وظهور عناصر انهزامية في جيش عرابي ظهرت ، بالإضافة إلى ضعف الخديوي توفيق وعدم استجابته لمطالب الشعب وارتدائه في أحضان انجلترا وفرنسا ، وعدم تكافؤ القوة العسكرية بين الطرفين وتواطؤ إدارة شركة قناة السويس وتسهيل دخول الأسطول الإنجليزي مياه القناة.

231 - <https://www.elfagr.com/1947646>

2- ثورة 1919:

الأسباب

أ- انتصار الانجليز على عراقي واحتلالهم مصر، فعم البلاد الذهول، ومضت عشر سنوات استرد فيها الأتراك والشركس كل ما كانوا يكافحون عليه من مناصب، وأصبحت مصر لقاء استعمار مثلث من الإنجليز، والأتراك، والشركس.

2- ارتكاب الإنجليز فظيعة «دنشواي» في 1906، حين أعدموا وجلدوا بعض الفلاحين أمام أبنائهم وزوجاتهم، مما أثار الشعب بالكامل ضدهم .

3- سوء معاملة الإنجليز للفلاحين، حيث صاروا يخطفون الفلاحين ويربطونهم بالحبال، ويرسلونهم إلى فلسطين، بدعوي أنهم متطوعون لمساعدتهم في قتالهم للأتراك، وكانوا أيضاً يستولون على الماشية وسائر المحاصيل بتعويضات ضخمة، ولم يكن الفلاحون قبل ذلك على وجدان وطني، ولكن هذه الإجراءات أسخطتهم على الإنجليز⁽²³²⁾.

3- قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914م، وكان الانجليز يريدون حشد موارد مصر لخدمتهم في الحرب، فسارعوا بإعلان انفصال مصر نهائياً عن الدولة العثمانية، وإعلان الحماية البريطانية عليها وإسناد الحكم إلى حسين كامل، ولقبوه بسلطان، ولم تخمد روح الشعب، ولم يخمدوا الحكم العسكري.

4- قيام الحكم العسكري باعتقال الكثيرين في السجون ونفي آخرين إلى مالطا وأوروبا.

المسار: خرج المتظاهرون في اليوم التالي لاعتقال سعد زغلول بأعداد كبيرة، ثم تزايدت في الأيام التالية من شهر مارس، لتشمل كل فئات وطوائف الشعب المصري، فكانت ثورة عامة تجمع بين الباشوات والموظفين الكبار والصغار والفلاحين وسكان المدن، اشترك فيها الأقباط والمسلمين يدعون إلى ذلك الهدف الأسمى المشترك، وهو المطالبة بالجلء، خرجت أيضاً المرأة المصرية من البيت إلى الشارع، لذا لم تكن 1919 ثورة على الإنجليز فقط ولكن كانت أيضاً نهضة، وكان إنفجار الثورة على هذا النحو مفاجأة لسلطة الإحتلال.

232- سلامة موسى: مرجع سابق، ص125.

لم يترك جنود الإنجليز أحداً في المظاهرات إلا وأطلقوا عليه الرصاص، فقتلوا الشيوخ والنساء والأطفال، ناهيك عن قتلهم الثوار الأبطال، وقد بلغ تقدير عدد القتلى وشهداء ثورة 1919م نحو ثلاثة آلاف قتيل هذا بخلاف عدد كبير من الجرحى والمشوهين، ولم يكتفوا بذلك، بل ما لبثت أن اقامت محاكم عسكرية لمحاكمة الثوار، فحكمت على الكثير بالإعدام، ونفذ الحكم على الكثير بالشنق أو الرمي بالرصاص، وصدرت أحكام أخرى بالأشغال الشاقة المؤبدة، والجلد والغرامة، وفي كل هذه الأحكام واجه الثوار الذل والمهانة، وفظاعة الإنتقام في تحد وإصرار⁽²³³⁾.

النتائج: وكان لثورة 1919 عدة نتائج وكان أبرزها:

محاولة الإستعمار الإنجليزي تهدئة الأوضاع، فقام بعزل الحاكم البريطاني، كما قرر إنهاء نفى سعد زغلول، والإفراج عنه وأصدقاءه، وقرر المستعمر الإنجليزي السماح للوفد المصري بأن يسافر للمشاركة والحضور في مؤتمر الصلح الذي انعقد بباريس، وذلك لعرض القضية المصرية للحصول على الإستقلال من المستعمر الإنجليزي، ولكنه عاد إلى مصر ولم يستجب أعضاء مؤتمر الصلح لمطالبه، وكان لذلك الرفض أثره في إشعال بركان الثورة من جديد، وقام الشعب المصري بمقاطعة كافة البضائع والمنتجات الإنجليزية، ثم قام الانجليز بإلقاء القبض مرة أخرى على سعد زغلول، وقاموا بنفيه لجزيرة سيشيل، توقعاً منهم أن ذلك سيضعف ويخمد بركان الثورة المصرية، ولكن توقعهم قد خاب، بل زاد ذلك من إصرارهم، فلم يجد المستعمر الإنجليزي سوي أن يقوم بإعطاء مصر والمصريين بعض من حقوقهم، فصدر تصريح 28 فبراير 1922م، الذي يعد واحداً من أهم نتائج ثورة 1919، واشتمل على: إلغاء الحماية البريطانية على مصر، وإعلان مصر دولة مستقلة، وإقرار أول دستور مصري خالص عام 1923م، والسماح بتشكيل أول وزارة مصرية رئيسها الزعيم سعد زغلول عام 1924م⁽²³⁴⁾.

233- عمرو منير : ثورات مصر الشعبية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2014، ص215.

-وليزيد من التفاصيل أنظر أيضاً:

جـاك دومال وماري لورا ، جمال عبد الناصر من حصار الفالوجا حتى الإستقالة المستحيلة، ترجمة ريمون نشاطي، بيروت: دار الآداب، 1970، ص67.

234- <https://www.thaqfya.com/1919-revolution-causes/#19194>

الأسباب: شهدت الفترة السابقة على ثورة يوليو تردي شديد في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للغالبية العظمى من المصريين، وغياب عدالة التوزيع، حيث انقسم المجتمع إلى فئتين: فئة قليلة تمتلك مقاليد الحياة، وتتركز في يدها الملكية والثروة، وبالتالي السلطة والنفوذ، وهي فئة كبار الملاك في الريف والمدينة من المصريين، ويشاركها أفراد الأسرة العلية المالكة والجاليات الأجنبية من اليهود والإنجليز، أما الفئة الثانية قوامها الرئيسي من الفلاحين والعمال والموظفين الذين يعانون أشد المعاناة من الفقر والجهل والمرض والبطالة وارتفاع الأسعار، نتيجة للكساد الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، وبالطبع كانت أحوال سكان الريف هي الأسوأ، حيث كانوا يعملون داخل الأراضي الزراعية التي لا يمتلكونها تحت ظروف غير إنسانية، لذلك تحول المجتمع لمجتمع النص في المائة الذين يحوزون الثروة والسلطة وأغلبية ساحقة لا تمتلك شيء، وبالتالي غابت العدالة الاجتماعية، نتيجة سيطرة أقلية على الثروة والسلطة، بالإضافة إلى وجود الإستعمار وأعدائه وحصولهم على كل الإمتيازات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتزواج رأس المال مع السلطة، بالإضافة إلى ضعف الجيش الوطني، وغياب الديمقراطية، فكانت الحياة السياسية تتم على مستوى الطبقة العليا فقط دون مشاركة حقيقية للجماهير، ونتيجة لهذه الأسباب اندلعت ثورة يوليو وبلورت أهدافها في الأهداف التالية: الإطاحة بالملك فاروق، وإستيلاء الشوار على مقاليد الحكم، وتشكيل مجلس قيادي للثورة، وتحقيق تغيرات جذرية إيجابية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بتحقيق الإستقلال الكامل عن الإحتلال الإنجليزي، وإعلان الدستور، وتعميم التعليم، وإيجاد العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب⁽²³⁵⁾.

235 - لمزيد من التفاصيل حول ثورة يوليو أنظر كل من :

- باتريك أوبريان، ثورة النظام الاقتصادي في مصر: من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية، تعريب وتعليق خيرى حماد، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1970، ص 94.
- علي ليلة، الإصلاح الزراعي والتحويلات الاجتماعية في الريف المصري، ندوة التحويلات في المجتمع الريفي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1983، ص 39.
- حمدي حافظ: ثورة 23 يوليو، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1964، ص 105.

المسار: يذكر عبد الناصر في قصة الثورة عدد من المراحل التي مرت بها وهي:

المرحلة الأولى: كانت من سنة 1942م إلى 1945م، واشتملت نشر المبادئ الثورية، وتقوية الروح الوطنية، ورفع مستوى الكفاءة العسكرية، وتعتبر أصعب المراحل في عملية التنظيم.

المرحلة الثانية: وكانت من 1945 سنة م إلى 1948 م، انتقلت الحركة إلى الشكل المنظم وضمنت أعداداً كبيرة لصفوفها من بين الضباط الوطنيين الأحرار، المؤمنين بعملية تغيير النظام الحاكم⁽²³⁶⁾.

المرحلة الثالثة: وكانت من سنة 1948 م إلى 1952 م، وتعتبر المرحلة الفاصلة والهامة في تاريخ الحركة، حيث بدأت تتطور وتحدد اتجاهاتها لتحقيق أهدافها بتغيير النظام والقضاء عليه، وعلى الإستعمار وأعوانه،⁽²³⁷⁾.

وعندما علم الملك بتنظيم الضباط وتحركاتهم ونشاطهم داخل الجيش، وخصوصاً بعد تحديهم له في انتخابات نادي الضباط وإصدارهم للبيانات والمنشورات، بعد حريق القاهرة التي تحمل البريطانيين والملك مسؤولية الأحداث التي حدثت بعد الحريق، وفيها رفض واضح لاستخدام الجيش كأداة لقمع الشعب ومظاهراته، قرر الملك القضاء على أولئك الضباط، وعندما انفجرت المظاهرات في 26 يناير 1952م، وازدادت الدلائل على إمكانية التحرك الثوري الواسع للجماهير، كان رد فعل التنظيم (عبد الناصر) هو التخطيط لإنقلاب عسكري علي نظام الملك، وتسليم السلطة للشعب⁽²³⁸⁾، وتطبيقاً لخطة محكمة أعدها جمال عبد الناصر بكل دقة استولى الضباط الأحرار على المراكز الحيوية للعاصمة، وقبضوا على أعضاء هيئة أركان حرب الجيش، وترأس محمد نجيب اجتماعاً للجنة الضباط الأحرار التي اتخذت لنفسها اسم (مجلس قيادة الثورة)⁽²³⁹⁾، واستطاع تنظيم الضباط الأحرار تقويض النظام القائم في ساعات معدودة، واعتلت حركة الجيش قيادة

236- مجدي حماد، ثورة 23 يوليو 1952، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1994، ص22.

237- مصطفى عاشور، مسيرة ثورة يوليو 1952، في ذكرى قيامها، موقع إسلام أون لاين، 1/يناير 2000م.

238- علي المصري، 46 عاماً على 23 يوليو 1952.. الناصرية والتغيير، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، أغسطس 1998.

239- مصطفى عاشور، مسيرة ثورة يوليو 1952 في ذكرى قيامها، موقع إسلام أون لاين، 1/يناير 2000م.

السلطة في البلاد، وقدم اللواء نجيب إلى رئيس الوزراء محمد نجيب الهلالي طلبات الجيش، وهي: تكليف علي ماهر بتشكيل وزارة جديدة، وتعيين اللواء محمد نجيب قائداً عاماً للجيش وطرده الملك وحاشيته. (240)

أهم نتائج ثورة يوليو:

بالرغم من أن ثورة يوليو تبدو في ظاهرها أنها إنقلاب عسكري، إلا أنها في الواقع استطاعت أثناء مسارها أن تحقق نتائج وتغيرات كبيرة على مستويات عدة في بنية المجتمع المصري عموماً، والمجتمع الريفي خصوصاً، لذا فهي تدخل في عتاد الثورة وليس الإنقلاب العسكري، وقد حققت ثورة يوليو مجموعة من التغيرات الجذرية على المستوى السياسي متمثلة في الإطاحة بنظام الملك فاروق، واستيلاء الثوار على مقاليد الحكم، وتشكيل مجلس قيادة الثورة، وعلى المستوى الاجتماعي حدثت تغيرات جذرية إيجابية من أهمها تحقيق مجانية التعليم، وتحقيق التأمين الاجتماعي وتوظيف المتعلمين، وعلى المستوى الاقتصادي تم إصدار قانون الإصلاح الزراعي الذي قام بتقليص أظافر البرجوازية العليا بوضع حد أقصى للملكية الزراعية، وأن توزع المساحات الزائدة عن هذا النصاب على الفلاحين وبالتالي تم إصلاح أجور العمال، وتم التحول إلى عصر البنوك، ووفقاً لهذه القوانين تغيرت الخريطة الطبقيّة، في مصر وتحسنت أحوال الفلاحين، حيث أصبحوا ملاكاً للأرض لأول مرة في تاريخهم، وهو ما انعكس على وضع الفلاح عموماً الذي أصبح يعمل داخل أرضه بدلاً من العمل بالأجر لدى الغير، وأصبح عائد الإنتاج يعود بالفائدة عليه وعلى أسرته، وبالتالي أصبح شريكاً رئيسياً في عملية التنمية المجتمعية بصفة عامة (241).

240- <https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=23072020&id=2cd381de-d79f-4c23-a74e-0e2763529dc3>

241- لمزيد من التفاصيل أنظر كل من :

- محمد سيد أحمد: المرأة الريفية في مصر، احتفالية اليوم العالمي للمرأة الريفية، المجلس القومي للمرأة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2013، ص6
- سعد الدين إبراهيم: التنمية في مصر- الحلم الذي لم يتحقق بعد، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981، ص524.

طلعت عبد الحميد: اقتصاد الستينيات ودروس مستفادة، مجلة اليقظة العربية، السنة 13، العدد4، أبريل 1987، ص33.

الأسباب:

أ- انتشار الفساد بصورة متزايدة منذ بداية عهد الرئيس السادات، والإتجاه نحو الإنفتاح الاقتصادي، الذي بلغ قمة طغيانه في التسعينيات، مع انتشار سياسة الخصخصة، التي أدت إلى نشأة طبقة رأسمالية احتكارية، حيث استولت الطبقة الجديدة المرتبطة بالسلطة على المصانع، وشركات القطاع العام بأبخص الأسعار⁽²⁴²⁾.

ب- امتدت فترة حكم الرئيس مبارك على مدار ثلاثين عاماً من (1981-2011)، تعرض خلالها لانتقادات عدة من قبل وسائل الإعلام والمنظمات الحقوقية بالداخل، رغم الرضا الإسرائيلي والغربي على أدائه، وهو ما ترجم على أرض الواقع باستمرار المساعدات الأمريكية والأوروبية، وصمت الغرب على الإنتهاكات التي إرتكبتها حكومات الرئيس مبارك من خلال شن حملات الإعتقال بحق المتشددین الإسلامیین، فضلاً عن الإنتهاكات بحقوق الإنسان عامة. ويشار إلى أنه كان لحكم مبارك الأثر الكبير في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمصريين، هذا بالإضافة إلى التراجع الملحوظ في مستوى التعليم، والصحة وارتفاع معدلات البطالة، واستفحال المشاكل الاجتماعية في البلاد، ويذكر أن منظمة الشفافية الدولية أصدرت بياناً عام 2010 تناول كافة أنواع الفساد في مصر وعلى رأسها الفساد السياسي، حيث احتلت مصر في هذا الصدد المركز 98 من 176 دولة علي مستوى العالم.⁽²⁴³⁾

ج- اغتصاب أموال الشعب في إطار الخصخصة، ومكافأة المحاسيب بالأراضي المملوكة للدولة، وأعمال السمسرة والعمولات في مختلف المجالات والأنشطة الاقتصادية، ومن ثم أصبح الاقتصاد بدوره غير منتج، ومع استخدام أسلوب الرشاوي القانونية، بمنح المكافآت والمناصب والأراضي لمن هم في السلطة وأعوانهم.

242- سهر صفوت: الطبقة الوسطي المصرية وإمكانات النهوض نحو صياغة عقد اجتماعي جديد في ضوء المستجدات المعاصرة، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد الثلاثون، مارس 2012، ج1، ص 435.

243 - لمزيد من التفاصيل أنظر كل من:

سامي السعد النجار، اتجاهات الشباب نحو دور الشبكات الاجتماعية في ثورة 25 يناير، مرجع سابق.
عبيد مختار شاكر، الإعلام الاجتماعي والثورة المصرية: دراسة استخدام الشباب الانترنت في الثورة، مرجع سابق.

د- إفساد الذمم وشراء طاعة الأجهزة الرقابية، وذلك من خلال إسناد المناصب القيادية، والرشاوي القانونية مثل سن التقاعد، وزيادة المرتبات⁽²⁴⁴⁾.

هـ- انتشار البطالة، وزيادة نسب العاطلين عن العمل، وانخفاض مستوى المعيشة، مع زيادة عدد السكان الذي تسبب في التدهور الاقتصادي نتيجة فشل سياسات الدولة في الإستفادة من إزدياد الأيدي العاملة، وأدى ظهور جيل جديد من الشباب من حملة الشهادات الجامعية الذين لا يجدون وظائف مجزية إلى ازدياد حدة المعارضة، وعلى هذا انقسم المجتمع المصري إلى طبقتين ليس بينهما وسط، إحدهما أقلية (تملك الكثير) وهي تمثل 20% فقط من الشعب، وطبقة ثانية أغلبية (لا تملك سوى القليل) وهي تمثل 80% من الشعب وهذا هو النظام الأوليغاري الذي تسيطر فيه قلة على الثروة مستولين على حق الشعب الكادح ويطلق عليه أيضاً (الرأسمالية الاحتكارية) التي يحاول فيها رجال الأعمال والمستثمرون السيطرة والإحتكار على هيئات ونظم الدولة محاولين إدارة دفة الحكم لمصلحتهم، وبذلك يسيطرون على كل هيئات وسلطات الدولة تشريعية كانت أو تنفيذية أو حتى قضائية، يشار أيضاً إلي أنه نتيجة للعوامل السابقة انتشرت العشوائيات بشكل كبير مخلفة مشكلة اجتماعية وإنسانية تمثل قبلة موقوتة لتفجير المجتمع⁽²⁴⁵⁾.

و- الإتجاه لإذلال الجماهير عبر أجهزة الأمن، الأمر الذي كتبت عنه الكثير من المنظمات والتقارير الدولية من وجود تعذيب مستمر وبأساليب مبتكرة داخل السجون والمعتقلات⁽²⁴⁶⁾، حيث تمادت الشرطة في استخدام الصلاحيات التي أوجبها العمل بقانون الطوارئ علي مدار 30 عاماً، حيث ازداد عدد السجناء السياسيين بشكل مطرد، فضلاً عن استخدام العنف المفرط ضد المعارضين

244- سهر صفوت: الطبقة الوسطي المصرية وإمكانات النهوض نحو صياغة عقد اجتماعي جديد في ضوء المستجدات المعاصرة، مرجع سابق ص438.

245 - لمزيد من التفاصيل انظر كل من:

- عبير مختار شاكر، الإعلام الاجتماعي والثورة المصرية: دراسة استخدام الشباب الإنترنت في الثورة، مرجع سابق..
- السيد الحسيني، الأحياء العشوائية في حضر العالم الثالث- رؤية تحليلية ، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 21، العدد الثاني، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1994.

246- أحمد مجدي حجازي: الثورة المصرية، علامة حضارية فارقة، مجلة الديمقراطية، 2011.

لنظام الحكم، وضد النشاط، وكانت أبرز الأحداث التي حركت الشعور الشعبي بالسلب، وزادت من الإحترق ضد رجال الشرطة، حادث مقتل الشاب السكندري خالد سعيد بحجة حيازته لمواد مخدرة، تبعه حادث مقتل الشاب السيد بلال أثناء احتجاجه في مباحث أمن الدولة في الإسكندرية، وترددت أنباء عن تعذيبه بشدة، وانتشر على نطاق واسع فيديو يُظهر آثار التعذيب في رأسه وبطنه ويديه.

هـ- تراجع الأوضاع الأمنية رغم القبضة الحديدية التي مارسها الأمن بحق المعارضين السياسيين، إلى أن المواطن أصبح لديه قناعة واضحة بأن الأمن انحرف عن مهامه الأصلية في تأمين الوطن والمواطن، إلى الأمن السياسي للسلطة فقط، فضلاً عن العمليات الإرهابية التي حدثت في سيناء، كما أن حادث تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية في مطلع عام 2011- وسط الإحتفال بعيد الميلاد للكنائس الشرقية التي قتل فيها نحو 24 شخصاً وأصيب نحو 97 آخرين، يشير بوضوح إلى اختراق تنظيمات جهادية متطرفة دولية وإقليمية للأمن القومي بوضوح، وحول هذا الحادث تحديداً عبر الشعب المصري بمسيحييه ومسلميه آنذاك عن احتجاجاه ورفض هذه الأعمال المنافية للإنسانية .

و- تزوير إرادة الناخب طيلة حكم الرئيس السابق مبارك، وآخرها انتخابات مجلس الشعب التي نظمت في نهاية عام 2010، قبل شهرين من احتجاجات يناير الشعبية، والتي حصل فيها الحزب الوطني الحاكم علي 97% من مقاعد المجلس النيابي محققاً نسبة مطلقة تستبعد وتقضي المعارضة تماماً، الأمر الذي أصاب الشعب بالإحباط، ودعم لديه الإنطباع بتراجع الأوضاع السياسية وعدم قدرة النظام الحاكم علي تلبية مطالبه⁽²⁴⁷⁾.

المسار:

عيش، حرية، كرامة إنسانية... عبارات أساسية، وشعارات رئيسية ردها المتظاهرون الذين خرجوا إلى ميدان التحرير وشوارع أخرى في كافة أنحاء مصر بدأت يوم 25 يناير 2011 قاصدين من ذلك تحقيق مطالب مرتبطة بهذا

247 - <https://www.sis.gov.eg/Newvr/egyptionrevoution/julyone.html>

الشعار، وقد لاقى هذا الشعار رواجاً ونجاحاً كبيراً لدرجة استخدامه في الحملات الإنتخابية لمرشحي المجالس النيابية والرئاسة والأحزاب السياسية في مصر.

في يوم الثلاثاء 25 يناير انتشرت نداءات عبر مواقع التواصل الاجتماعي بجعل اليوم، يوم الغضب، والذي يصادف عيد الشرطة، فلبى النداء الآلاف، وخرجت المظاهرات السلمية في جميع أنحاء مصر، وقد كانت المظاهرات ضد الفقر، والجهل والبطالة والغلاء، ويطالبون برحيل الحكومة، وفي القاهرة عند منتصف الليل، لجأت قوات الأمن المركزي لفض اعتصام آلاف المصريين بالقوة في ميدان التحرير، وقد شهدت الإحتجاجات ثلاثة قتلي من المتظاهرين، إضافة إلى جندي من الشرطة، كما تم اعتقال المئات ⁽²⁴⁸⁾، وفي يوم الأربعاء 26 يناير 2011 تواصلت المظاهرات وازدادت الإحتجاجات، وأخذت بعض المناطق تشهد حرب شوارع، كما قامت السلطات المصرية بحجب مواقع التواصل الاجتماعي، وألقت آلاف من قوات الأمن القنابل المسيلة للدموع بكثافة، وفرقت المتظاهرين وطاردهم بالشوارع الفرعية ⁽²⁴⁹⁾، وفي الخميس 27 يناير 2011 اقتحم المتظاهرون وزارة الخارجية المصرية، وأضرموا النار في عجلات السيارات في شوارع البلاد، وتم اعتقال وائل غنيم، وبنهاية اليوم قامت الحكومة المصرية بقطع شبكات الإنترنت عن مصر، كما دعت القوي الشعبية إلى جمعة الغضب.

وفي يوم الجمعة الموافق 28 يناير 2011 (جمعة الغضب) أصدرت وزارة الاتصالات أمراً بوقف خدمة الانترنت والرسائل القصيرة والاتصال عبر الهواتف المحمولة في جميع أنحاء الجمهورية، وسط انتشار تظاهرات شعبية واسعة شهدت البلاد فخرج مئات الآلاف في أغلب المدن المصرية، وأطلق الأمن الرصاص والرصاص المطاطي، ولاحق رجال أمن بملابس مدنية المتظاهرون وقاموا باعتقال بعضهم، وقد تم إحراق جميع مراكز الشرطة في الإسكندرية، وقد سيطر المتظاهرون في السويس على أسلحة قسم شرطة الأربعين، واستخدموا القنابل المسيلة للدموع ضد رجال الأمن، وتم حرق المقر الرئيسي للحزب الوطني الحاكم بالقاهرة، كما تم تدمير عدد من مقرات الحزب بمختلف المحافظات، في نهاية اليوم، نزلت مدرعات الجيش إلى المدن، كما شهد اليوم حالات عديدة من النهب والسلب.

248- موقع الجزيرة، 26 يناير 2011.

249 - موقع بي بي سي العربية، 26 يناير 2011.

من ناحية أخرى، انهارت البورصة المصرية بخسائر بلغت 72 مليار جنية، ودهست سيارة تحمل لوحات معدنية لهيئة دبلوماسية العشرات من المتظاهرين في شارع القصر العيني، وقد كان هناك عدة تساؤلات عن كيفية تصوير الواقعة، وتم الكشف لاحقاً أن السيارة التي أصبحت حديث العامة تابعة للسفارة الأمريكية!⁽²⁵⁰⁾ كما شهد نفس اليوم دهس جموع المتظاهرين بسيارات تابعة للأمن المركزي مما خلف قتلي ومصابين.

وفي يوم السبت 29 يناير 2011 تم إذاعة خطاب للرئيس الأسبق حسني مبارك، واعداً بحل المشكلات، وترك المزيد من الفرص للحريات، رفض المتظاهرون الخطاب وتمسكوا برحيل النظام، كما تم تشغيل خدمة الهواتف المحمولة فقط مع استمرار وقف رسائل SMS والأنترنيت، وبلغ العنف إلى تفجير مبنى مباحث أمن الدولة في رفح المصرية، وتم تهديد حظر التجول ليصبح من الرابعة عصراً وحتى الثامنة صباحاً، وتم اقتحام سجن أبو زعبل شديد التحصين، وأطلقت النيران بشكل كثيف، كما شهد اليوم محاولة لاقتحام وزارة الداخلية المصرية، من ناحية أخرى انتشرت العصابات في كافة أحياء القاهرة لتقوم بأعمال السلب والنهب مع تجاهل تام للشرطة وانسحابها، واستمرت المظاهرات رفضاً لتعيين اللواء عمر سليمان كنائب للرئيس، واستمرار الدعوات لتنحي الرئيس، كما دفع الجيش المصري بالمزيد من التعزيزات، لمواجهة أعمال السلب والنهب المنتشرة على نطاق واسع في كثير من المناطق، وتم تشكيل لجان شعبية وفرض أطواق أمنية، كما سادت حالة من التوتر الأمني والتمرد في عدد كبير من السجون⁽²⁵¹⁾.

وفي يوم الأحد 30 يناير 2011 استمرت المظاهرات في تحدي واضح لتطبيق حظر التجول، كما قبضت القوات المسلحة على 3113 خارج على القانون، وقدمتهم

250- تحقيق بدهس سيارة دبلوماسية للمحتجين، قناة الجزيرة 11 فبراير 2011.

251 - لمزيد من التفاصيل أنظر كل من:

- مصعب حسام الدين لطفي قتلوني ، دور مواقع التواصل الاجتماعي «الفيس بوك » في عملية التغيير السياسي مصر نموذجاً، مرجع سابق .

- جمال علي زهران: التحليل السياسي لتطور ثورة 25 يناير، المقدمات - الدوافع - الأهداف - المسارات في ثورة 25 يناير، مرجع سابق.

للمحاكمات العسكرية، كما شهد هذا اليوم هروب السجناء من معظم سجون مصر، وخرج السجناء السياسيين بعد الهجوم على السجون من الخارج ومن أبرزهم قيادات جماعة الإخوان المسلمين الذين تم اعتقالهم ليلة جمعة الغضب، وفي يوم الإثنين 31 يناير 2011 استأنفت قوات الشرطة والأمن الإنتشار من جديد، كما اقتحمت قوات الجيش نحو 50 شخصاً حاولوا اقتحام المتحف المصري في ميدان التحرير ونهبه، ودعا المحتجون لمسيرة مليونيه يوم الثلاثاء 1 فبراير لمطالبة الرئيس بالتنحي.

وفي يوم الثلاثاء 1 فبراير 2011 استمرت المظاهرات المطالبة برحيل النظام، وقد أغلقت الطرق المؤدية إلى القاهرة من المحافظات من قبل السلطات المصرية، كما أوقفت كل خدمات السكك الحديدية والحافلات لمنع المتظاهرين من التوجه إلى العاصمة، في حين خرجت تظاهرات مؤيدة للرئيس مبارك قدرت بالآلاف، وفي صباح اليوم أعلنت جوجل عن عمل أرقام هواتف تسمح للمصريين ببحث رسائل إلى تويتر دون الحاجة إلى الأنترنت⁽²⁵²⁾، وتم إذاعة خطاب للرئيس الأسبق مبارك أعلن فيه عن عدم نيته للترشح لولاية جديدة، وتلا ذلك رفض المتظاهرون لخطابه والتهاف بسقوطه، كما غير وزير الداخلية شعار الشرطة من «الشرطة والشعب في خدمة الوطن» إلى «الشرطة في خدمة الشعب».

وفي يوم الأربعاء 2 فبراير 2011 بين مظاهرات تؤيد ومظاهرات تعارض فوضى عارمة، كما تم عودة خدمة الانترنت بعد توقف دام خمس أيام، واندلعت الإشتباكات حين حاول أنصار مبارك دخول ميدان التحرير في محاولة منهم لإخراج الآلاف من المحتجين الذين يعتصمون منذ أيام بالميدان، وفي يوم الخميس 3 فبراير 2011 كان الهجوم الأكثر وحشية على المعتصمين بميدان التحرير، كما أصدر النائب العام قرار بمنع كلا من أحمد عز، أمين التنظيم السابق بالحزب الوطني، ووزير الداخلية السابق حبيب العادلي، ووزير السياحة السابق زهير جرانه، ووزير الإسكان أحمد المغربي من السفر، كما جاء في القرار تجريد حساباتهم المصرفية، كما شمل القرار عدد آخر من المسؤولين، وفي يوم السبت 5 فبراير 2011 تم وضع

252- <https://www.alarabiya.net/articles/2011/02/01/135786.html>

وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي مع ثلاث من قياداته تحت الإقامة الجبرية، كما أكد في اليوم نفسه مبعوث أوباما أن «مبارك يجب أن يبقى في السلطة لتوجيه التغييرات»⁽²⁵³⁾.

وفي يوم الأحد 6 فبراير 2011، استمرت المظاهرات مطالبة بالآتي: رحيل الرئيس، حل مجلسي الشعب والشورى، تشكيل حكومة انتقالية لتسيير الأعمال يشارك فيها كل قوي المعارضة الوطنية، تولي الجيش حفظ الأمن والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، عزل قيادات الشرطة، التحفظ على المسؤولين السابقين ومنعهم من السفر، تهيداً لتقدمهم لمحاكمة عاجلة، وتجميد أموال المسؤولين السابقين وأسرهم لحين معرفة مصادرها، وفي يوم الإثنين 7 فبراير 2011 تم إطلاق سراح الناشط وائل غنيم، أحد مسؤولي صفحة كلنا خالد سعيد على شبكة التواصل الاجتماعي، والتي انطلقت منها شرارة الثورة، وفي يوم الثلاثاء 8 فبراير 2011 استمرت المظاهرات والإحتجاجات، وامتدت لتجمعات أمام مجلسي الشعب والشورى ووزارة الداخلية، واستمر اندلاع المظاهرات والإحتجاجات على مدار يومي الأربعاء 9 فبراير 2011 والخميس 10 فبراير، وفي يوم الجمعة 11 فبراير صدر بيان من رئاسة الجمهورية يعلن فيه رئيس الجمهورية حسني مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية، وتسليم إدارة شؤون البلاد للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية⁽²⁵⁴⁾.

النتائج:

1. رحيل الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم، ومحاكمته هو وأبناؤه وكذلك محاكمة العديد من الوزراء وقتها.
2. تسلم الجيش المصري الحكم وقتها، وذلك حقنا للدماء المصرية حيث كادت أن تتحول ثورة يناير إلى فوضى لولا تدخل الجيش، لحماية المواطنين.
3. تغيير الدستور المصري.

253- <https://www.alarabiya.net/articles/2011/02/05/136375.html>

254- <https://www.alarabiya.net/articles/2011/02/11/137168.html>

4. حل الحزب الحاكم وذلك بقرار من المحكمة.

5. حل مجلس الشعب الذي كان قد فاز بنسبة 97% من الأصوات لصالح الحزب الحاكم.

6. بدأت مصر تستعد لإجراء إنتخابات برلمانية ديمقراطية، وكذلك الإستعداد لإنتخابات رئاسية نزيهة.⁽²⁵⁵⁾

وسيظل الحوار والجدل دائراً بين هل تلك الأحداث هي ثورة بالفعل أم أنها كانت مؤامرة أم أنها كانت مجرد إنتفاضة ؟ والواقع أن ما حدث يوم 25 يناير لم يكن منفصلاً البتة عن مجمل الأحداث المتراكمة التي عانى منها الشعب المصري طوال فترة حكم مبارك، ومن الملاحظ أن العشر سنوات الأخيرة من حكم مبارك، كان ذلك الحكم قد فقد بالفعل شرعيته الجماهيرية وذلك لانحيازه السافر لصالح جماعات السلطة والجماعة المتحلقة حول مبارك، سواء في الحكومة أو في الحزب الوطني أو ممن كانوا يسايرون الأجواء، فكانوا يتحدثون عن الإرتفاع في معدلات النمو والتنمية تلك المعدلات المزعومة التي لم تكن من نصيب الأغلبية الشعبية، التي عانت اقتصادياً وهمشت سياسياً، وتفسخت اجتماعياً، وانحدرت ثقافياً.

ولأن الثورة لا يحكم عليها إلا من نتائجها، فلا بد أن تحدث الثورة نوع من التغير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فهل حققت أحداث 25 يناير التغير الجذري في بنية المجتمع المصري؟

وهو ما ستسعى الدراسة الميدانية للإجابة عنه فيما بعد.



255-<https://www.youm7.com/story/2017/1/24/25-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1-%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A3%D9%85-%D9%85%D8%A4%D8%A7%D9%85%D8%B1%D8%A9/3071235>



الفصل الخامس

الإجراءات المنهجية وخصائص حالات الدراسة

- تمهيد.
- أولاً: إشكالية البحث وأهدافه وتساؤلاته.
- ثانياً: منهجية البحث.
- ثالثاً: أساليب جمع البيانات.
- رابعاً: تصميم دليل دراسة الحالة.
- خامساً: خصائص حالات الدراسة.
- سادساً: صعوبات البحث.



مهيّد:

تسعي الدراسة الراهنة للتعرف على المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لما أُصطلح على تسميته بالثورات العربية، التي انطلقت في نهاية عام 2010 وبداية عام 2011 في تونس، ومصر، واليمن، وليبيا، وسورية، وتأتي أهمية هذه الدراسة بأنها وعلى الرغم من وجود تراث بحثي كبير حول الظاهرة في علم الاجتماع، إلا أن كل منه لم يقف ليسأل هل ما حدث بالفعل من حراك جماهيري في البلدان العربية قد أفضى إلى ثورة، أم أنه لم يرقى لتوصيفه علمياً بالثورة؟ لذلك تأتي الدراسة الراهنة، وبعد مرور ما يقرب من عقد من الزمان على أحداث ما يطلق عليه الربيع العربي، لتقديم محاولة لفهم ما حدث وتحديد مسماه بدقة، هل هو ثورة أم حدث لا يرقى لمستوي الثورة؟

أولاً: إشكالية البحث وأهدافه وتساؤلاته:

تتبلور مشكلة البحث الراهنة من خلال تبني رؤية نظرية محددة تتلخص في: «أن الثورات لا يحكم عليها إلا بنتائجها»، ويتبنى البحث وفقاً لذلك تعريفاً إجرائياً محدداً لمفهوم الثورة على النحو التالي:

«الثورة هي إحداث تغيير جذري إيجابي في بنية المجتمع، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بشكل أساسي».

وبناءً عليه فإذا لم يحقق الحراك الجماهيري هذا التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع، فإن الحكم عليه كثورة يصبح محل شك، ويجب البحث عن توصيف آخر للحراك الجماهيري بعيداً عن مفهوم الثورة، ووفقاً لذلك يتبلور الهدف الرئيسي للدراسة الراهنة في التعرف على الدوافع المختلفة التي أفضت إلى الحراك الجماهيري في المجتمعات العربية، في نهاية العام 2010 وبداية العام 2011، والكشف عن المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، لما يطلق عليه الثورات العربية من أجل الحكم عليها هل هي ثورة، أم شيء آخر، ويندرج تحت هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية، على النحو التالي:

1. التعرف على دوافع الحراك الجماهيري في الوطن العربي.
2. التعرف على المردود الاجتماعي للحراك الجماهيري في الوطن العربي.
3. التعرف على المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري في الوطن العربي.
4. التعرف على المردود السياسي للحراك الجماهيري في الوطن العربي.
5. التعرف على التوصيف الحقيقي للفعل الاجتماعي، الذي حدث في الوطن العربي في نهاية العام 2010 وبداية العام 2011.

ووفقاً لهذه الأهداف يسعى البحث الراهن للإجابة على سؤال رئيسي هو:

ما الدوافع المختلفة التي أفضت إلى الحراك الجماهيري في المجتمعات العربية في نهاية العام 2010 وبداية العام 2011؟ وما هو المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لهذا الحراك؟ وهل يرقى لمستوي الثورة أم لا ؟

ويندرج تحت هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

1. ما دوافع الحراك الجماهيري في الوطن العربي؟
2. ما المردود الاجتماعي للحراك الجماهيري في الوطن العربي؟
3. ما المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري في الوطن العربي؟
4. ما المردود السياسي للحراك الجماهيري في الوطن العربي؟
5. ما التوصيف الحقيقي للفعل الاجتماعي الذي حدث في الوطن العربي في نهاية العام 2010 وبداية العام 2011؟

ثانياً: منهجية البحث:

تندرج الدراسة الراهنة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية في علم الاجتماع، والتي تسعى للكشف عن المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للحراك الجماهيري الذي شهدته الدول العربية في مطلع العقد الثاني من الألفية الثالثة من أجل توصيفه علمياً بشكل دقيق، ويعتمد فريق البحث على دراسة حالة لعدد

25 مفردة بحثية من المثقفين العرب بواقع خمس مفردات بحثية من كل دولة من الدول، التي حدث بها الحراك الجماهيري، وسوف يتم استخدام أساليب التحليل الكيفي، والتي تعد الأكثر ملائمة لمثل هذه النوعية من البحوث والدراسات.

ثالثاً: أساليب جمع البيانات:

اعتمد البحث الراهن على دليل دراسة حالة تم تطبيقه على حالات الدراسة، من خلال مقابلات مفتوحة متعمقة مع بعض المثقفين العرب في دول الحراك الجماهيري: (تونس- مصر- اليمن- ليبيا- سورية)، وقد راعي فريق البحث أن يكون المثقفين العرب من الملتزمين بقضايا مجتمعهم، والملمين بمجريات ما حدث داخل مجتمعهم، وما أفضى إليه الحراك الجماهيري. وفي إطار المنهجية الكيفية، قام فريق البحث بتصميم دليل دراسة حالة تمت من خلاله ترجمة التساؤلات الفرعية للدراسة - التي ذكرناها آنفاً- حيث تم تحويلها إلى مؤشرات قابلة للقياس عبر مجموعة من الأسئلة التي تغطي كل التساؤلات لتقيس كل من:

1. الخصائص الاجتماعية للمستجيبين.

2. دوافع الحراك الجماهيري في كل مجتمع.

3. المردود الاجتماعي في كل مجتمع.

4. المردود الاقتصادي في كل مجتمع.

5. المردود السياسي في كل مجتمع.

6. توصيف ما حدث في كل مجتمع.

رابعاً: تصميم دليل دراسة الحالة:

قام فريق البحث بتصميم دليل دراسة الحالة، ليبدأ بتنويه نعطي من خلاله للمبحوث فكرة عن البحث وهدفه، والمقصود بالمصطلحات الأساسية المستخدمة في الدليل والمختلف عليها.

وتكون دليل دراسة الحالة من أربعة محاور رئيسية هي:

1. محور الخصائص الاجتماعية للمبحوثين.
2. محور دوافع وأسباب الحراك الجماهيري.
3. محور المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للحراك.
4. محور توصيف ما حدث من حراك.
5. وبالإجمال اشتمل دليل دراسة الحالة على 17 سؤال مفتوح (انظر ملاحق الدراسة).

خامسًا: خصائص حالات الدراسة:

الجدول رقم (1)
يوضح الخصائص الرئيسية لحالات الدراسة

البلد	الانتماء السياسي	المهنة	الحالة التعليمية	العمر	النوع	الحالة
م.ع.ع.	ليبرالي	محامية ونائبة برلمان	ماجستير في القانون	45	أنثى	1-
	ليبرالي	أستاذ جامعي	دكتوراه في الفلسفة	48	ذكر	2-
	يساري	حقوقية في شئون المرأة	جامعية	46	أنثى	3-
	قومي نصري	مهندس	ماجستير في الهندسة	29	ذكر	4-
	قومي نصري	حقوق	جامعي	49	ذكر	5-
م.ع.	يساري	صحفي	جامعي	38	ذكر	6-
	يساري	محامي	جامعي	54	ذكر	7-
	قومي نصري	إعلامي	جامعي	41	ذكر	8-
	قومي نصري	مهندس	جامعي	28	ذكر	9-
	قومي نصري	صحفي نائب برلمان	جامعي	35	ذكر	10-
م.ع.ع.	يساري	صحفي	جامعي	52	ذكر	11-
	قومي نصري	مهندس	جامعي	51	ذكر	12-
	قومي عربي	مهندس	جامعي	30	ذكر	13-
	قومي عربي	صحفي	جامعي	30	ذكر	14-
	قومي نصري	مدير بوزارة التربية	جامعي	43	ذكر	15-

٣١	قومي عربي	سفير سابق	جامعي	68	ذكر	-16
	قومي عربي	إعلامية	جامعية	36	أنثى	-17
	يساري	معلم	دكتوراه في تكنولوجيا التعليم	61	ذكر	-18
	قومي عربي	وزير شباب سابق ووزير خارجية حالي	دكتوراه في القانون الدولي	49	ذكر	-19
	قومي ناصري	سفير سابق	جامعي	78	ذكر	-20
٣٢	قومي بعثي	إعلامي	جامعي	39	ذكر	-21
	قومي بعثي	مدير بالطيران	جامعي	60	ذكر	-22
	قومي بعثي	معلم	جامعي	54	ذكر	-23
	قومي بعثي	أستاذ جامعي	دكتوراه في علم الاجتماع	41	ذكر	-24
	قومي بعثي	أستاذ جامعي	دكتوراه في الهندسة	44	أنثى	-25

يتضح من معطيات الجدول السابق الخصائص الرئيسية لحالات الدراسة، حيث يأتي متغير العمر في البداية، وقد راعينا أن يكون متنوعاً، حيث جاء متراوحاً بين 28 و78 عاماً، وجاء متغير التعليم معبراً عن الطبيعة الخاصة لحالات الدراسة، فلم تقل عن مستوى التعليم الجامعي، ووصلت إلى مرحلتَي الماجستير والدكتوراه، أما متغير المهنة، فقد شهد تنوعاً لكن ظلت مهنة عليا ومتميزة، ومعبرة عن طبيعة النخبة المدروسة وجزء كبير منها يرتبط بأعمال فكرية، وجاء متغير الانتماء السياسي متنوعاً أيضاً، وإن غلب على حالات الدراسة الانتماء السياسي القومي سواء العربي أو الناصري أو البعثي، أما متغير بلد الانتماء فقد راعينا التساوي بين حالات كل بلد من البلدان العربية التي حدث بها الحراك الجماهيري في نهاية عام 2010 وبداية عام 2011، حيث عمدنا اختيار خمسة حالات من كل بلد.

الجدول رقم (2)

يوضح التوزيع النوعي لحالات الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	الفئة
84	21	ذكر
16	4	أنثى
100%	25	المجموع

وتشير معطيات الجدول السابق غلبة الذكور على حالات الدراسة، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء أن النخبة العربية الأكثر اهتماماً بالشأن العام هي من الذكور، فما زال المجتمع العربي مجتمعاً ذكورياً إلى حد كبير، لكن هذا لا يمنع أن حالات الدراسة قد تضمنت بعض الإناث من المنخرطين في العمل السياسي والشأن العام، ويمكنهم تقييم حالة الحراك الجماهيري التي شهدتها مجتمعاتهم، وتوصيف ما حدث بشكل دقيق بعد رصد المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لهذا الحراك الجماهيري.

الجدول رقم (3)

يوضح التركيبة العمرية لحالات الدراسة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 عاماً	2	8
من 30 إلى أقل من 40	6	24
من 40 إلى أقل من 50	9	36
من 50 إلى أقل من 60	4	16
من 60 إلى أقل من 70	3	12
من 70 فأكثر	1	4
المجموع	25	100%

وبالنظر للتركيب العمري لحالات الدراسة يتضح أن ما يزيد عن ثلثي حالات الدراسة كانوا أقل من 40 عاماً، عند إندلاع أحداث الحراك الجماهيري قبل عشر سنوات، وهو ما يعني غلبة الطبيعة الشابة على حالات الدراسة، وهي الفئة الأكثر مشاركة في الحراك الجماهيري، الذي حدث داخل مجتمعات الدراسة، وهم من النخب المثقفة، التي تستطيع تقييم ما حدث بشكل دقيق.

الجدول (4)

يوضح الحالة التعليمية لحالات الدراسة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
جامعي	18	72
ماجستير	2	8
دكتوراه	5	20
المجموع	25	100%

ويتضح من الحالة التعليمية لحالات الدراسة غلبة الحاصلين على تعليم جامعي، يليهم الحاصلين على درجة الدكتوراه ، وأخيراً حاملي درجة الماجستير، ومن الطبيعي أن تأتي الحالة التعليمية لحالات الدراسة على هذا النحو، نظراً لطبيعة موضوع الدراسة الذي يركز على استطلاع رأى النخبة المثقفة في البلدان العربية، التي شهدت الحراك الجماهيري في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين حول طبيعة هذا الحراك، ومردوده الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

الجدول رقم (5)

يوضح الحالة المهنية لحالات الدراسة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
وزير	1	4
سفير	2	8
أستاذ جامعي	3	12
مدير عام	2	8
إعلامي	3	12
صحفي	4	16
مهندس	4	16
حقوقي	2	8
محام	2	8
معلم	2	8
المجموع	25	100%

وفيما يتعلق بمتغير المهنة فقد تنوعت كما يوضح الجدول السابق، لكنها ظلت مهن أصحاب الياقات البيضاء، ولعل طبيعة موضوع الدراسة هو الذي فرض علينا ذلك، لأننا نستطلع معرفة رأي النخبة العربية، والتي غالباً ما تكون مهنهم فكرية وليست عضلية، وهذه النخبة المثقفة هي الأكثر تعليماً، ووعياً، وثقافة، وبالتالي الأجدر على تقييم ما حدث داخل مجتمعاتهم.

الجدول رقم (6)

يوضح الإنتماء السياسي لحالات الدراسة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
ليبرالي	2	8
يساري	5	20
قومي عربي	5	20
قومي ناصري	8	32
قومي بعثي	5	20
المجموع	25	100%

أما بالنسبة للإنتماء السياسي لحالات الدراسة، فقد تنوع وإن غلب الإنتماء القومي بأشكاله المتعددة، سواء القومي العربي، أو القومي الناصري، أو القومي البعثي، ومن الملاحظ أن كل حالات الدراسة ذات انتماء سياسي، وهو ما يعني قدرتهم على تقييم الحراك الجماهيري، الذي حدث داخل مجتمعهم، وتوصيف ما أسفر عنه، ورصد مردوده الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

الجدول رقم (7)

يوضح بلد حالات الدراسة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
تونس	5	20
مصر	5	20
اليمن	5	20
ليبيا	5	20
سورية	5	20
المجموع	25	100%

تشير معطيات الجدول السابق إلى البلد الذي ينتمي إليه حالات الدراسة، وقد جاءت النسب متساوية بين البلدان الخمس، التي شهدت حراك جماهيري

في نهاية العام 2010 وبداية العام 2011، وقد تم ذلك بشكل عمدي من قبل فريق البحث، حيث رأينا أن خمس حالات من كل بلد من نخبته المثقفة سوف تكون وعلى محدوديتها صالحة للبحث والدراسة والخروج بنتائج كيفية يمكن البناء عليها في المستقبل.

سادساً: صعوبات البحث:

تمثلت صعوبات البحث في ثلاث صعوبات :

1. لقد تمثلت الصعوبة الأولى في هذا العمل في ضخامة المنتج البحثي، الذي صدر في أعقاب الحراك الجماهيري، الذي شهدته الدول العربية، والذي أخذ وقتاً طويلاً لجمعه وفحصه ومراجعته نقدياً.
2. طبيعة موضوع الدراسة جعلت الكثير من النخبة من البلدان العربية يجمعون عن المشاركة عند طلب استطلاع رأيهم فيما حدث داخل مجتمعهم، خاصة وأن بعض هذه المجتمعات لازالت الأحداث فيها مستمرة، والنخب فيها محاصرة.
3. وتطلبت الدراسة الميدانية السفر لمقابلة حالات الدراسة، وقد تم ذلك في تونس وسورية، لكن الوضع في ليبيا واليمن لم يسمح، وهو ما تطلب مزيد من الوقت والجهد للتواصل مع النخب اليمنية، والليبية عند زيارة بعضهم لمصر أو من خلال المقابلات الإلكترونية، والاتصال الهاتفي والذي كبد فريق البحث مشقة كبيرة.





الفصل السادس

المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي

لأحداث 17 ديسمبر 2010 في تونس

• تمهيد.

• أولاً: دوافع الحراك الجماهيري في تونس.

• ثانياً: المردود الاجتماعي للحراك الجماهيري في تونس.

• ثالثاً: المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري في تونس.

• رابعاً: المردود السياسي للحراك الجماهيري في تونس.

• خامساً: توصيف ما حدث في تونس نهاية عام 2010.

• إستخلاصات أساسية.



مهيّد:

نحاول من خلال هذا الفصل تحقيق أحد أهداف الدراسة الراهنة، والإجابة على واحد من تساؤلاتها الفرعية المطروحة، وسوف نعتمد بشكل أساسي على نتائج دراسة الحالة والتحليل الكيفي لها، من أجل التعرف أولاً على: دوافع الحراك الجماهيري في تونس، وثانياً: المردود الاجتماعي للحراك الجماهيري في تونس، وثالثاً: المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري في تونس، ورابعاً: المردود السياسي للحراك الجماهيري في تونس، وخامساً: التوصيف الحقيقي للفعل الاجتماعي الذي حدث في تونس في نهاية العام 2010.

أولاً: دوافع الحراك الجماهيري في تونس:

لقد تنوعت الدوافع والأسباب المؤدية للحراك الجماهيري في تونس من وجهة نظر حالات الدراسة، لكن يظل العامل الاقتصادي في المقدمة، حيث تشير الحالة رقم (4) «أنه على الرغم من وجود أسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية أدت للحراك الجماهيري، لكن تظل العوامل الاقتصادية هي الأساس»، وأشارت الحالة رقم (5) «أن الاختيارات الاقتصادية الليبرالية التي انتهجتها تونس والإعتماد على المخطط الهيكلي بعد أن وصلت الدولة في آخر عهد الحبيب بورقيبة إلى هوة الإفلاس، وهو ما جعل الدولة تتخلى عن دورها الاجتماعي الذي انتهجته منذ العام 1956 والتعويل على القطاع الخاص والاستثمار الخاص الوطني والأجنبي وقد سخرت التشريعات والآليات القانونية والسياسية للدولة لذلك، وهو ما أدى إلى ظلم كبير لبعض قطاعات المجتمع، لذلك انفجر الحراك الجماهيري»، وتؤكد الحالة رقم (2) «أن الأسباب الاقتصادية تصدرت المشهد وتدور أغلبها حول نقص فرص العمل وارتفاع نسبة البطالة وارتفاع الأسعار وقلة الدخل».

وجاء العامل الاجتماعي في المرتبة الثانية كأحد أسباب الحراك الجماهيري، حيث تشير الحالة رقم (5) «أن الدولة قد تخلت عن أدوارها الاجتماعية»، وأكدت الحالة رقم (2) «أن العوامل الاجتماعية تتمثل في إتساع الفجوة الطبقية بين مواطنين أغنياء بشكل فاحش وفقراء يعانون العوز».

وأقوى العامل السياسي في المرتبة الثالثة كأحد أسباب الحراك الجماهيري، حيث تشير الحالة رقم (1) «أن أحد أسباب الحراك هو التضييق السياسي على التيار الظلامي المتأسلم الذي قام باستغلال الشباب وتضليلهم ليكونوا وقوداً لهذا الحراك الجماهيري»، وأشارت الحالة رقم (2) «أن الفساد السياسي واستحواذ عائلة الرئيس على الثروة بشكل كبير، وإستغلال النفوذ السياسي لمزيد من جمع الثروات، هذا إلى جانب عدم تداول السلطة والتلاعب بالدستور والقانون لصالح الحزب الحاكم وعدم إعطاء فرصة للمعارضة للمشاركة في الحكم، ساعدت على إنطلاق الحراك وإنفجاره في وجه السلطة الحاكمة»، وتؤكد الحالة رقم (3) «أن سياسة الدور الأحادي وعدم تداول السلطة بشكل نزيه وسيطرة طبقة بعينها على الحكم وغياب العدالة السياسية أدى إلى هذا الحراك».

ويتضح من العرض السابق تنوع وتعدد الدوافع والأسباب التي أدت إلى الحراك الجماهيري في تونس في نهاية العام 2010، حيث جاءت الدوافع الاقتصادية في المقدمة، يليها الدوافع الاجتماعية التي تعد انعكاساً لها، ثم تأتي الدوافع السياسية، لذلك لا عجب في تبلور شعار رئيسي للحراك الجماهيري تمثل في «العيش والحرية والعدالة الاجتماعية» وهو شعار يترجم الدوافع الثلاث الرئيسية للحراك، فالعيش ترجمة للأسباب الاقتصادية، والحرية ترجمة للأسباب السياسية، والعدالة الاجتماعية ترجمة للأسباب الاجتماعية، وتعد هذه الدوافع موضوعية لحدوث الحراك الجماهيري، لأنها ترتبط بالعناصر الرئيسية للبناء الاجتماعي لأي مجتمع.

وعلى الرغم من تأكيد حالات الدراسة على العوامل الداخلية الموضوعية المؤدية للحراك الجماهيري، إلا أنهم يرون أن الحراك ارتبط بعوامل أخرى خارجية إقليمية ودولية كان لها وزن نسبي أكبر في إندلاع الحراك ودعمه، حيث تشير الحالة رقم (1) «أن العوامل الخارجية شكلت 80% تقريباً من الحراك، فقد كان للدعم الخارجي سواء الإقليمي أو الدولي الفضل في الإطاحة بالرئيس زين العابدين ونظامه السياسي، حيث دعمت القوى الخارجية القوى الداخلية الظلامية،

وما زالت تدعمها لتدخل تونس في دائرة مفرغة من عدم الإستقرار» ، وأشارت الحالة رقم (2) «أنه لا يمكن إغفال العامل الإقليمي والدولي فهناك مخطط كبير ومرسوم بدقة لصعود جماعات الإسلام السياسي لسدة الحكم في البلدان العربية بدعم تركي وقطري وسعودي وإماراتي، وتقف خلفهم أمريكا وإسرائيل»، وتؤكد الحالة رقم (4) «أن العوامل الداخلية للحراك موجودة لكن تظل العوامل الإقليمية والدولية الإستعمارية التقليدية والجديدة هي التي هيمنت على المشهد».

ويتضح من العرض السابق أنه على الرغم من إعتراف حالات الدراسة بوجود عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية داخلية تسببت في إندلاع الحراك الجماهيري داخل المجتمع التونسي، إلا أن العوامل الخارجية الإقليمية والدولية قد لعبت دوراً أكبر في دعم الحراك وإيصاله إلى حد الإطاحة بالرئيس وحكومته من سدة الحكم.

ثانياً: المردود الاجتماعي للحراك الجماهيري في تونس:

وفي محاولة التعرف على التغيرات الاجتماعية الناتجة عن الحراك الجماهيري في تونس أكدت الحالة رقم (1) «أن هناك تغيرات كبيرة على المستوى الاجتماعي شهدتها تونس، حيث زادت الفروق بين أبناء الوطن وتدهورت أحوال المواطنين المعيشية والتعليمية والصحية والبيئية إلى حد كبير»، وأشارت الحالة رقم (2) «أن التغيرات الاجتماعية طفيفة فمازالت الطبقات الثرية تسيطر على الاقتصاد وإن فقدت نفوذها السياسي، ومازالت الطبقات الفقيرة كما هي لم تتغير مواقفها بل إزدادت معاناتها، والطبقة الوسطى تساقط منها كثيرون للطبقة الفقيرة» ، وتؤكد الحالة رقم (3) «أنه على الرغم من الحراك الجماهيري مازال مطلب العدالة الاجتماعية بعيد المنال»، وتشير الحالة رقم (4) «أن الحراك أدى لمزيد من التهميش والفقير بل والفقير المدقع والتخلف»، وتؤكد الحالة رقم (5) «أن الأوضاع الاجتماعية تهاوت وتفاقت لذلك مازالت الجماهير تطالب بالعدالة الاجتماعية وإعادة دور الدولة الاجتماعي».

وفيما يتعلق بتقييم حالات الدراسة للتغيرات الاجتماعية التي أحدثها الحراك الجماهيري، فقد أشارت الحالة رقم (1) «أن التغيرات الاجتماعية كانت سلبية ومازالت تسير نحو الأسوأ بفضل السياسة غير الحكيمة للقوى الظلامية المتأسلمة المسيطرة على نظام الحكم»، وأشارت الحالة رقم (2) «أن التغيرات الاجتماعية على ندرتها تعد سلبية، فقد تضررت أوضاع الفقراء والطبقة الوسطى نتيجة الحراك، وظلت الطبقات الثرية كما هي تمتلك كل شيء»، وتؤكد الحالة رقم (3) «أن التغيرات الاجتماعية جاءت سلبية في معظمها»، وتشير الحالة رقم (4) «أنها سلبية طبقاً إلى النظر إلى ما آلت إليه النتائج»، وأكدت الحالة رقم (5) أن الحراك لم يمكن المواطنين من بلوغ درجات من الإشباع الذاتي والجماعي، لذلك فهو أميل إلى السلبي».

ويتضح من العرض السابق أن المردود الاجتماعي للحراك الجماهيري في تونس قد كان سلبياً، فالتغيرات الاجتماعية لم تكن في صالح الغالبية من المواطنين، ولم تحدث أي شكل من أشكال العدالة الاجتماعية، ولم تحدث حراكاً طبقياً صاعداً، بل ظلت البنية الطبقية الإستقطابية كما هي، فالأغنياء يزدادون غنى، والفقراء يزدادون فقراً، والأوضاع الاجتماعية للطبقة الوسطى تراجعت وسقط كثير منهم إلى الطبقة الدنيا.

ثالثاً: المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري في تونس:

وفي محاولة التعرف على التغيرات الاقتصادية الناتجة عن الحراك الجماهيري في تونس أكدت الحالة رقم (1) «أن هناك تغيرات اقتصادية كبيرة أصابت الاقتصاد التونسي، فقد تعطلت حركة الإنتاج والعمل بمؤسسات الدولة لفترات طويلة، مما أثر على الأحوال المعيشية للمواطنين، وازدادت نسبة الفقر والبطالة، وعجزت الحكومات المتعاقبة عن إيجاد حلول اقتصادية ناجحة لمواجهة التضخم»، وأشارت الحالة رقم (2) «أن التغيرات الاقتصادية أصبحت بارزة فالأسعار ارتفعت بشكل كبير يفوق قدرات المواطنين، والجميع أصبح يشكو من الوضع الاقتصادي الذي

أصبح أسوأ مما مضى، ولم يتمكن الاقتصاد الخروج من كبوته وازدادت الديون والعجز في ميزانية الدولة»، وتؤكد الحالة رقم (3) «أن الأزمة الاقتصادية أصبحت كبيرة، وهناك فجوات أجورية وسيطرة لرجال الأعمال على الاقتصاد التونسي»، وتشير الحالة رقم (4) «إلى هروب المستثمرين نتيجة لبيئة عدم الأمن والاستقرار، وبالتالي لم يعد هناك برامج اقتصادية وتنموية وهو ما ألقى بظلاله على تدهور قيمة العملة والقدرة الشرائية للمواطنين»، وأكدت الحالة رقم (5) «أن تخلي الإتحاد الأوروبي والهياكل المادية المانحة من الشراكة مع تونس أدى إلى تدهور اقتصادي سريع أثر بشكل مباشر على أحوال المواطنين المعيشية».

وفيما يتعلق بتقييم حالات الدراسة للتغيرات الاقتصادية التي أحدثها الحراك الجماهيري، فقد أشارت الحالة رقم (1) «أن التغيرات الاقتصادية كانت سلبية، فحالة الاقتصاد التونسي اليوم تراجعت بشكل كبير، وانعكس ذلك على الأحوال المعيشية للمواطنين»، وتشير الحالة رقم (2) «أن التغيرات الاقتصادية سلبية لدرجة أن البعض يتمنى العودة لأحوال ما قبل الحراك»، وتؤكد الحالة رقم (3) «لقد كانت المتغيرات الاقتصادية سلبية، وهو ما عمق معاناة المواطنين»، وتشير الحالة رقم (4) «أن التغيرات الاقتصادية سلبية، والنتيجة كارثية على المواطنين والدولة»، وأكدت الحالة رقم (5) «أن التغيرات لم تفضي إلى إصلاح اقتصادي بل أدى إلى سلعة الإنسان». ويتضح من العرض السابق أن المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري في تونس قد كان سلبياً، فالأوضاع الاقتصادية للغالبية العظمى من المواطنين قد تراجعت إلى حد كبير؛ نتيجة للركود الاقتصادي وتراجع عمليات التنمية وتعطل عملية الإنتاج وإزدياد الديون، والعجز في الميزانية العامة للدولة.

رابعاً: المردود السياسي للحراك الجماهيري في تونس:

وفي محاولة التعرف على التغيرات السياسية الناتجة عن الحراك الجماهيري في تونس، أكدت الحالة رقم (1) «أنه قد حدثت تغيرات سياسية كبيرة، حيث تم

تغيير نظام الحكم، وأصبحت هناك تعددية سياسية، وتداول للسلطة، لكن هذا لا يعني تقدماً على المستوى الديمقراطي»، وتشير الحالة رقم (2) «أن هناك تغيرات سياسية ملحوظة، حيث صعدت جماعات الإسلام السياسي لسدة الحكم، ويحاول النظام القديم استعادة السيطرة مرة أخرى دون جدوى، وأصبح هناك صراع على السلطة»، وأشارت الحالة رقم (3) «لقد أصبحت هناك انتخابات رئاسية تعددية وتغيير في الدستور»، وتؤكد الحالة رقم (4) «أننا في الظاهر يبدو أننا متجهين نحو ما يسمى عالمياً بنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان عبر صناديق الانتخاب، لكن حقيقة الأمر أن البلاد تتحكم فيها منظومة الإخوان المسلمين التي تأسس لحكم استبدادي مظلم يهدد أركان الدولة الوطنية برمتها»، وتشير الحالة رقم (5) «أن ما حدث قد قاد البلاد لفوضى وخطر وعدم إستقرار سياسي».

وفيما يتعلق بتقييم حالات الدراسة للتغيرات السياسية التي أحدثها الحراك الجماهيري، فقد أشارت الحالة رقم (1) «أن التغيرات السياسية جاءت سلبية، حيث مكنت القوى الظلامية من الوصول للسلطة، وممارسة كافة أشكال الديكتاتورية ضد المواطنين والقوى السياسية الأخرى»، وتؤكد الحالة رقم (2) «أن التغير السياسي سلبي لأن جماعات الإسلام السياسي ذات أفق ضيق، وتريد أن تعيد فترة حكم تجاوزها الزمن بحكم التقدم، وهم يرغبون في فرض منهجهم السياسي بالقوة، وإزاحة هذه الجماعات لن يكون بسهولة، لأنهم مدعومين من الخارج»، وتشير الحالة رقم (3) «أن التغيرات السياسية سلبية لأن من وصل للسلطة هم الإخوان المسلمين الذين لا يعترفون بفكرة الديمقراطية»، وأكدت الحالة رقم (4) «أن التغيرات السياسية سلبية لأن المتحكمين في مقاليد الحكم هم مجرمين وأدوات لدوائر أجنبية إستعمارية»، وأشارت الحالة رقم (5) «أنه على الرغم من سقوط رأس النظام، إلا أن البديل السياسي هو الأسوأ في تاريخ تونس».

ويتضح من العرض السابق أن المردود السياسي للحراك الجماهيري في تونس قد كان سلبياً، فعلى الرغم من الإطاحة برأس النظام وإعداد دستور جديد للبلاد ووجود انتخابات تعددية، إلا أن ذلك لم يشكل أي تقدم على المستوى الديمقراطي،

فالتيار الإسلامي الذي صعد إلى السلطة يمارس كل أشكال الديكتاتورية على القوى المدنية الراضة لعودة تونس لعصور الظلام.

خامساً: توصيف ما حدث في تونس نهاية عام 2010:

وفي محاولة التوصيف الحقيقي للفعل الاجتماعي الذي حدث في تونس، أكدت الحالة رقم (1) «أن ما حدث هو مؤامرة خارجية لتمكين القوى الظلامية من حكم تونس لتنفيذ أجندة الربيع العربي، لإعادة تونس لعصور الظلام» وأشارت الحالة رقم (2) «أن ما حدث هو إنتفاضة شعبية، وحراك جماهيري للمطالبة بحقوق اجتماعية واقتصادية وسياسية منقوصة، لم يستجب لها النظام السياسي بالشكل المطلوب، وكانت الجماعات السياسية الإسلامية جاهزة للتحرك ومدعومة من الخارج لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير» ، وتشير الحالة رقم (3) «أن ما حدث إنتفاضة شعبية لم ترقى لثورة، فالشعب التونسي لم ينعم بعيشة رغدة، ولم يحصل على إستحقاقه من العدالة الاجتماعية» ، وأكدت الحالة رقم (4) «أنها هبة جماهيرية نتاج مطالب محقة ركبت عليها الدوائر الإستعمارية لتنفيذ أجندتها» ، وأشارت الحالة رقم (5) «أنه حراك أدخل البلاد في فوضى الاحتجاجات والمطالب وعدم الاستقرار الأمني والاقتصادي والاجتماعي».

وفيما يتعلق بتقييم حالات الدراسة لتحقيق الحراك الجماهيري للتغيير المطلوب في مجمل النظام الاجتماعي، فقد أكدت الحالة رقم (1) «أن الحراك لم يحقق أهدافه، ومازلنا نناضل لتعطيل المشروع الظلامي واسترداد الوطن» ، وتشير الحالة رقم (2) «أن النظام الاجتماعي تأثر سلباً نتيجة صعود جماعات الإسلام السياسي للحكم، ومحاولة تنفيذ أجندات خارجية» ، وأشارت الحالة رقم (3) «أن الحراك لم يحقق أهدافه، لأن الحكام لا يعرفون ما تحكم به شعوبهم» ، وأكدت الحالة رقم (4) «أنه على الرغم من سوداوية المشهد هناك مجتمع مدني ونقابي وطني يحاول التصدي للانحراف ومحاولة إرجاع الأمور لمسارها الطبيعي، حتى تنهض البلاد من جديد» ، وتشير الحالة رقم (5) «أن الأهداف المعلنة لم يتحقق منها شيء والتغيير جاء سلبياً على كافة المستويات».

ويتضح من العرض السابق أن توصيف حالات الدراسة لما حدث أنه حراك جماهيري وإنتفاضة شعبية لم ترقى لمستوى الثورة، ذلك لأنها لم تحقق أهدافها المعلنة ولم تحدث التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

إستخلاصات أساسية:

1. أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن كل حالات الدراسة تعترف بوجود عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية مهدت لاندلاع الحراك الجماهيري في تونس في نهاية العام 2010، لكن على الرغم من ذلك كانت العوامل الإقليمية والدولية هى الحاسمة في دعم الحراك ضمن مخطط الشرق الأوسط الجديد.
2. تشير نتائج الدراسة الميدانية أن المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للحراك الجماهيري جاء سلبياً سواء على مستوى البناء الاجتماعي أو مستوى المواطنين، فعلى الرغم من حدوث تغيرات ملموسة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً إلا أنها تغيرات تراجعت بأحوال الغالبية العظمى من المواطنين إلى الخلف وليس الأمام.
3. كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن كل حالات الدراسة ترى أن ما حدث لا يرقى لمستوى الثورة، ذلك لأنها لم تحقق الأهداف المعلنة، ولم تحدث التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.





الفصل السابع

المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي

لأحداث 25 يناير 2011 في مصر

- تمهيد.
- أولاً: دوافع الحراك الجماهيري في مصر.
- ثانياً: المردود الاجتماعي للحراك الجماهيري في مصر.
- ثالثاً: المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري في مصر.
- رابعاً: المردود السياسي للحراك الجماهيري في مصر.
- خامساً: توصيف ما حدث في مصر في بداية العام 2011.
- إستخلاصات أساسية.



نحاول من خلال هذا الفصل تحقيق أحد أهداف الدراسة الراهنة، والإجابة على واحد من تساؤلاتها الفرعية المطروحة، وسوف نعتمد بشكل أساسي على نتائج دراسة الحالة والتحليل الكيفي لها، من أجل التعرف أولاً على : دوافع الحراك الجماهيري في مصر، وثانياً: المردود الاجتماعي للحراك الجماهيري في مصر، وثالثاً: المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري في مصر، ورابعاً: المردود السياسي للحراك الجماهيري في مصر، وخامساً: التوصيف الحقيقي للفعل الاجتماعي الذي حدث في مصر في مطلع العام 2011.

أولاً: دوافع الحراك الجماهيري في مصر:

لقد تنوعت الدوافع والأسباب المؤدية للحراك الجماهيري في مصر، من وجهة نظر حالات الدراسة، لكن ظل العامل السياسي هو الأبرز يليه العاملين الاقتصادي والاجتماعي، وفي هذا الإطار تشير الحالة رقم (6) «أن عصر مبارك تميز بالديكتاتورية والفساد، فلم يعرف جيلي (جيل يناير) رئيساً سوى مبارك، ولم نسمع عن تداول السلطة سوى في الكتب، وكان الشعور الذي ينتاب الجميع أن الدولة وشعبها ومقدراتها ملك الرئيس وأسرته وقيادات الحزب الحاكم، ولم يكن مسموحاً لحزب آخر التواجد على الساحة سواء، فعدم وجود حياة سياسية حقيقية راكم من حالة الغضب، ومع صعود شلة التوريث ذات التوجه النيوليبرالي تفاقمت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وتبلورت حالة الغضب في إضراب العمال في غزل المحلة 2006، ثم نزلت من المصانع إلى الشارع في 2008، وكانت بروفة لأحداث 25 يناير 2011»، وتؤكد الحالة رقم (7) «أن العوامل السياسية كانت جاهزة بقوة في صياغة الغضب الشعبي، حيث وصلت الأمور إلى مرحلة التبجح في خلق حالة إنسداد سياسي قاسية وصلبة والتباهي بها بعد الإزاحات التي قام بها أمين تنظيم الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في تزوير الانتخابات البرلمانية 2010، وفي نفس الوقت كانت الأوضاع الاقتصادية مليئة لتعليمات صندوق النقد

الدولي، وبيع شركات ومصانع القطاع العام، وطرد العمال والفلاحين من مصانعهم وأراضيهم، كل ذلك راكم الغضب داخل النفوس، إلى جانب ممارسات الداخلية في مراكز وأقسام الشرطة، مما مهد لغضبة شعبية عارمة وحراك كبير»، وأشارت الحالة رقم (8) «أن العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية تداخلت وساهمت في الحراك، لكن إنسداد أفق التداول السلمي للسلطة كان الأهم والأبرز مع إنطلاق مشروع التوريث»، وتشير الحالة رقم (9) «أن الوضع الاقتصادي هو المحرك الأول للحراك، لذلك جاء في مقدمة الشعار الرئيسي (عيش- حرية- عدالة اجتماعية)»، وتؤكد الحالة رقم (10) «أن احتكار الحزب الوطني للحكم لمدة طويلة، ومحاولة توريث الحكم وتزوير الانتخابات والفساد السياسي كانت في المقدمة يليها الفساد المالي والمحسوبية والواسطة وإرتفاع معدل البطالة».

يتضح من العرض السابق أن غالبية حالات الدراسة أعطت أولوية للعامل السياسي في اندلاع أحداث 25 يناير 2011 في مصر، فاحتكار الحزب الحاكم للسلطة، وتزوير الانتخابات، ومحاولة التوريث، وغياب تداول السلطة كانت أبرز الوقائع السياسية الممهدة للحراك الجماهيري، هذا إلى جانب العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى انتشار حركات احتجاجية على مدار الخمس سنوات الأخيرة قبل اندلاع أحداث يناير.

وعلى الرغم من تقديم حالات الدراسة للعوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية باعتبارها عوامل مؤثرة في تأجيج الغضب، إلا أنها أعطت الوزن النسبي الأكبر في اندلاع الأحداث وتأجيجها إلى العوامل الخارجية الإقليمية والدولية، حيث تشير الحالة رقم (6) «أن الوزن النسبي للعوامل الخارجية أكثر بكثير، فالمحرك الرئيسي للشارع كان جماعة الإخوان المسلمين الإرهابية المدعومة إقليمياً ودولياً، والتي اختطفت الحراك لصالح مشروعها وتنظيمها الدولي، الذي يتبناه المحور التركي- القطري، المنفذ لأجندة الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما»، وتؤكد الحالة رقم (7) «أن السفارة الأمريكية في الأيام الثمانية عشر أنفقت 40 مليون دولار على إنجاز البقاء والحشد الجماهيري، من إعاشة ونقل

الجماهير والصوتيات والإضاءة والقادة الميدانيين، وانحرفت البوصلة من مطالب اقتصادية واجتماعية إلى ما أنتج تخلي مبارك عن الحكم»، وأشارت الحالة رقم (8) «لا يمكن إغفال الخطة الأمريكية لإعادة تشكيل العالم العربي والتي بدأت بغزو العراق عام 2003، وتتابع خطواتها حتى وصلنا لإندلاع إنتفاضة تونس في أواخر عام 2010، وما لحقها من الانتفاضة الشعبية المصرية في بداية عام 2011، ثم الإنتفاضات الشعبية الأخرى في العالم العربي، لذلك نرى أن العالم الخارجي كان له نصيب الأسد في إسقاط رؤوس النظم الحاكمة»، وتشير الحالة رقم (9) «أن العامل الدولي لعب دوراً هاماً في الإطاحة بنظم الحكم في محاولة للإنحياز للحراك الشعبي»، وتؤكد الحالة رقم (10) «أن الوزن النسبي للعوامل الخارجية يصل إلى 70% مقابل 30% للعوامل الداخلية».

ويتضح من العرض السابق أنه على الرغم من إقرار حالات الدراسة بوجود عوامل داخلية موضوعية تمثلت في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتريدة التي راکمت الغضب في صدور ملايين المصريين، إلا أن العوامل الخارجية متمثلة في المؤامرة الأمريكية -المعروفة بمشروع الشرق الأوسط الكبير أو الجديد الذي تشكل فيه مصر الجائزة الكبرى- لعب الدور الأبرز في دعم الحراك واستمراره حتى الإطاحة بحسني مبارك وحكومته من سدة الحكم، وتمكين جماعة الإخوان المسلمين الموالية للمشروع الغربي.

ثانيًا: المردود الاجتماعي للحراك الجماهيري في مصر:

وفي محاولة التعرف على التغيرات الاجتماعية الناتجة عن الحراك الجماهيري في مصر أكدت الحالة رقم (6) «أن إختطاف الحراك الجماهيري من قبل جماعة الإخوان عطل هدف العدالة الاجتماعية، وظلت الأوضاع كما هي في ظل وطن مختطف ودولة مهددة وهوية مسلوقة»، وتشير الحالة رقم (7) «نستطيع أن ندعي أن الناتج الاجتماعي من الخروج في يناير لم تتحصله الطبقات الاجتماعية الفقيرة والمتحصل دون الحد الأدنى المطلوب، فهناك عنف في تسعير الخدمات في ظل تدني

الأجور بما لا يحقق مستوى معيشي نبتغيه لشعب يستحق»، وأشارت الحالة رقم (8) «أن التغيرات الاجتماعية لم تكن في صالح الطبقات الوسطى والدنيا»، وتؤكد الحالة رقم (9) «أن المجتمع عصفت به تغيرات اجتماعية جمّة، كان على رأسها تلاشي الطبقة الوسطى، وظهور أجيال جديدة لا تنتمي لعادات وتقاليده المجتمع بعد الإنغلاق الذي استمر لسنوات، هذا إلى جانب معاناة الأقليات من الاضطهاد مما دفع البعض للهجرة»، وتشير الحالة رقم (10) «أن الأوضاع الطبقيّة ظلت كما هي بل تدهورت أحوال الطبقة الوسطى عن الوضع في ظل حكم مبارك».

وفيما يتعلق بتقييم حالات الدراسة للتغيرات الاجتماعية التي أحدثها الحراك الجماهيري، فقد أشارت الحالة رقم (6) «أن التغيرات الاجتماعية سلبية ولا تتناسب مع التضحيات التي قدمها الشعب قبل وبعد أحداث 25 يناير»، وتؤكد الحالة رقم (7) «التغيرات الاجتماعية سلبية، فلم يتحقق حد أدنى من العدالة الاجتماعية، وما زالت البنية الطبقيّة بها إستقطاب شديد»، وتشير الحالة رقم (8) «أن التغيرات الاجتماعية سلبية، بسبب إستيلاء جماعة الإخوان على الحكم وتعطيل أى تحول إيجابي»، وتؤكد الحالة رقم (9) «أن التغيير سلبى لتلاشي الطبقة الوسطى وهى عصب المجتمع، وزادت معدلات الجريمة»، وأشارت الحالة رقم (10) «أن الأحوال الاجتماعية ساءت عن عصر مبارك».

ويتضح من العرض السابق أن المردود الاجتماعي للحراك الجماهيري في مصر قد كان سلبياً، فالتغيرات الاجتماعية لم تكن في صالح الطبقة الوسطى والطبقات الفقيرة بل بالعكس، فقد تضررت مصالح هذه الطبقات بشكل أكبر مما كانت عليه في ظل حكم مبارك، وبذلك تكون التحولات الاجتماعية التي شهدتها مصر في أعقاب أحداث 25 يناير 2011 قد أضرت بمصالح الغالبية العظمى من المصريين الذين خرجوا في يناير من أجل إحداث تغيير إيجابي في أوضاعهم الاجتماعية، وكان مطلب العدالة الاجتماعية في مقدمة مطالبهم ذات الأولوية.

ثالثاً: المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري في مصر:

وفي محاولة التعرف على التغيرات الاقتصادية الناتجة عن الحراك الجماهيري في مصر أكدت الحالة رقم (6) «أن هناك تغيرات اقتصادية كبيرة حدثت بسبب الإصلاح الاقتصادي المنفذ بشروط صندوق النقد الدولي، حيث اتخذت السلطة إجراءات اقتصادية قاسية للغاية كان أهمها رفع الدعم، وتحرير سعر الصرف، مما أثر على القدرة الشرائية للمواطنين، وكذلك على أوضاعهم الاقتصادية»، وتشير الحالة رقم (7) «لقد لجم الانصياع لروشة صندوق النقد الدولي القدرة على التعافي الاقتصادي، إن ما يهيم الجماهير ليس التغيرات الدفترية وإنما ترجمة ذلك إلى سلع وخدمات ومستوى معيشي وهذا لم يحدث، وما زالت هناك زيادة جديدة في من يدخلون تحت خط الفقر، إن تحرير سعر الصرف أحدث صدمة لازالت آثارها العنيفة على دخول الفقراء وقدرتهم على الشراء لأساسيات المعيشة»، وأشارت الحالة رقم (8) «لقد نتج عن الحراك الإسراع في تحول الاقتصاد نحو مزيد من التحرر الرأسمالي، وارتفاع أسعار كل الخدمات والسلع بصورة مضاعفة عدة مرات كما كانت عليه قبل أحداث يناير 2011، فزيادة تكاليف المعيشة بصورة فادحة تؤثر على الطبقات المتوسطة والفقيرة»، وتؤكد الحالة رقم (9) «لقد ترتب على الحراك تردي الوضع الاقتصادي في البلاد وانهيار العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، مما أدى لزيادة الأعباء على المواطنين ووقوع الملايين منهم تحت خط الفقر»، وتشير الحالة رقم (10) «إلى إرتفاع أسعار الخدمات، وتعويم العملة المحلية، وإرتفاع سعر الدولار، وإرتفاع معدل التضخم والدين الداخلي، وهو ما انعكس على الحاجات الأساسية الملحة للمصريين كفاتورة الغذاء والكساء والدواء، وفاتورة الخدمات كالمياه والكهرباء والصحة والتعليم، والتي لم تعد تلبي الحد الأدنى لهم».

وفيما يتعلق بتقييم حالات الدراسة للتغيرات الاقتصادية التي أحدثها الحراك الجماهيري فقد أشارت الحالة رقم (6) «أن السلطة ترى أنه لا بديل عن إجراءات الإصلاح لوجود حالة تشوه في الاقتصاد المصري، لكن المواطن الذي قام بالحراك

يلعن الآن حراكه الذي أدى إلى مزيد من المعاناة على مستوى معيشتة»، وتؤكد الحالة رقم (7) «أن التغيرات سلبية مادام هناك إستمرار في رفع تسعيرة مكونات حزمة الخدمات وسلة الغذاء التي تؤدي إلى مزيد من الإفكار للمصريين»، وتشير الحالة رقم (8) «أن دعاة الرأسمالية يرون هذه التغيرات إيجابية، أما الغالبية الشعبية التي قامت بالحراك فتري أنها سلبية، كلاً يراها من حيث موقعه الطبقي ومصالحه»، وترى الحالة رقم (9) «أن التغيرات سلبية بالتأكيد، فملايين المصريين أصبحوا تحت خط الفقر»، وتشير الحالة رقم (10) «أن التغيرات الاقتصادية سلبية لأنها ضاعفت من معاناة الطبقات الوسطى والفقيرة التي خرجت في يناير تنادي بالعيش الكريم».

ويتضح من العرض السابق أن المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري في مصر من منظور حالات الدراسة كان سلبياً، فالأوضاع الاقتصادية للغالبية العظمى من المصريين قد تراجعت عما كانت عليه قبل أحداث يناير 2011، فعمليات الإصلاح الاقتصادي وفقاً لروشته صندوق النقد الدولي عمقت من معاناة الطبقات الوسطى والدنيا داخل المجتمع، خاصة على مستوى توفير الإحتياجات الأساسية، وإن كانت السلطة ترى أن هذا هو الطريق الوحيد للخروج من الأزمة الاقتصادية، يرى المواطن أنه الوحيد الذي يدفع الفاتورة، ذلك لأن الطبقات العليا لا تعاني بأي شكل على مستوى إحتياجاتها الأساسية نتيجة عمليات وإجراءات الإصلاح الاقتصادي.

رابعاً: المردود السياسي للحراك الجماهيري في مصر:

وفي محاولة التعرف على التغيرات السياسية الناتجة عن الحراك الجماهيري في مصر أكدت الحالة رقم (6) «لقد حدثت تغيرات سياسية لدرجة أنه لم تعد هناك سياسة في مصر، فقد وصلنا في لحظة إلى فوضى كانت مبرراً لتجفيف الحياة السياسية، لدرجة جعلت (الهامش الديمقراطي) الذي كان يوجد في عهد مبارك حلمًا ومطلباً»، وتشير الحالة رقم (7) «لقد تم تجريف الحياة السياسية، ولم يعد هناك عمل سياسي حزبي، فالأحزاب السياسية وحدها هي الوسيلة للعمل

السياسي في كل الأوطان التي تقدمت خارطة العالم وأرتقت شعوبها»، وتؤكد الحالة رقم (8) «أن الحراك أحدث فوزاً وإنهياراً لهيئة الدولة ومؤسساتها، حيث صعد الإخوان لسدة الحكم، وفرضوا مشروعهم السياسي، وبعد إفشال مشروعهم تم تجميد العمل السياسي الحقيقي، لإعادة السيطرة على مفاصل الحكم والسلطة»، وتشير الحالة رقم (9) «أن التغيرات السياسية تمثلت في رحيل نظام الحزب الوطني الحاكم، وكنا نأمل في حياة حزبية تعددية، لكن للأسف ملفات الحرية العامة والتحول الديمقراطي والحزبي لم ينجز منها شيء»، وأشارت الحالة رقم (10) «أن التغيرات السياسية كانت واضحة، حيث تغير رئيس الدولة مرتين، وتم إطلاق حرية تكوين الأحزاب، واعتماد نظام القوائم في الانتخابات العامة».

وفيما يتعلق بتقييم حالات الدراسة للتغيرات السياسية التي أحدثها الحراك الجماهيري فقد أشارت الحالة رقم (6) «أن التغيرات سلبية، حيث رأينا الصحافة لم تعد حرة وتخضع للرقب، وكذلك الإعلام، والدستور تم تعديله لصالح بقاء الرئيس في السلطة، ويتم صناعة نخبة جديدة سواء من الشباب أو السياسيين أو الإعلاميين في تقديري غير جديرة بمواقعها، ولم تقدم سوى مقلق السلطة، وتراجعت قضايا الحريات والديمقراطية تماماً»، وتؤكد الحالة رقم (7) «التغيرات سلبية، فالمشهدية السياسية العقيمة تنصدر الآن باسم الأحزاب الجديدة، وغلق كل المطالبات على الأحزاب السياسية الحقيقية، لنحصل على استنساخ سيئ ومشوه لتجربة حزبية تتم من خلالها مصادرة السياسة وتأميمها، وحاولت الأحزاب المؤلفة من دولا الأرشيف السيئ للحزب الوطني الديمقراطي الذي اعتقد تم حله لتوزيع قطع الخماير منه إلى هوجة حزبية لا تسمن ولا تغني في السياسة»، وأشارت الحالة رقم (8) «أن التغيرات كانت سلبية، يكفي صعود المشروع الإخواني إلى سدة الحكم، وحتى بعد فشله، والإطاحة به عدنا إلى وضع أسوأ مما كنا عليه في عهد مبارك»، وتشير الحالة رقم (9) «أن التغيرات السياسية سلبية، حيث عاد الحزب الوطني في ثوب جديد، وملف الحريات العامة والتحول الديمقراطي لم ينجز به الكثير حتى الآن»، وتؤكد الحالة رقم (10) «أنه على الرغم من تغيير رئيس الدولة

وإطلاق حرية تكوين الأحزاب، والاعتماد على القوائم في الانتخابات العامة، إلا أن هذا لا يعني تغييراً إيجابياً، فقد تم تعديل الدستور لإبقاء الرئيس، والحياة الحزبية تحولت إلى فوضى، وعاد الحزب الوطني للمشهد عبر حزب مستقبل وطن، والقوائم تحولت إلى قوائم مطلقة وليست نسبية، وهذا أسوأ شكل للقوائم في أي نظام انتخابي».

ويتضح من العرض السابق أن المردود السياسي للحراك الجماهيري في مصر قد جاء سلبياً، فعلى الرغم من الإطاحة برأس النظام وحكومته، وحل مجلس الشعب والشورى، وإعداد دستور جديد للبلاد وحل الحزب الحاكم، والإطاحة بالجماعة الإرهابية من سدة الحكم، إلا أن ذلك كله لم ينتج عنه تقدماً ملموساً في تطور شكل الحياة السياسية، فما زالت ملفات الحريات العامة والتحول الديمقراطي راكدة، والحياة الحزبية الشكلية عادت من جديد، وعاد معها سيطرة حزب مستقبل وطن على المشهد برمته، مثلما كان الحزب الوطني، والمال السياسي أصبح سيد الموقف في كل الانتخابات العامة، وهى مؤشرات سلبية من وجهة نظر حالات الدراسة.

خامساً: توصيف ما حدث في مصر في بداية العام 2011:

وفي محاولة توصيف الفعل الاجتماعي الذي حدث في مصر أكدت الحالة رقم (6) «أن ما حدث في مصر في يناير كان انتفاضة لم ترقى إلى ثورة، فلم يكن هناك تنظيم ثوري ولا قيادة للإنتفاضة، وهو ما أدى إلى هزيمتها وإختطافها»، وتشير الحالة رقم (7) «ما حدث في يناير وما تلاه في يونيه وحسب ديباجة الدستور ثورتان، لكن وفقاً لماهية الثورة، فالنتائج تقول أنهما انتفاضتين شعبيتين لا أكثر، لأنهما لم ينتج عنهما تحقيق حلم المصريين في العيش والحرية والعدالة الاجتماعية»، وتؤكد الحالة رقم (8) «أنها إنتفاضة شعبية فشلت في تحقيق أهدافها واستغلها تنظيم الإخوان من أجل تحقيق مشروعه، وهى أقل من أن تكون ثورة وأكبر من أن توصف بالحراك»، وأشارت الحالة رقم (9) «أنها إنتفاضة بدون قائد وبدون برنامج سياسي واضح، نجحت في

تحقيق مطلبها الرئيسي، وهو رحيل رأس النظام، فهي أكبر من هبة جماهيرية بكونها حققت شيء من أهدافها، لكنها لا ترقى للثورة بكل الأحوال»، وتؤكد الحالة رقم (10) «أنه حراك جماهيري أدى إلى بعض التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكنه لا يصل إلى نتائج الثورة».

وفيما يتعلق بتقييم حالات الدراسة لتحقيق الحراك الجماهيري للتغيير المطلوب في مجمل النظام الاجتماعي فقد أكدت الحالة رقم (6) «فشلت يناير إلى حد كبير في تحقيق أهدافها المعلنة، فرغم إسقاطها سلطة مبارك، إلا أن إختطاف الحراك من قبل جماعة الإخوان الإرهابية، التي كانت أول من شوه يناير وشبابها، جعل التغيير في مجمل النظام الاجتماعي عصباً على التحقيق»، وتشير الحالة رقم (7) «أن أهداف يناير المتمثلة في العيش والحرية والعدالة الاجتماعية لم يتحقق منها شيء للمصريين، وفقاً للأولويات التي طرحها المشروع الثوري ضد حكم مبارك، ولم يحدث التغيير المأمول»، وأشارت الحالة رقم (8) «لم ينجح الحراك في تحقيق أهدافه، لأن الإنتفاضة كانت بلا عقل ولا أيديولوجية محددة، بل مجرد بزيمط سياسي تم اقتباس كل آلياته من الثورات الملونة التي نفذها الغرب في دول شرق أوروبا وجمهوريات الإتحاد السوفيتي سابقاً»، وتؤكد الحالة رقم (9) «نجح في رحيل رأس النظام، لكنه لم ينجح في تحقيق باقي المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بل جاءت التغيرات عكس المطالب»، وتشير الحالة رقم (10) «لا يعد هذا تغييراً جوهرياً، وليس بالقدر الكافي، لأنه لم يحقق النتائج المطلوبة، ولم يحقق تغييراً كاملاً في المجتمع، وتم تفريغ الحراك من مضمونه».

ويتضح من العرض السابق أن توصيف حالات الدراسة لما حدث أنه إنتفاضة في أكثر التقديرات لم ترقى بأي حال من الأحوال إلى مستوى الثورة، حيث فشلت في تحقيق أهدافها المعلنة، ولم تحدث التعيير الجذري المطلوب في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

إستخلاصات أساسية:

1. أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن كل حالات الدراسة تؤكد أن هناك عوامل داخلية اجتماعية واقتصادية وسياسية مهدت وبقوة لأحداث 25 يناير 2011 في مصر، لكن هذه العوامل لم تكن حاسمة فيما أفضى إليه الحراك من الإطاحة بنظام حكم الرئيس مبارك، فلولا العوامل الخارجية المتمثلة في مشروع الشرق الأوسط الجديد، ودعم الولايات المتحدة الأمريكية لجماعة الإخوان المسلمين ، وبعض القوى السياسية الأخرى التي تدربت على الثورات الملونة في الخارج، ما كان للحراك أن يحدث ما أحدثه خلال الثمانية عشر يوماً.
2. تشير نتائج الدراسة الميدانية وفقاً لرأى حالات الدراسة أن المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للحراك الجماهيري جاء سلبياً على الغالبية العظمى من المصريين، فالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تراجعت إلى الأسوأ، ولم تحدث التغيير الإيجابي المطلوب.
3. كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن كل حالات الدراسة ترى أن ما حدث لا يرقى لمستوى الثورة، لأنها لم تحقق أهدافها المعلنة في العيش والحرية والعدالة الاجتماعية، ولم تحدث التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.





الفصل الثامن

المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي

لأحداث 11 فبراير في اليمن

- تمهيد.
- أولاً: دوافع الحراك الجماهيري في اليمن.
- ثانياً: المردود الاجتماعي للحراك الجماهيري في اليمن.
- ثالثاً: المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري في اليمن.
- رابعاً: المردود السياسي للحراك الجماهيري في اليمن.
- خامساً: توصيف ما حدث في اليمن في بداية العام 2011.
- إستخلاصات أساسية.



نحاول من خلال هذا الفصل تحقيق أحد أهداف الدراسة الراهنة، والإجابة على واحد من تساؤلاتها الفرعية المطروحة، وسوف نعتمد بشكل أساسي على نتائج دراسة الحالة والتحليل الكيفي لها، من أجل التعرف أولاً: على دوافع الحراك الجماهيري في اليمن، وثانياً: المردود الاجتماعي للحراك الجماهيري في اليمن، وثالثاً: المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري في اليمن، ورابعاً: المردود السياسي للحراك الجماهيري في اليمن، وخامساً: التوصيف الحقيقي للفعل الاجتماعي الذي حدث في اليمن في مطلع العام 2011.

أولاً: دوافع الحراك الجماهيري في اليمن:

لقد جاءت الدوافع السياسية من وجهة نظر حالات الدراسة المحرك الأساسي للجماهير، وفي هذا الإطار تشير الحالة رقم (11) «أن الخصومة السياسية بين الإخوان المسلمين والرئيس عبد الله صالح هي السبب في إندلاع الأحداث، وقد شجع الإخوان دعم الولايات المتحدة في إطار مخطتها لإقامة شرق أوسط جديد، ولا توجد أي مبررات اجتماعية أو اقتصادية للحراك، فقد كانت أوضاع اليمن جيدة جداً، وحياة الناس مستقرة»، وتؤكد الحالة رقم (12) «أن السبب هو الصراع الحزبي على السلطة والحكم بين حزب المؤتمر الشعبي الذي يتأسسه علي عبد الله صالح، وحزب التجمع اليمني للإصلاح الذي تتزعمه جماعة الإخوان المسلمين، وعندما وجد الإخوان الثورة في تونس أطاحت بزين العابدين بن علي طمعوا في الحكم»، وتشير الحالة رقم (13) «أن إطلاع الشباب اليمني على نتائج الحراك في تونس الذي أدى في النهاية إلى رحيل بن علي رأى أن هذه الفرصة للتغيير والتخلص من حكم علي عبد الله صالح الذي استمر 33 عاماً، لذلك خرج مطالباً بتغيير الوضع السياسي، والمطالبة بحكم مدني»، وتؤكد الحالة رقم (14) «أن الجمود السياسي واليأس الذي دب في الواقع جعل عملية التغيير شبه مستحيلة، وتحولت في لحظة إلى أمل مع رحيل بن علي في تونس، ونجاح الحراك السلمي للشباب التونسي»، وتشير الحالة رقم (15) «أن الحراك جاء نتيجة إحتقان

شديد في المجتمع لطول الفترة التي حكم فيها النظام، والذي كانت ممارساته غير الديمقراطية سبباً في كل هذا الإحتقان».

يتضح من العرض السابق أن كل حالات الدراسة قد أعطت أولوية للعامل السياسي في إندلاع أحداث 11 فبراير 2011 في اليمن، فاحتكار نظام علي عبد الله صالح للحكم لفترة طويلة، وإنسداد أفق التغيير السياسي، ووجود الإخوان المسلمين شركاء في السلطة، هذا بالطبع إلى جانب نجاح الحراك في تونس، والإطاحة بنظام حكم زين العابدين بن علي شجع اليمينيون على الحراك، وإستغل الإخوان الفرصة، وقاموا بقيادة الجماهير للإطاحة بعلي عبد الله صالح، هذا إلى جانب الدعم الذي حصلت عليه جماعة الإخوان المسلمين من الولايات المتحدة الأمريكية في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير.

وعلى الرغم من تقديم حالات الدراسة للعامل السياسي الداخلي كمحرك للجماهير، إلا أنهم أعطوا الوزن النسبي الأكبر في إندلاع الأحداث إلى العوامل الخارجية الإقليمية والدولية، حيث تشير الحالة رقم (11) «أن 60% مما حدث يرجع للعوامل الخارجية، فالتدخل السعودي والإماراتي والقطري كان بارزاً منذ البداية، وهذا الإقليمي في النهاية ينفذ الأجندة الأمريكية، وبالطبع هناك قنوات إتصال بين الخارجي والداخلي، فلا يمكن إغفال منح توكل كرمان الإخوانية جائزة نوبل في إطار صفقة دعم الربيع العربي»، وتؤكد الحالة رقم (12) «أن التدخل الإقليمي جاء بالمقام الأول لدعم جماعة الإخوان المسلمين، فدولة قطر كانت هى الداعمة التي تدخلت لتمد جماعة الإخوان المسلمين في اليمن بالمال» وأشارت الحالة رقم (13) «لقد هبت علينا رياح التأثير الإقليمي والدولي، مما أدى إلى إنحراف مسار الحراك، وأصبح الشباب ترساً يختبئ وراءه أمراء السياسة بالبلد، مما أدى إلى فشل الحراك ودعم تحقيق أهدافه ومطالبه»، وتؤكد الحالة رقم (14) «أن العامل الخارجي هو من استطاع قيادة الأمور وتوصيلها إليه، لأن النخب السياسية والثقافية في الداخل كانت إما مختربة ومدججة، أو أنها لم تكن بوعي وقدرة يجعلها في مستوى اللحظة التاريخية التي مرت بها الأمة»، وأشارت الحالة رقم (15) «أن الجميع يعرف تبعية النظام في اليمن للنظام السعودي،

وتبعية آل سعود للنظام الصهيوأمريكي، هذه التبعية أدت إلى إنتشار الفساد والفوضى، فالجبهة الداخلية كانت متصدعة نتيجة إرتهان نظام الحكم، وبالتالي كانت النتيجة الحتمية إندلاع الأحداث».

ويتضح من العرض السابق أن العوامل الخارجية كانت الأكثر تأثيراً على الحالة اليمنية، فالإخوان المسلمين على الرغم من أنهم كانوا شركاء في الحكم، إلا أنهم كانوا يعملون دائماً وفقاً لأجندة خارجية خاصة الأجندة القطرية التي دعمتهم بالمال لمواجهة علي عبد الله صالح المدعوم سعودياً، وفي النهاية جاءت المواجهة على حساب إستقرار اليمن لأن الجانب القطري والسعودي في النهاية وهم يدعمون طرفي السلطة كانوا ينفذون الأجندة الأمريكية التي تستهدف تقسيم وتفتيت المنطقة العربية في إطار مشروع الشرق الأوسط الجديد.

ثانياً: المردود الاجتماعي للحراك الجماهيري في اليمن:

وفي محاولة التعرف على التغيرات الاجتماعية الناتجة عن الحراك الجماهيري في اليمن أكدت الحالة رقم (11) «حدثت تناقضات داخل الأسرة الواحدة، فهناك من وقف داعماً للدولة، وهناك من وقف ضدها، واختلت أخلاقيات المجتمع، وأفرز الحراك إنحطاط أخلاقي برز في الخطاب السياسي والإعلامي من قبل الجماعات الدينية»، وتشير الحالة رقم (12) «أدى الحراك إلى العدوان والحرب على اليمن، وهو ما أدى إلى إنقسام مجتمعي، ونشر للفتنة المذهبية والإقتتال والحرب الأهلية»، وأشارت الحالة رقم (13) «أن المجتمع اليمني المعروف بتماسكه وتراپطه أصبح مفككاً ونشبت الخلافات داخل البيت الواحد بين مؤيد ومعارض وأدى الحراك إلى الإقتتال داخل الساحات ناهيك عن التوترات الإقليمية بين شمالي وجنوبي وبين المناطق الوسطى كتعز»، وتؤكد الحالة رقم (14) «لقد ظهرت التفريقات الطائفية والمناطقية على السطح بشكل مؤطر وبثقافة ممنهجة»، وتشير الحالة رقم (15) «لأنه مع إزدياد الأوضاع سوء ظهر تجار الأزمة وزاد الفقير فقراً والغنى غنى، وانمحت الطبقة الوسطى، وهنا استفحلت الأزمة».

وفيما يتعلق بتقييم حالات الدراسة للتغيرات الاجتماعية التي أحدثها الحراك الجماهيري، فقد أشارت الحالة رقم (11) «أن التغيرات التي حدثت بالطبع سلبية، لأنها أدت إلى تفكيك المنظومة الأخلاقية المحافظة للشعب اليمني، وأدت إلى صراع داخل الأسرة الواحدة»، وتؤكد الحالة رقم (12) «أن التغيرات الاجتماعية سلبية لأنها أدت إلى إنقسام مجتمعي ومناطقى ونشر الفتنة وصولاً للإقتتال الشبه أهلي»، وأشارت الحالة رقم (13) «أن التغيرات سلبية، فالمعروف عن المجتمع اليمني أنه مجتمع متماسك على مر التاريخ، فجاءت العاصفة، ومزقته تمزيقاً مخيفاً»، وتشير الحالة رقم (14) «أن التغيرات سلبية، لأنها أنتجت التفريقات الطائفية والمناطقية»، وتؤكد الحالة رقم (15) «أن التغيرات سلبية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، فقد تحقق نموذج الفوضى الخلاقة في اليمن، وتمزق النسيج الاجتماعي نتيجة الفسيفساء الموجودة على الخريطة اليمنية».

ويتضح من العرض السابق أن المردود الاجتماعي للحراك الجماهيري في اليمن قد كان سلبياً، فالتغيرات الاجتماعية أدت إلى تمزيق النسيج الاجتماعي المتماسك للشعب اليمني، حيث برز الصراع داخل الأسرة، وانتشرت الفتنة الطائفية، وساد الإقتتال المناطقى، وسادت أجواء الحرب الأهلية، وبالطبع أثر ذلك على أوضاع البنية الطبقيّة، حيث إزداد الفقراء فقراً، واختفت الطبقة الوسطى، وبرز تجار الأزمة الذين تضخمت ثرواتهم، وبذلك تكون أحداث 11 فبراير في اليمن قد أضرت بمصالح الغالبية العظمى من الشعب اليمني الذي كانت أوضاعهم الاجتماعية أكثر استقراراً قبل إندلاع الأحداث.

ثالثاً: المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري في اليمن:

وفي محاولة التعرف على التغيرات الاقتصادية الناتجة عن الحراك الجماهيري في اليمن، أكدت الحالة رقم (11) «حدثت تغيرات اقتصادية خطيرة جداً، فالإندفاع الذي صاحب الحراك والتهديدات عبر شبكات التواصل الاجتماعي لرجال الأعمال من قبل الإخوان المسلمين جعل بعضهم يدعمون الحراك خوفاً على ثرواتهم، ومن لم

يستجيب قاموا بالهجوم عليه، وسرقة ونهب مصانعهم ومتاجرهم وممتلكاتهم، وهو ما أدى في النهاية لتدمير الاقتصاد، وتشريد العمال، وفقد وظائفهم»، وتشير الحالة رقم (12) «إلى توقف الاقتصاد وركوده وتوقف حركة الإنتاج، بل وصل الحال إلى عدم القدرة على حصول الموظفين على رواتبهم لشهور وشهور»، وأشارت الحالة رقم (13) «انتشرت البطالة بشكل كبير، وإنهارت العملة المحلية، وعادت اليمن إلى سنوات الجوع»، وتؤكد الحالة رقم (14) «رغم ثرواتنا الهائلة، إلا أن الفساد وتسليم أمورنا للبنك الدولي والعدوان وإشتعال الأوضاع أوصلنا إلى حالة غير مسبوقة من الفقر»، وتشير الحالة رقم (15) «نتجت عن الأحداث تغيرات اقتصادية أوصلت البلد إلى أدنى مستوى لها منذ الأزل».

وفيما يتعلق بتقييم حالات الدراسة للتغيرات الاقتصادية التي أحدثها الحراك الجماهيري، فقد أشارت الحالة رقم (11) «بالطبع تغيرات سلبية على الاقتصاد اليمني، وتدمير للمشروعات الإنتاجية والبنية التحتية، وهو ما أدى إلى تشريد ملايين اليمنيين»، وتؤكد الحالة رقم (12) «أن التغيرات سلبية، حيث توقف في الإنتاج، وركود في الاقتصاد، حتماً سيؤثر ذلك على أوضاع البشر»، وتشير الحالة رقم (13) «أن التغيرات سلبية، أوصلت الناس أنها لا تجد ما تأكله، ولا تجد علاجاً تداوي به المرض، ولا مستشفيات بأبسط التجهيزات، ولا عملاً يعيش منه الناس»، وأشارت الحالة رقم (14) «أن التغيرات الاقتصادية سلبية ورهيبة لم ولن يشهدها اليمن على مدار تاريخه»، وتؤكد الحالة رقم (15) «أن التغيرات الاقتصادية سلبية وأوصلت البلد لأدنى مستوى، وأصبحت القوى المتحكمة في اليمن تدير كل شيء من الخارج».

ويتضح من العرض السابق أن المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري في اليمن من منظور حالات الدراسة كان سلبياً، فالأوضاع الاقتصادية للغالبية العظمى من الشعب اليمني قد تراجعت بشكل مخيف لدرجة وصلت لحد إنتشار المجاعات والأوبئة، وجاء العدوان والحرب الأهلية لتعميق معاناة الشعب اليمني الاقتصادية، وتشريد الملايين بحثاً عن لقمة العيش.

رابعاً: المردود السياسي للحراك الجماهيري في اليمن:

وفي محاولة التعرف على التغيرات السياسية الناتجة عن الحراك الجماهيري في اليمن أكدت الحالة رقم (11) «لقد وصلنا لحالة من الفوضى والصراع على السلطة، والإحتراب الأهلي، ووجود أكثر من حكومة سواء داخل البلاد أو خارجها، لقد كان اليمن قبل الحراك يسير بخطى ثابتة تجاه التعددية السياسية، وكانت هناك حرية سياسية وإعلامية وحركة مجتمع مدني في ازدهار ونشاط للنقابات المهنية، وهناك تحركات تسمح للناس بالحصول على حقوقهم، أما الآن فقد ضاع كل شيء، فلا حرية ولا ديمقراطية ولا مجتمع وسلطة من الأساس»، وتشير الحالة رقم (12) «أن أهم التغيرات السياسية هي ظهور قوى سياسية جديدة، وانكماش أخرى، بل وظهور جماعات متطرفة تتمثل كقوى سياسية لتنال حصتها من نتائج الحرب ودخولها في الإقتتال، وأشارت الحالة رقم (13) «أن التغيرات السياسية أوصلت البلد إلى طريق مأساوي أودى بحياة آلاف اليمنيين بحرب عبثية لا سبب منطقي لها سوى خراب اليمن، ونقلها تحت وصاية دويلات الخليج، والوصاية الدولية، وإدراج اليمن تحت البند السابع»، وتؤكد الحالة رقم (14) «لقد ظهر مشروع مضاد للفوضى ومعادي للوصاية الخارجية، لكن تمت مواجهته بالعدوان السعودي الأمريكي على اليمن من أجل تقسيمه وتفتيته»، وتشير الحالة رقم (15) «لقد وصل إلى سدة الحكم مجموعة من المتربصين الذين عملت القوى الخارجية على دعمهم من أجل تقسيم وتفتيت اليمن».

وفيما يتعلق بتقييم حالات الدراسة للتغيرات السياسية التي أحدثها الحراك الجماهيري، فقد أشارت الحالة رقم (11) «أن التغيرات سلبية فقد تم تدمير السلطة السياسية التي كانت تحافظ على أمن واستقرار اليمن ووحدته أراضيه، وكانت تدافع عن الوطن في مواجهة القوى الخارجية، وكذلك تقمع القوى الإرهابية الداخلية، فلا توجد الآن سلطة سياسية حقيقية في اليمن، بل هناك مناطق نفوذ وصراع على السلطة بين قوى مختلفة جميعها مدعوم خارجياً»، وتؤكد الحالة رقم (12) «أن التغيرات السياسية سلبية، فلم تعد هناك دولة، وانتشرت الجماعات

المتطرفة التي تقاوم من أجل الحصول على حصتها في الثروة والنفوذ»، وتشير الحالة رقم (13) «أن التغييرات سلبية، فلم يعد هناك مسار سياسي واضح، ومازال الصراع على السلطة مستمر، ولن تستقر اليمن، فقد تمزقت بفعل الحرب الأهلية»، وتؤكد الحالة رقم (14) «أن التغييرات السياسية سلبية، فلم يعد هناك دولة وطنية ولا حكومة وطنية، وجميع القوى المتصارعة تعمل وفقاً لأجندات خارجية»، وتشير الحالة رقم (15) «أن الحراك أنتج تغييرات سياسية سلبية بكل تأكيد، لأنه تم إعادة إنتاج جزء من النظام السابق، وأفرز وجوه جديدة لا تقل فساد عنها».

ويتضح من العرض السابق أن المردود السياسي للحراك الجماهيري في اليمن قد جاء سلبياً، فعلى الرغم من الإطاحة برأس النظام، إلا أنه تم إستبداله بنائبه، وتمكنت جماعة الإخوان من الصعود، وبرزت في مواجهاتها جماعة الحوثيين، وأدى الصراع على السلطة لنشوب حرب أهلية، ثم عدوان خارجي جعل اليمن عرضة للتقسيم والتفتيت، وفقد اليمن إستقراره السياسي بفعل هذا الحراك، ولم تعد هناك مؤسسات سياسية مستقرة، ومازال الصراع مستمر، ويدفع الشعب اليمني فاتورته، وهى تحولات سلبية من وجهة نظر حالات الدراسة.

خامساً: توصيف ما حدث في اليمن في بداية العام 2011:

وفي محاولة توصيف الفعل الاجتماعي الذي حدث في اليمن أكدت الحالة رقم (11) «أنها مؤامرة إنقلابية من الإخوان المسلمين ضحكوا بها على الشباب لتمرير مخطط الشرق الأوسط الجديد»، وتشير الحالة رقم (12) «أنها فوضى وعبث وتخريب»، وأشارت الحالة رقم (13) «أنها هبة شبابية، وحراك جماهيري لم يرقى لمستوى الثورة»، وتؤكد الحالة رقم (14) «كانت انتفاضة جماهيرية لم ترقى لمستوى الثورة، حتى إندلاع العدوان على البلد، فأصبحت مقاومة»، وتشير الحالة رقم (15) «حراك جماهيري عفوي لا نستطيع أن نسميه ثورة، لأن الثورة تقاس بنتائجها، فالثورة تبني ولا تهدم، وتنقل المجتمع من مرحلة متدنية إلى مرحلة أفضل».

وفيما يتعلق بتقييم حالات الدراسة لتحقيق الحراك الجماهيري في اليمن للتغيير المطلوب في مجمل النظام الاجتماعي، فقد أكدت الحالة رقم (11) «لقد فشل الحراك في تحقيق أي أهداف لصالح البشر، والتغيير الاجتماعي الذي حدث سلبياً، وأدى إلى تهديد الأمن والسلم الاجتماعي، فالربيع العربي هو ربيع قبيح أدى إلى نشر الجماعات الإرهابية في ربوع اليمن»، وتشير الحالة رقم (12) «لقد نجح الحراك في تحقيق الفوضى الخلاقة، وتغيير مجمل النظام الاجتماعي إلى الأسوأ، ومزيق المجتمع، ونشر الفتنة الطائفية وصولاً للحرب الأهلية»، وتؤكد الحالة رقم (13) «لم يحقق الحراك أي هدف من أهدافه، ولم يحدث أي تغيير إيجابي لصالح الناس»، وتشير الحالة رقم (14) «لم ينجح في تحقيق شيء، بل دفع البلاد إلى الدمار والخراب»، وأشارت الحالة رقم (15) «للأسف لم ينجح، لأنه تم تفريغ كل شيء من محتواه، وحدث العكس، ولم نقلنا إلا إلى حافة الهاوية».

ويتضح من العرض السابق أن توصيف حالات الدراسة لما حدث أنه إنتفاضة أو هبة أو حراك جماهيري لم يرقى لمستوى الثورة، ولم يتمكن من تحقيق أهدافه المعلنة، ولم يحدث التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

إستخلاصات أساسية:

1. أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن كل حالات الدراسة ترى أن دوافع ما حدث في 11 فبراير 2011 في اليمن كان تقليدياً لما حدث في تونس في محاولة إنقلابية من جماعة الإخوان المسلمين على حكم على عبد الله صالح ، وهو ما يعنى صراع على السلطة تم تدعيمه خارجياً بواسطة بعض القوى الإقليمية مثل السعودية وقطر والإمارات، والتي تعمل وفقاً لأجندة دولية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في إطار مشروع الشرق الأوسط الجديد، الذي استهدف تقسيم وتفتيت اليمن.

2. تشير نتائج الدراسة الميدانية وفقاً لرأي حالات الدراسة أن المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للحراك الجماهيري في اليمن جاء سلبياً، سواء للشعب اليمني أو مؤسساته التي دمرت بفعل الحرب الأهلية والعدوان الخارجي.

3. كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن كل حالات الدراسة ترى أن ما حدث لا يرقى إلى مستوى الثورة، بل أعتبرها البعض مؤامرة خارجية، فالحراك الجماهيري لم يحقق أهدافه، ولم يحدث التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.





الفصل التاسع

المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي

لأحداث 17 فبراير 2011 في ليبيا

- تمهيد.
- أولاً: دوافع الحراك الجماهيري في ليبيا.
- ثانياً: المردود الاجتماعي للحراك الجماهيري في ليبيا.
- ثالثاً: المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري في ليبيا.
- رابعاً: المردود السياسي للحراك الجماهيري في ليبيا.
- خامساً: توصيف ما حدث في ليبيا في مطلع العام 2011.
- إستخلاصات أساسية.



مهيّد:

نحاول من خلال هذا الفصل تحقيق أحد أهداف الدراسة الراهنة، والإجابة على واحد من تساؤلاتها الفرعية المطروحة، وسوف نعتدّ بشكل أساسي على نتائج دراسة الحالة والتحليل الكيفي لها، من أجل التعرف أولاً على : دوافع الحراك الجماهيري في ليبيا، وثانياً: المردود الاجتماعي للحراك الجماهيري في ليبيا ، وثالثاً: المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري في ليبيا ، ورابعاً: المردود السياسي للحراك الجماهيري في ليبيا ، وخامساً: التوصيف الحقيقي للفعل الاجتماعي الذي حدث في ليبيا في مطلع العام 2011.

أولاً: دوافع الحراك الجماهيري في ليبيا:

لقد انحصرت الدوافع والأسباب المؤدية للحراك الجماهيري في ليبيا من وجهة نظر حالات الدراسة في المؤامرة الخارجية، حيث تشير الحالة رقم (16) «لم تكن ليبيا من الدول التي يمكن أن يتصور أحد ثورة شعبها، فقد كانت أحوال المواطنين في عهد الأخ القائد معمر القذافي جيدة جداً على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وما حدث هو مؤامرة دولية للنيل من أمن واستقرار ليبيا، وإستغلال موقعها الجيوستراتيجي في إطار مشروع تقسيم وتفتيت الوطن العربي، هذا إلى جانب الإستفادة من النفط والغاز ومصادر الطاقة»، وتؤكد الحالة رقم (17) «أن السبب الوحيد هو المؤامرة على الرجل الذي وقف في وجه القوى الإستعمارية ورفض التسليم لها، وسعى إلى تهديد مصالحها عبر توحيد الصف الأفريقي، هذا إلى جانب الطمع في ثروات الشعب الليبي»، وأشارت الحالة رقم (18) «أن ما حدث هو مؤامرة دولية بسبب قيام الأخ القائد بإهانة القوى الدولية بتمزيق ميثاق الأمم المتحدة، وكشف زيف وإدعاءات الغرب فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وكذلك سرقة ونهب ثروات الشعب الليبي»، وأكدت الحالة رقم (19) «لا يمكن فهم وتفسير ما حدث إلا في ضوء المؤامرة الدولية على ليبيا في إطار مشروع الشرق الأوسط الجديد»، وتشير الحالة رقم (20) «أن ما حدث ما هو إلا جزء من مشروع الشرق الأوسط الجديد، الذي يهدف إلى تدمير الدول العربية، والقضاء على الأنظمة الوطنية، كمقدمة لسرقة ونهب شعوبنا».

وفيما يتعلق بالوزن النسبي للعوامل الداخلية والإقليمية والدولية المسببة للحراك أكدت كل حالات الدراسة أن العوامل الخارجية الإقليمية والدولية هي المسبب للحراك، حيث أشارت الحالة رقم (16) «العوامل الخارجية هي الأساس فيما حدث في ليبيا، من الذي نقل الإرهابيين إلى ليبيا؟ ومن الذي سمح بدخول قوات الناتو؟ أليست الجامعة العربية؟»، وتؤكد الحالة رقم (17) «أن العوامل الخارجية ذات وزن وتأثير أكبر بكثير، فتكالب القوى الإستعمارية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على ليبيا، وإرسال قوات الناتو بعد موافقة الجامعة العربية هي السبب في سقوط ليبيا»، وتشير الحالة رقم (18) «أن العوامل الخارجية تشكل أكثر من 90% فلولا تدخل قوات الناتو، وقصفها لمدة ثمانية أشهر ما نجح المخطط التأمري، أما العوامل الداخلية فقد تمثلت فقط في شراء ذمم بعض الخونة من جماعة الإخوان المسلمين»، وتؤكد الحالة رقم (19) «أن 90% من العوامل خارجية، حيث الغزو الذي تم بموافقة عربية، فكان خنجر في قلب ليبيا، هذا بالطبع إلى جانب التعاون الذي تم بين حلف الناتو والإخوان المسلمين الليبيين»، وتشير الحالة رقم (20) «أن لا شك في العوامل الخارجية، حيث شكلت أكثر من 80% للحراك، خاصة عندما أخذت قوات الناتو موافقة الجامعة العربية لغزو ليبيا، وقامت دول الخليج بتمويل الحرب على ليبيا، ودعم الخونة، والعملاء بالداخل».

ويتضح من العرض السابق أن كل حالات الدراسة أكدت على عدم وجود عوامل وأسباب داخلية سواء اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية ساهمت في إحداث الحراك الجماهيري بالداخل الليبي، بل تم إرجاع كل ما حدث للمؤامرة الخارجية في إطار مشروع الشرق الأوسط الجديد، فقد كانت ليبيا مستقرة وآمنة، واستهدفت من أجل القضاء على نظامها المعادي للإستعمار والإستيلاء على ثروات الشعب الليبي، وقد تم ذلك بالتعاون المشترك بين ثلاث قوى رئيسية: الأولى هي القوى الإستعمارية الدولية متمثلة في الناتو، والثانية هي الجامعة العربية والمال الخليجي، والثالثة هي أعضاء جماعة الإخوان المسلمين بالداخل الليبي.

ثانيًا: المردود الاجتماعي للحراك الجماهيري في ليبيا:

وفي محاولة التعرف على التغيرات الاجتماعية الناتجة عن الحراك الجماهيري في ليبيا أكدت الحالة رقم (16) «لقد حدثت العديد من التغيرات الاجتماعية، حيث فقدت غالبية العائلات مكانتها في ظل مجتمع تحول إلى جزر منعزلة، كل جزيرة تسيطر عليها مجموعة من البشر يتم تحريكهم من الخارج، وتفتتت العائلات وتشردت وأصبح كل واحد في بلد، وإمكانية العودة ولم الشمل أصبح صعباً للغاية، هذا إلى جانب حالة العداء بين مكونات المجتمع والثأر نتيجة الإنخراط في الأعمال المسلحة»، وتشير الحالة رقم (17) «أن المجتمع الليبي تحول لساحة للصراع الدولي، وانتشرت أخلاقيات غريبة على المجتمع الليبي، وتفسخت القيم الأصيلة، ولم يعد ذلك المجتمع القبلي المحافظ بعاداته وتقاليده وأعرافه، لقد تشردت العائلات في كل مكان»، وتؤكد الحالة رقم (18) «لقد تم ضرب النسيج الاجتماعي الليبي المتماسك حول دين واحد ومذهب مالي وقليل أباضي ليس متصادماً، لكن أصبح الدم والثأر في المجتمع الليبي هو المسيطر على العقل الاجتماعي بعد إثارة النزاعات القبلية»، وتشير الحالة رقم (19) «أن الحراك أدى إلى وجود عائلات كثيرة مهجرة وبلا مأوى، ووجود عدد كبير من المصابين وذوي العاهات بسبب القتال، وانهارت القيم الاجتماعية للمجتمع الليبي»، وأشارت الحالة رقم (20) «أن الحراك قد أدى إلى تقسيم المجتمع على أسس مضادة لقيم التسامح التي كان يعيشها المجتمع الليبي، وأصبح الصراع والثأر والدم هو الأساس الذي يحرك كل مكونات المجتمع، وانهارت قيم العائلة والقبيلة وشردت عائلات في بلاد الله».

وفيما يتعلق بتقييم حالات الدراسة للتغيرات الاجتماعية التي أحدثها الحراك الجماهيري، فقد أشارت الحالة رقم (16) «أن التغيرات سلبية، فلم يعد هناك مجتمع ليبي، ولم تعد هناك بنية ووحدة عائلية وقبلية متماسكة»، وتشير الحالة رقم (17) «أن التغيرات سلبية بكل تأكيد، فلم يعد هناك مجتمع، وشبح التقسيم يخيم على ليبيا»، وتؤكد الحالة رقم (18) «أن التغيرات سلبية جداً، لأنها فككت مؤسسات الدولة، وفكك الجيش وأطلقوا عليها كتائب القذافي، وعمت الفوضى، وتحولت ليبيا إلى ملاذ

للعصابات الإجرامية العالمية»، وتشير الحالة رقم (19) «أن التغيرات سلبية، فلم يعد هناك مجتمع ليبي، وما تشهده ليبيا الآن لم تمر به أثناء غزوات الإغريق والرومان والأسبان والطلّيان والإنجليز، فما تم هو جرائم ضد الإنسانية»، وأشارت الحالة رقم (20) أن التغيرات سلبية، حيث أدت إلى هدم مجتمع آمن وخلفت حالة من الفوضى وانتشار السلاح وسرقة النفط، وتشريد الشعب».

ويتضح من العرض السابق أن المردود الاجتماعي للحراك الجماهيري في ليبيا كان سلبياً، فالتغيرات الاجتماعية لم تكن في صالح الشعب الليبي، حيث هدم البناء الاجتماعي، وانتشرت الفوضى، وشرّد الشعب، وسرقت ثرواته، وأصبح شبح التقسيم يهدد المجتمع الليبي.

ثالثاً: المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري في ليبيا:

وفي محاولة التعرف على التغيرات الاقتصادية الناتجة عن الحراك الجماهيري في ليبيا أكدت الحالة رقم (16) «أن التغيرات الاقتصادية رهيبة على كافة المستويات، فقد كان المجتمع الليبي من أغنى المجتمعات في العالم، ثم أصبح شعبه يعاني من الفقر والعوز، فهناك عائلات لا تجد قوت يومها، وتعاني سواء بالداخل أو الخارج»، وتشير الحالة رقم (17) «لقد حدثت العديد من التغيرات الاقتصادية، فقد تم سرقة ونهب ثروات الشعب الليبي من قبل عصابات مختلفة مدعومة من الخارج، ولم تعد هناك مؤسسات اقتصادية، وأموال النفط والبنك المركزي الليبي تسيطر عليها العصابات الإرهابية، وعلى رأسها السراج المدعوم دولياً ومعروف للجميع أنه إخوان مسلمين، هذا إلى جانب فقدان غالبية الشعب الليبي لوظائفهم وأعمالهم وممتلكاتهم التي تسيطر عليها العصابات المسلحة»، وأشارت الحالة رقم (18) «أنه قد تم تدمير البنية التحتية للاقتصاد الليبي، حيث دمرت مئات المصانع، وحرقت آلاف الهكتارات والمشاريع الزراعية، ودمرت مطارات وموانئ، وانهارت العملة المحلية»، وأكدت الحالة رقم (19) «أن هناك إنهيار اقتصادي كبير، حيث ارتفع معدل التضخم، وانهار الدينار الليبي أمام الدولار، وارتفعت أسعار الخدمات

والاحتياجات الأساسية للمواطنين»، وتشير الحالة رقم (20) «أن الحرب على ليبيا استهدفت اقتصادها وثرواتها، حيث قامت الجماعات المسلحة بالسيطرة على المؤسسات الاقتصادية مثل النفط والمصرف المركزي والإستثمارات، وهو ما وضع في مؤتمر برلين في المسار الاقتصادي للسيطرة على ثروة ليبيا».

وفيما يتعلق بتقييم حالات الدراسة للتغيرات الاقتصادية التي أحدثها الحراك الجماهيري، فقد أشارت الحالة رقم (16) أن التغيرات الاقتصادية رهيبة وسلبية، فقد أصبح الغالبية العظمى من الليبيين يعانون من الفقر، وتم نهب ثروات البلاد بشكل منظم»، وتشير الحالة رقم (17) «أن التغيرات سلبية، حيث فقدنا مصادر دخلنا، وتم ومازال يتم سرقة ونهب ثروات الشعب الذي تم تشريدته وتجويعه»، وتؤكد الحالة رقم (18) «أن التغيرات الاقتصادية سلبية جداً لأنها ستنتهي ليبيا وجوداً ومصيراً، وسيعيش 6 مليون ليبي تحت خط الفقر، وسيحدث تغيير ديموغرافي لصالح الأجانب»، وأشارت الحالة رقم (19) «أن التغيرات الاقتصادية سلبية بالطبع، لأنها أدت إلى إفقار المواطنين وعدم قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية»، وتؤكد الحالة رقم (20) «أن التغيرات سلبية، فقد تم سرقة ونهب ثروات الشعب، وتدمير الاقتصاد الوطني، في الوقت الذي شرد فيه الشعب الذي كان يعيش في وطنه بكرامة وعزة، وأصبح يتسول للحصول على لقمة العيش».

ويتضح من العرض السابق أن المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري في ليبيا جاء سلبياً، فالأوضاع الاقتصادية التي كانت مستقرة وممتازة للغالبية العظمى من الشعب الليبي تحولت مع الغزو إلى فقدان القدرة على تحقيق وتوفير الاحتياجات الأساسية، هذا في الوقت الذي يتم فيه سرقة ونهب ثروات الشعب بشكل منظم.

رابعاً: المردود السياسي للحراك الجماهيري في ليبيا:

وفي محاولة التعرف على التغيرات السياسية الناتجة عن الحراك الجماهيري في ليبيا أكدت الحالة رقم (16) «أن التغيرات السياسية كبيرة وخطيرة، والخوف كل الخوف أن تظل الأوضاع على ما هي عليه، لأن ذلك يرسخ فكرة التقسيم

والتفتيت، وهى فكرة إستعمارية قديمة، فهناك الآن حكومة في الشرق وأخرى في الغرب، والقوى الدولية لا تسعى بشكل حقيقي لحل الأزمة، والأمر تجاوز إمكانية الحل بين الفرقاء الليبيين، فالأزمة تم تدويلها، ولم يعد هناك حل ليبي- ليبي بعد التطورات الأخيرة والتدخل الأجنبي السافر للقوات التركية على الأرض الليبية، وجلب المزيد من الإرهابيين»، وتشير الحالة رقم (17) «أن التغيرات السياسية كبيرة، حيث تم إغتيال القائد معمر القذافي، وتم إسقاط النظام السياسي الذي كان موحداً للأراضي الليبية، وأصبحت ليبيا محتلة بواسطة عصابات تعمل لصالح قوى أجنبية، وإمكانية عودة ليبيا موحدة تحت قيادة سياسية وطنية أصبح حلم بعيد المنال»، وأشارت الحالة رقم (18) «لقد تحولنا من النظام إلى الفوضى، ومن الوطنية إلى اللا وطنية، ومن الحكم الرشيد إلى الحكم الفاسد، ومن مؤسسات الدولة إلى العصابات الإجرامية والإرهابية والجهوية والأيدولوجية، ومن السلام والأمن إلى الإرهاب والحرب»، وتشير الحالة رقم (19) إلى أن «أهم التغيرات السياسية هى إغتيال رئيس الدولة، وانتشار السلاح، وسيطرة الميلشيات والجماعات التكفيرية المسلحة على البلاد»، وتؤكد الحالة رقم (20) «أن أهم التغيرات السياسية هى القضاء على النظام السياسي، وهدم كل المؤسسات السياسية للدولة ونشر الفوضى، لتنفيذ مخطط الشرق الأوسط الجديد».

وفيما يتعلق بتقييم حالات الدراسة للتغيرات السياسية التي أحدثها الحراك الجماهيري في ليبيا، فقد أشارت الحالة رقم (16) «التغيرات السياسية سلبية، فلم يعد هناك نظام سياسي من الأصل، وتحول المجتمع لشريعة الغاب، وإحتراب أهلي وجماعات إرهابية يتم نقلها من العالم أجمع، وإنسداد للأفق السياسي لحل الأزمة لوجود صراع دولي يرغب في بقاء الأوضاع كما هى عليه الآن، حتى لا تعود ليبيا دولة مؤثرة في محيطها الحيوي، وليستمر مسلسل نهب ثرواتها»، وتؤكد الحالة رقم (17) «أن التغيرات السياسية سلبية، حيث فقدنا نظامنا السياسي الوطني الذي كان يدافع عن ليبيا وشعبها من الأطماع الخارجية، وأصبح من يحكم ليبيا عدة عصابات مدعومة من القوى الإستعمارية»، وتشير الحالة رقم (18) «أن

التغيرات السياسية سلبية، فقد خرجت ليبيا من حالة الدولة إلى حالة اللا دولة، وهذا سيكون خطراً على الوجود العربي، لأن ليبيا الرابط بين المشرق العربي والمغرب العربي، وخطر على أفريقيا، لأن ليبيا هي بوابة أفريقيا، وانتشار الفوضى بها ستؤثر على أفريقيا، ومن سيطر على ليبيا سيكون بيده نشر الإرهاب في إفريقيا»، وتؤكد الحالة رقم (19) «أن التغيرات السياسية سلبية، ولم تؤدي إلى أي نتائج مفيدة للشعب الليبي، حيث أدت إلى سقوط الدولة ونهب مقدراتها وسيطرة الجماعات المسلحة والإرهابية على البلاد»، وأشارت الحالة رقم (20) «أن التغيرات السياسية سلبية، لأنها قادت ليبيا من حالة الوحدة والاستقرار إلى حالة الإحتراب والتهديد بالتقسيم والتفتيت ضمن مشروع الشرق الأوسط الجديد».

ويتضح من العرض السابق أن المردود السياسي للحراك الجماهيري في ليبيا كان سلبياً، فالإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي وإغتياله أدى إلى إنتشار الفوضى في البلاد ، وتدمير مؤسسات الدولة، وانتشار الجماعات التكفيرية المسلحة في كل مكان، وخيم شبح التقسيم بعد إقامة حكومتين واحدة مع البرلمان في الشرق، وأخرى في الغرب، ودخلت ليبيا في أزمة تم تدويلها، وتدخلت قوى دولية بقوات معتدية على الأرض، ولا تسعى القوى الدولية لحسم الصراع لإستمرار إستنزاف ونهب ثروات الشعب الليبي.

خامساً: توصيف ما حدث في ليبيا في مطلع العام 2011:

وفي محاولة توصيف الفعل الاجتماعي الذي حدث في ليبيا أكدت الحالة رقم (16) «أنه غزو استعماري بغرض وفاجر لدولة مستقلة وعضو بالأمم المتحدة، وللأسف انقسم العالم إلى قسمين: الأول مشاركاً في الغزو، والثاني متفرجاً، ولذلك فالمسؤولية يتحملها المجتمع الدولي برمته»، وتشير الحالة رقم (17) «أن ما حدث في ليبيا مؤامرة دولية وغزو استعماري من قبل قوات الناتو بهدف التخلص من قائدها الوطني الذي وقف لأكثر من أربعين عاماً متحدياً القوى الإستعمارية، ومنعها من الإستيلاء على ثروات بلاده»، وتؤكد الحالة رقم (18) «أن ما حدث في بلدي هو مؤامرة كبرى، وعدوان

مبيت ومخطط له منذ سنين»، وتشير الحالة رقم (19) «ما حدث لا يمت للثورة بصلة، بل مؤامرة على بلادي متكاملة الأركان»، وتؤكد الحالة رقم (20) «أن ما حدث هو عدوان خارجي استهدف دور ليبيا المقاوم للاستعمار».

وفيما يتعلق بتقييم حالات الدراسة لتحقيق الحراك الجماهيري للتغيير المطلوب في مجمل النظام الاجتماعي، فقد أكدت الحالة رقم (16) «أن أطراف المؤامرة حققت أهدافها بتدمير الدولة الليبية وتشريد شعبها ونهب ثرواتها»، وتشير الحالة رقم (17) «أن بعض الليبيين انساقوا وراء الغرب الإستعماري، وساهموا في تدمير بلادهم»، وتؤكد الحالة رقم (18) «لقد نجحوا في تحقيق أجندة القوى الإستعمارية، ونشر الفرقة بين الليبيين، وسرقة ونهب ثروات الشعب»، وأشارت الحالة رقم (19) «لقد قاموا بتدمير النظام الاجتماعي القائم، وأصبحنا نفتقد الأمن والسلم الاجتماعي»، وتشير الحالة رقم (20) «أن الحراك قد أحدث الفوضى ودمر المجتمع، وجلب الإرهاب والإحتلال».

ويتضح من العرض السابق أن توصيف حالات الدراسة لما حدث أنه مؤامرة خارجية استخدمت بعض القوى والعناصر الداخلية، ولا يمكن أن نطلق عليها مصطلح ثورة، لأن الثورات تسعى إلى إحداث تغيير جذري إيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وما حدث هو تدمير كامل لبنية المجتمع الليبي، ولا أمل في عودته كما كان في المنظور القريب.

إستخلاصات أساسية:

1. أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن كل حالات الدراسة تنفي وجود عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية داخلية مهدت لاندلاع الحراك الجماهيري في ليبيا في مطلع العام 2011، لكن ما حدث هو مؤامرة خارجية ضمن ما يعرف بمخطط الشرق الأوسط الجديد.

2. تشير نتائج الدراسة الميدانية ووفقاً لكل حالات الدراسة أن المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للحراك الجماهيري جاء سلبياً سواء

على مستوى البناء الاجتماعي الليبي أو مستوى الشعب الليبي، حيث حدث انهيار تام لبنية المجتمع، وهو ما أدى إلى تشريد الغالبية العظمى من الشعب داخل وخارج البلاد.

3. كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن كل حالات الدراسة ترى أن ما حدث هو مؤامرة خارجية، ولا تمت للثورة بصلة، وبالتالي لم يحدث أي تغيير جذري إيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.





الفصل العاشر

المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأحداث 15 مارس 2011 في سورية

- تمهيد.
- أولاً: دوافع الحراك الجماهيري في سورية.
- ثانياً: المردود الاجتماعي للحراك الجماهيري في سورية.
- ثالثاً: المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري في سورية.
- رابعاً: المردود السياسي للحراك الجماهيري في سورية.
- خامساً: توصيف ما حدث في سورية في بداية العام 2011.
- إستخلاصات أساسية.



تمهيد:

نحاول من خلال هذا الفصل تحقيق أحد أهداف الدراسة الراهنة، والإجابة على واحد من تساؤلاتها الفرعية المطروحة، وسوف نعتمد بشكل أساسي على نتائج دراسة الحالة والتحليل الكيفي لها، من أجل التعرف أولاً: على دوافع الحراك الجماهيري في سورية، وثانياً: المردود الاجتماعي للحراك الجماهيري في سورية، وثالثاً: المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري في سورية، ورابعاً المردود السياسي للحراك الجماهيري في سورية، وخامساً التوصيف الحقيقي للفعل الاجتماعي الذي حدث في سورية في بداية العام 2011.

أولاً: دوافع الحراك الجماهيري في سورية:

لم يكن هناك حركاً جماهيرياً بالمعنى الذي شهدته بعض الدول العربية، مثل تونس ومصر، لكن هناك تحريكاً لبعض العناصر الداخلية المنتمية لجماعه الإخوان المسلمين بشكل أساسي، وعبر مؤامرة خارجية متكاملة الأركان، لذلك أجمعت آراء كل حالات الدراسة على أن دوافع ما حدث في سوريا لا يمت بصلة للدوافع الموضوعية، المتمثلة في الدوافع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث كان المجتمع السوري مستقراً على كل هذه المستويات، بل يمكن القول أنه مجتمع متوازن، تمثل الطبقة الوسطى قوامه الرئيسي، وحول الدوافع أو الأسباب المؤدية لإندلاع الأحداث في سورية، فتشير الحالة رقم (21) «أن تغلغل الفكر الديني المتطرف من خلال بعض المغتربين في الخليج تم استغلاله من قبل بعض القوي الإقليمية والدولية المعادية لسورية، في ظل قطيعة سياسية مع النظم العربية الحاكمة، بسبب رفض سورية الانزلاق إلى مشاريع ليس فيها مصلحة العرب، وإتباعها نهج المقاومة المكلف على كل الصعد»، وتؤكد الحالة رقم (22) «ما (أسميتموه حراك) مع تحفظنا الشديد على هذا الوصف، حتى لو استخدم بالحالة التونسية، أو المصرية، فكلمة سلمية التي تشير أحرفها الأولى (س) لسورية الدولة المراد ليس تفتيتها وحسب، إنما طحنها تماماً لكي يكتب النجاح الذي يردونه لمشروعهم العدواني، و(ل) ليبيا الدولة الثانية بترتيب مشيئة تدميرها، وهكذا الـ (م) لمصر، و(ي) لليمن، و(ة) لتونس، إن ما

حدث مؤامرة خارجية، في إطار مشروع الشرق الأوسط الجديد»، وأشارت الحالة رقم (23) «لقد تم إستغلال التطرف الديني والبناء عليه من قبل قوى خارجية، لها مصالح في إضعاف الدولة السورية، وتغيير نظام الحكم، بسبب مواقفه المناهضة لمشاريع بعض الدول الغربية، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى دول إقليمية وفي مقدمتهم إسرائيل وتركيا»، وتشير الحالة رقم (24) «في بلدي الجمهورية العربية السورية، لم يكن هناك حراك جماهيري، وإنما تحريك خارجي لفئات لم تكن راضية أصلاً عن النهضة السورية الاقتصادية، وليست راضية عن دور سورية في قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، ولم تكن راضية أساساً عن مشروع النهضة الفريد والمتميز، للرئيس بشار الأسد على كافة المستويات، حتى الخارجي منها وخاصة مشروعه، الذي طرحه حول ربط البحار الخمس، الأمر الذي أقلق الدوائر المعادية في الغرب الصهيونأمريكي وأدواتهم في المنطقة العربية المتمثلة بالرجعية العربية، وخاصة دولة قطر»، وتؤكد الحالة رقم (25) «أن ما حدث في سورية تم بتخطيط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، مع ربيبتها الصهيونية وبأدوات إقليمية وعربية وداخلية، ضمن أجندة مخطط الشرق الأوسط الجديد، الذي يتضمن تشويه الإسلام، وتفريغه من مضمونه الأخلاقي، وتفتيت وتقسيم المنطقة إلى كانتونات أثنى وعرقه وطائفية وقومية، تمثل البيئة الأمثل لإستمرار وجود ونمو الكيان الصهيوني بصغته اليهودية وتسيده على المنطقة مقايضاً قوة الردع العسكرية بدور أمني واقتصادي».

وفيما يتعلق بتقييم حالات الدراسة للوزن النسبي للعوامل الداخلية والخارجية المؤدية للأحداث، التي اندلعت في مطلع العام 2011 في سورية، أكدت الحالة رقم (21) «أستطيع أن أجزم بأن العوامل الخارجية كانت الغالبة بنسبه تزيد عن 80 %، والعوامل الداخلية لم تكن سوى ذرائع لتحقيق المؤامرة وإنفاذها في سورية، ويمكن في هذا السياق إيراد عشرات الشواهد بألسنة صناع القرار والسياسة والإعلام في الغرب»، وتشير الحالة رقم (22) «أن العوامل الخارجية كانت الحاسمة، فالعوامل الداخلية مهما بلغت، فقد كانت هامشية تماماً، وقد تفاعل معها الرئيس بشار الأسد،

والحكومة السورية بمنتهى الإيجابية، وساق جملة مهمة ومؤثرة من الإصلاحات في محاوله لتجنيب سورية ما أمكن من إرهابهم وعدوانهم»، وأشارت الحالة رقم (23) «أن العوامل الإقليمية والدولية تجاوزت 70 %، مقابل 30 % للعوامل الداخلية»، وأكدت الحالة رقم (24) «أن الأعداد التي تحركت كانت ضئيلة، لكن التحريك كان من الخارج، من خلال شراء الذمم ودفع الأموال للتظاهر، ومحاولة إحياء المشروع الإخواني في سورية، لذلك فالخارج هو الأساس وله الوزن النسبي الأكبر»، وتؤكد الحالة رقم (25) «أن العوامل الخارجية هي الأصل، والعوامل الداخلية ما هي إلا أدوات في يد المشروع الإستعماري الغربي، وبالتالي نرى أن العوامل الخارجية ذات تأثير أكبر بكثير من العوامل الداخلية».

ويتضح من العرض السابق إجماع حالات الدراسة، على أن الدوافع المسببة لما نطلق عليه مجازاً في الحالة السورية (حراكاً جماهيرياً)، لم تكن اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، بل دوافع خارجية إقليمية ودولية، تستخدم أدوات بالداخل تتمثل في جماعات الإسلام السياسي، وما حدث هو مغامرة لشن حرب كونية على سورية، بهدف تقسيمها وتفتيتها، باعتبارها أحد أهم الدول المستهدفة ضمن مشروع ومخطط الشرق الأوسط الجديد.

ثانياً: المردود الاجتماعي للحراك الجماهيري في سورية:

وفي محاولة التعرف على التغيرات الاجتماعية الناتجة عن الحراك الجماهيري في سورية، أكدت الحالة رقم (21) «أنه بعد الحرب انقسم المجتمع السوري إلى فئتين، الأولى موالية للدولة ومؤمنة بأهمية وجودها و متمسكة بمؤسساتها الدستورية، وهي فئة حافظت على فطرتها الوطنية السليمة، والثانية فئة منخرطة في المشروع المعادي للدولة السورية، وهي فئة إسلامية الطابع متطرفة، وبعيده كل البعد عن الاعتدال السوري المؤمن بتعدد الأديان والطوائف والأثنيات»، وتشير الحالة رقم (22) «لقد ترتب على العدوان ظهور أطفال وصبيان، لوثوهم بإجرامهم، وعلموهم الذبح والتقطيع على طريقة داعش والنصرة، لقد شوهوا حاضر سورية

ومستقبلها، واعتدوا على العقد الاجتماعي الذي يجمع السوريين ويوحدتهم، لقد اعتدوا على كل المقدسات»، وتؤكد الحالة رقم (23) «أن العدوان أنتج فوضى تركت آثارا اجتماعية بشكل جلي ومباشر، مثل التفكك الأسري والهجرة بأشكالها، وزيادة الطلاق والفقر والأمية والتشرد والتسول وزيادة التطرف والسرقة، والإجرام وتفكك المنظومة القيمية»، وأشارت الحالة رقم (24)، «أن أهم التغيرات تمثلت في تقوية المد السلفي وانتشار الفقر، والحرمان من التعليم، والتفكك الأسري بفعل ارتفاع معدلات الطلاق نتيجة الأوضاع المعيشية الصعبة، وكلها نتاج الحراك والحرب»، وتشير الحالة رقم (25) «إلى ظهور جيل مجهول الهوية، نتيجة عمليات السبي والإختطاف والإغتصاب التي مارستها العصابات الإرهابية من داعش والنصرة وأخواتها، وزيادة عدد الأرمال والأيتام، ونقصان الشريحة الشبابية من فئة الذكور والهجرة والفقر، وظهور الفوارق الشديدة في التباين الطبقي».

وفيما يتعلق بتقييم حالات الدراسة للتغيرات الاجتماعية التي أحدثها الحراك الجماهيري، فقد أشارت الحالة رقم (21) «أعترها سلبية، إجمالاً ما حدث كان خسائر على كل المستويات اجتماعياً وبشرياً، واستقراراً وأمناً»، وتؤكد الحالة رقم (22) «سلبية بنسبة كبيرة جداً، فقد تركت تلك التغيرات جرحاً غائراً لدى أغلبية السوريين، الذين دافعوا بشكل أسطوري عن سورية، ووحدة أراضيها، وعن هويتها وكرامتها، والذين تفاجئوا بسلوك الآخرين من أخواتهم بالوطن غير المبرر أبداً»، وتشير الحالة رقم (23) «بالمطلق تلك التغيرات سلبية، وذلك بسبب ضعف البنية الاجتماعية القيمية مما ترتب عليه إنتشار التطرف والإسهام في انتشار المزيد من الجهل والفقر»، وتؤكد الحالة رقم (24) «تلك التغيرات سلبية بالمقارنة مع الأوضاع التي كانت تعيشها سورية قبل 2011 خاصة التعليم والصحة المجانية، وانخفاض الأسعار، والدعم الحكومي حتى للسلع الكمالية»، وتشير الحالة رقم (25) «تغيرات سلبية حتماً، لقد أدت إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية للغالبية العظمى من السوريين».

ويتضح من العرض السابق أن المردود الاجتماعي لما نطلق عليه مجازاً في الحالة السورية (حراكاً جماهيرياً) جاء سلبياً بالمطلق فكل التغيرات الناتجة عن العدوان والحرب الكونية، لم تكن في صالح الغالبية العظمى من السوريين حيث فقد المجتمع الأمن والاستقرار الاجتماعي، وفقد المواطنون أوضاعهم المستقرة، وحدث نتيجة لذلك تباين شديد في البنية الطبقيّة، حيث ارتفعت معدلات الفقر بشكل كبير وتحول المجتمع من مجتمع الطبقة الوسطى، إلى مجتمع يعاني فيه الجميع من عدم القدرة على توفير احتياجاتهم المعيشية.

ثالثاً: المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري في سورية:

وفي محاولة التعرف على التغيرات الاقتصادية الناتجة عن الحراك الجماهيري في سورية، أكدت الحالة رقم (21) «أن الاقتصاد السوري تراجع وتضرر بشكل كبير، وقد تم سرقة المصانع وتدمير المدن الصناعية وسكك الحديد، وسرقه النفط وحرق المحاصيل الزراعية، وتحطيم أبراج الكهرباء من قبل الجماعات الإرهابية»، وتشير الحالة رقم (22) «لقد قام المشروع العدواني بإحداث دماراً اقتصادياً، وليس مجرد تغيرات اقتصادية، وعلى رأس ذلك تكلفة إعادة اعمار سورية، والتي تعتبر تكلفة فلكية في ظل العدوان الأمريكي السافر على آبار النفط السورية، الرافد الأساسي للاقتصاد السوري، وفي ظل توقف عجلة الإنتاج الصناعي والزراعي بسبب العدوان»، وأشارت الحالة رقم (23) «إلى خروج الكثير من المؤسسات والشركات والمصانع عن الإنتاج، بسبب الأعمال الإرهابية، وخروج الكثير من الأراضي الزراعية نتيجة قطع الطرق بواسطة الإرهابيين وحرقهم للأراضي والمحاصيل، هذا إلى جانب الحصار الاقتصادي وتدهور قيمه الليرة السورية، وهروب رؤوس الأموال وتوقف السياحة الداخلية والخارجية بالمطلق»، وأكدت الحالة رقم (24) «أن أهم التغيرات الاقتصادية تعلق بارتفاع معدلات البطالة والفقر، نتيجة توقف عجلة الاقتصاد والتدمير الممنهج من الجماعات الإرهابية للصناعة والزراعة والخدمات»، وتشير الحالة رقم (25) «أن التغيرات الاقتصادية كانت كبيرة نتيجة تدمير البنية التحتية، وسرقة المعامل والمصانع، وسيطرة العصابات على حقول النفط والغاز، بمساعده

القوات الأمريكية، وتدهور الحالة الاقتصادية وهبوط قيمة الليرة السورية، مقابل الدولار الأمريكي، وغلاء المعيشة».

وفيما يتعلق بتقييم حالات الدراسة للتغيرات الاقتصادية التي أحدثها الحراك الجماهيري، فقد أشارت الحالة رقم (21) «أن التغيرات الاقتصادية سلبية بالمطلق»، وتؤكد الحالة رقم (22) «أن ما حدث من دمار للبنية التحتية السورية حتماً سلبي، وإعادة الحياة لهذه البنية الاقتصادية في ظل الحصار الظالم صعب جداً»، وتشير الحالة رقم (23) «أن التغيرات سلبية وما زاد من آثارها السلبية، تلك العقوبات التي فرضت من قبل الأنظمة الغربية وفي مقدمتها أمريكا وانحاز لها أغلبية المجتمع الدولي»، وأشارت الحالة رقم (24) «لقد جاءت التغيرات سلبية لأن التغيير كان للأسوأ»، وتؤكد الحالة رقم (25) «هي تغيرات سلبية أدت إلى تدهور الحالة الاقتصادية للغالبية العظمى من السوريين».

ويتضح من العرض السابق أن المردود الاقتصادي لما يطلق عليه مجازاً (حراكاً جماهيرياً) في الحالة السورية جاء سلبياً، فالأوضاع الاقتصادية للغالبية العظمى من السوريين قد تدهورت بفعل التدمير الممنهج من قبل الجماعات التكفيرية الإرهابية، التي قامت بسرقة المصانع وحرقت الأرض الزراعية بمحاصيلها، والإستيلاء على آبار النفط والغاز وبيعها للخارج، هذا بخلاف الحصار الاقتصادي وارتفاع الأسعار التي قذفت بالملايين تحت خط الفقر في مجتمع كان يعرف بمجتمع الاكتفاء الذاتي ومجتمع الطبقة الوسطى.

رابعاً: المردود السياسي للحراك الجماهيري في سورية:

وفي محاولة التعرف على التغيرات السياسية الناتجة عن الحراك الجماهيري في سورية، أكدت الحالة رقم (21) «لقد تم تعديل الدستور السوري في بداية ما يسمى الحراك وإلغاء قانون الطوارئ، وإصدار حزمة من المراسيم والقوانين، التي تسمح بالعمل السياسي وفتح أبواب الحرية الإعلامية، بالإضافة إلى إلغاء المادة 8 من الدستور السوري السابق، التي تعتبر حزب البعث العربي الاشتراكي

القائد للدولة والمجتمع في سورية، إفساحاً في المجال للمعارضة الداخلية أن تأخذ حصتها في العمل الوطني»، وتشير الحالة رقم (22) «لقد ترتب على العدوان ظهور أطياف سياسية جديدة تدين بالولاء لسورية، وتلتف حول القيادة السورية على رأسها الرئيس بشار الأسد، ليخرج بسورية لشاطئ الأمان، وقد قام الرئيس بحزمة من الإصلاحات السياسية في مقدمتها تعديل الدستور»، وتؤكد الحالة رقم (23) «العدوان أدى إلى تغيير حقيقي في الوعي السياسي للمواطنين خاصة في ظل الإصلاحات السياسية التي تمت، ومنها تعديل الدستور»، وتشير الحالة رقم (24) «لقد حدثت تغيرات سياسية تطويرية، حيث فتح المجال أمام ظهور أحزاب جديدة، بعد تعديل الدستور، وأصبح هناك حريات صحفية، وقانون للإعلام وقانون للأحزاب»، وتؤكد الحالة رقم (25) «أن التغيرات السياسية تمثلت في إلغاء المادة الثامنة من الدستور وإلغاء قانون الطوارئ، وتعديل الدستور».

وفيما يتعلق بتقييم حالات الدراسة للتغيرات السياسية التي أحدثها الحراك الجماهيري في سورية، فقد أشارت الحالة رقم (21) «أن هذه التغيرات السياسية رغم أهميتها إلا أنها ليست ذات قيمة، فلم تمنع العدوان والإرهاب، واستمرار الحرب الكونية على سورية»، وتؤكد الحالة رقم (22) «أن التغيرات إيجابية حتماً، لكن لم تظهر مفاعيلها قبل القضاء على الإرهاب، وتحرير كامل التراب السوري من المحتل الأمريكي والتركي»، وتشير الحالة رقم (23) «أن التغيرات السياسية إيجابية لكنها لم تمنع أطراف المؤامرة من الإستمرار في مخطط تدمير سورية»، وتؤكد الحالة رقم (24) «أن التغيرات السياسية التي اتخذتها القيادة السياسية السورية إيجابية، لكنها لم توقف المد الإخواني والسلفي، والحركات الإرهابية متعددة الألوان والأشكال، والتي تستوجب مكافحتها»، وأشارت الحالة رقم (25) «أن التغيرات السياسية إيجابية، وتتوافق مع تطور الحياة السياسية، إلا أنها لم تكن سوى مطالب تم امتطاءها، لتنفيذ الأجندة الصهيونية الأمريكية في استهداف بنية الدولة والعمل على تقويضها».

ويتضح من العرض السابق أن المردود السياسي للحراك الجماهيري في سورية، كان إيجابياً، حيث تم تعديل الدستور وإلغاء قانون الطوارئ، وعمل قانون الأحزاب والإعلام والصحافة، وإطلاق حرية تكوين الأحزاب وحرية الصحافة وحرية الإعلام، لكن وعلى الرغم من هذه الإصلاحات السياسية الكبيرة إلا أن ذلك لم يوقف قائدي الحراك من الجماعات الإسلامية السلفية والتكفيرية المسلحة، التي استخدمت لتنفيذ الأجندة الأمريكية ضمن مخطط الشرق الأوسط الجديد، وهو ما يؤكد أن المؤامرة ليس لها علاقة بالأوضاع السياسية لتطبيق الديمقراطية كما تدعي.

خامساً: توصيف ما حدث في سورية بداية العام 2011:

وفي محاولة توصيف الفعل الاجتماعي الذي حدث في سورية، في مطلع العام 2011 أكدت الحالة رقم (21) «أن ما حدث هو فوضي منظمة ضمن مشروع تمكين الإخوان المسلمين في العالم العربي، لتنفيذ أجندات خارجية»، وتشير الحالة رقم (22) «هو مشروع عدواني بامتياز، تقوده إسرائيل وأدواتها أمريكا وبريطانيا وفرنسا وتركيا، ومشيوخ الخليج، وتنفذه على الأرض جماعة الإخوان المسلمين»، وأشارت الحالة رقم (23) «أن ما حدث هو فوضي ولكن ليست خلاقة، مجاميع وتنظيمات إرهابية تعمل بتمويل خارجي، لتدمير وإسقاط الدولة السورية»، وتؤكد الحالة رقم (24) «أنها مؤامرة متكاملة، هو تحريك خارجي مدفوع بأيديولوجيات متخلفة تدين بالولاء للغرب الاستعماري، والرجعية العربية»، وتشير الحالة رقم (25) «ما حدث هو حرب كونية تم التخطيط لها مسبقاً، لتنفيذ الأجندة الصهيونية الأمريكية».

وفيما يتعلق بتقييم حالات الدراسة لتحقيق الحراك الجماهيري للتغيير المطلوب في مجمل النظام الاجتماعي، فقد أكدت الحالة رقم (21) «الأصح أنه نجح في تحقيق أهدافه، غير المعلنة، وهي الفوضى والتخريب والتدمير، وعرقلة النمو الاقتصادي، وتدفع سورية أثمان مواقفها السياسية»، وتشير الحالة رقم (22) «لقد نجح في تدمير البنية التحتية لسورية، لكن لم يتمكن من إسقاط سورية، بفضل الصمود الأسطوري لشعبها، وبسالة جيشها، وحكمة قائدها»، وأشارت الحالة رقم

(23) «لقد حقق بعض أهداف المشروع الغربي الأمريكي الصهيوني في تدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وإضعاف الدولة السورية، لكن فشل في أهدافه الإستراتيجية، من تقسيم وتفتيت سورية، وإلحاقها بركب النظام الغربي الأمريكي الصهيوني»، وتؤكد الحالة رقم (24) «لم تنجح تلك المؤامرة وسورية أصبحت أكثر تمسكاً بقضاياها العادلة، وبمحور المقاومة»، وتشير الحالة رقم (25) «لقد فشل في تحقيق أهدافه بتقسيم سورية وتفتيتها، والقضاء على الدولة الوطنية، ولم يؤدي إلى تغير جوهري في مجمل النظام الاجتماعي».

ويتضح من العرض السابق أن توصيف حالات الدراسة لما حدث أنه مؤامرة خارجية استخدمت بعض العناصر الداخلية، لتدمير سورية وتقسيمها وتفتيتها، وبالطبع لا يرقى ما حدث ولا يمت بصلة إلى مفهوم الثورة، ذلك لأن الثورة هي إحداث تغيير جذري إيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وما حدث على أرض الواقع هو تدمير لبنية المجتمع، وإحداث تغيير سلبي على كافة مناحي الحياة.

إستخلاصات أساسية:

1. أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن كل حالات الدراسة ترى أنه لا توجد دوافع اجتماعية واقتصادية وسياسية داخلية، كانت وراء اندلاع الأحداث في مطلع العام 2011 بسورية، بل ما حدث هو تحريك خارجي لعناصر الإخوان المسلمين، بهدف إحداث فوضى وتنفيذ مشروع التقسيم، والتفتيت ضمن أجندة ومخطط الشرق الأوسط الجديد.
2. تشير نتائج الدراسة الميدانية وفقاً لحالات الدراسة أن المردود الاجتماعي والاقتصادي كان سلبياً، سواء على مستوى البناء الاجتماعي أو على مستوى المواطنين، وعلى الرغم من وجود تغيرات سياسية إيجابية تمثلت في بعض الإصلاحات الدستورية والقانونية، وإطلاق الحريات إلا أن المجتمع لم يستفيد منها في ظل الحرب الكونية التي قادها التكفيريين بدعم خارجي.

3. كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن كل حالات الدراسة تري أن ما حدث هو مؤامرة لا تمت للثورة بصلة، ذلك لأن الثورة تسعى إلى إحداث تغيير جذري إيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وما حدث في الواقع السوري عكس ذلك تماماً.





الفصل الحادي عشر

المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي

للحراك الجماهيري في الوطن العربي

في نهاية العام 2010 وبداية العام 2011

• تمهيد.

• أولاً: دوافع الحراك الجماهيري في الوطن العربي.

• ثانياً: المردود الاجتماعي للحراك الجماهيري في الوطن العربي.

• ثالثاً: المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري في الوطن العربي.

• رابعاً: المردود السياسي للحراك الجماهيري في الوطن العربي.

• خامساً: توصيف ما حدث في الوطن العربي في نهاية العام 2010 وبداية العام 2011.

• إستخلاصات أساسية.



نحاول من خلال هذا الفصل تحقيق أهداف الدراسة الراهنة، والإجابة على تساؤلاتها الأساسية، وسوف نعتمد على نتائج دراسة الحالة والتحليل الكيفي لها، من أجل التعرف أولاً: على دوافع الحراك الجماهيري في الوطن العربي، وثانياً: المردود الاجتماعي للحراك الجماهيري في الوطن العربي، وثالثاً: المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري في الوطن العربي، ورابعاً المردود السياسي للحراك الجماهيري في الوطن العربي، وخامساً التوصيف الحقيقي للفعل الاجتماعي الذي حدث في الوطن العربي في بداية العام 2010، ونهاية العام 2011.

أولاً: دوافع الحراك الجماهيري في الوطن العربي:

لقد تنوعت واختلفت الدوافع والأسباب المؤدية للحراك الجماهيري في الوطن العربي من وجهة نظر المثقفين العرب، فقد أكد المثقفون التونسيون «أن العوامل الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعبت دوراً في اندلاع الحراك الجماهيري، إلا أن العوامل الخارجية الإقليمية والدولية قد لعبت دوراً أكبر في دعم الحراك وإيصاله إلى حد الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي وحكومته من سدة الحكم».

وتأتي هذه النتيجة متناقضة إلى حد كبير مع جاءت به العديد من الدراسات السابقة التي أكدت أن الحراك الجماهيري في تونس جاء نتيجة دوافع وأسباب داخلية اجتماعية واقتصادية وسياسية دون أي تأثير للدوافع والأسباب الخارجية.⁽²⁵⁶⁾

256 - أنظر على سبيل المثال:

- دينا شحاته ومريم عمر، مرجع سابق.

- عبدالله ممدوح مبارك، مرجع سابق.

- أحمد فاضل، مرجع سابق.

- فرج محمد نصر، مرجع سابق.

- منال محمد متولى، مرجع سابق.

ويشير المثقفون المصريون «أن العوامل الداخلية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتتردية أدت إلى تراكم الغضب في صدور ملايين المصريين، إلا أن العوامل الخارجية متمثلة في المؤامرة الأمريكية ضمن مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي تشكل فيه مصر الجائزة الكبرى قد لعب الدور الأبرز في دعم الحراك واستمراره، حتى تم الإطاحة بالرئيس حسني مبارك وحكومته من سدة الحكم، وتمكين جماعة الإخوان المسلمين من السلطة».

وتأتي هذه النتيجة متناقضة إلى حد كبير مع ما جاءت به العديد من الدراسات السابقة⁽²⁵⁷⁾ التي أكدت أن الحراك الجماهيري في مصر جاء نتيجة لدوافع وأسباب داخلية اجتماعية واقتصادية وسياسية دون أي تأثير للعوامل الخارجية.

وأشار المثقفون اليمنيون «أن العوامل الخارجية كانت الأكثر تأثيراً في اندلاع الحراك الجماهيري، فالإخوان المسلمين رغم أنهم كانوا شركاء في الحكم، إلا أنهم كانوا يعملون دائماً وفقاً لأجندة خارجية، خاصة الأجندة القطرية التي كانت تدعمهم بالمال لمواجهة الرئيس علي عبد الله صالح وحزبه المدعوم سعودياً، وفي النهاية جاءت المواجهة على حساب استقرار اليمن، لأن القطري والسعودي في دعمهم لطرفي السلطة كانوا ينفذون الأجندة الأمريكية التي تستهدف تقسيم وتفتيت اليمن ضمن مشروع الشرق الأوسط الجديد.

257 - أنظر على سبيل المثال:

- جمال زهران، مرجع سابق.
- سمير نعيم، مرجع سابق.
- علي ليلة، مرجع سابق.
- محمد فرج، مرجع سابق.
- ثائر مطلق، مرجع سابق.

- Ertan cinar, op.cit.

- Ndrea Ansani , op.cit

- Abdul Qadir Mushtap, , op.cit.

وتأتي هذه النتيجة متناقضة تماماً مع ما جاءت به العديد من الدراسات السابقة⁽²⁵⁸⁾ التي أكدت أن الحراك في اليمن جاء نتيجة لدوافع وأسباب داخلية اجتماعية واقتصادية وسياسية دون أي تأثير للعوامل الخارجية الإقليمية والدولية .

وأكد المثقفون الليبيون «أن الدوافع والأسباب المؤدية للحراك الجماهيري خارجية فقط، وتندرج ضمن المؤامرة في إطار مشروع الشرق الأوسط الجديد، فقد كانت ليبيا مستقرة وأمنة واستهدفت من أجل القضاء على نظامها المعادي للاستعمار الذي يرغب في الاستيلاء على ثروات الشعب الليبي، وقد تم ذلك بالتعاون المشترك بين القوى الاستعمارية الدولية متمثلة في قوات الناتو، والقوى الإقليمية المتمثلة في الجامعة العربية والمال الخليجي، والقوى المحلية المتمثلة في جماعة الإخوان المسلمين».

وتأتي هذه النتيجة متناقضة تماماً مع بعض ما جاءت به الدراسات السابقة⁽²⁵⁹⁾ التي أكدت أن الحراك الجماهيري في ليبيا دوافعه وأسبابه داخلية اجتماعية واقتصادية وسياسية، مستبعدة تأثير العوامل الخارجية الإقليمية والدولية .

ويشير المثقفون السوريون «أن الدوافع والأسباب المؤدية إلى ما نطلق عليه مجازاً حراكاً جماهيرياً هي عوامل خارجية إقليمية ودولية استخدمت بعض

258- أنظر على سبيل المثال:

- دينا شحاتة، ومريم محمد، مرجع سابق.

- عصام عبد الشافي، مرجع سابق.

- مصطفى شفيق علام، مرجع سابق.

- مصطفى عثمان، مرجع سابق.

- الأمارة ناظم ، مرجع سابق.

259- أنظر على سبيل المثال:

- مصطفى شفيق علام، مرجع سابق.

- دينا شحاتة، ومريم محمد، مرجع سابق.

- يوسف القماطني، مرجع سابق.

- أميمة فتحي، مرجع سابق.

الأدوات بالداخل من جماعة الإخوان المسلمين، وما حدث هو مؤامرة دولية من أجل شن حرب دولية على سورية بهدف تقسيمها وتفتيتها ضمن مشروع الشرق الأوسط الجديد. وتأتي هذه النتيجة متناقضة تماماً مع العديد من الدراسات السابقة⁽²⁶⁰⁾ التي أكدت أن الحراك الجماهيري في سورية جاء بدوافع داخلية سياسية واجتماعية واقتصادية، مستبعدة دور العوامل الخارجية الإقليمية والدولية.

ومن خلال العرض السابق، وبناء على الإطار النظري التفسيري للثورة، الذي تعتمد عليه الدراسة الراهنة، حيث يؤكد أن لكل ثورة مدخلات ومقدمات تتمثل في الدوافع والأسباب الداخلية والخارجية المؤدية للحراك الجماهيري، فقد لعبت العوامل الداخلية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحالتين التونسية والمصرية دوراً في تحريك الجماهير، لكن هذا لا ينفي دور العوامل الخارجية المتمثلة في مشروع الشرق الأوسط الجديد، وهو ما أغفلته العديد من الدراسات السابقة، في حين لم تلعب هذه العوامل الداخلية دوراً مؤثراً في الحالة اليمنية، أما الحالتين الليبية والسورية فقد اختلفت تماماً العوامل الداخلية، وبرزت العوامل الخارجية المتمثلة في مشروع الشرق الأوسط الجديد، لذلك يمكننا التأكيد أن الحراك الجماهيري في الوطن العربي قد تم وفقاً لرؤية المثقفين العرب نتيجة لدوافع وأسباب خارجية كان أبرزها هو مشروع تقسيم وتفتيت الوطن العربي وفقاً للأجندة الأمريكية، ضمن ما أطلقت عليه الفوضى الخلاقة أو الشرق الأوسط الجديد.

ثانياً: المردود الاجتماعي للحراك الجماهيري في الوطن العربي:

وفي محاولة التعرف على التغيرات الاجتماعية التي أحدثها الحراك الجماهيري في الوطن العربي أكد المثقفون التونسيون «أن التغيرات الاجتماعية جاءت سلبية،

260- أنظر على سبيل المثال:

- عصام عبد الشافي، مرجع سابق.

- أحمد فاضل، مرجع سابق.

- حمزة إسماعيل، مرجع سابق.

ولم تكن في صالح الغالبية العظمى من المواطنين، ولم تحدث أي شكل من أشكال العدالة الاجتماعية، ولم تحدث حراكاً طبقياً صاعداً، بل ظلت البنية الطبقية استقطابية كما هي، فالأغنياء يزدادون غنى، والفقراء يزدادون فقراً، والأوضاع الاجتماعية للطبقة الوسطى تراجعت وسقط كثير مناهم إلى الطبقة الدنيا».

ويشير المثقفون المصريون «أن التغيرات الاجتماعية الناجمة عن الحراك الجماهيري جاءت سلبية، حيث تضررت مصالح الطبقات الوسطى والدنيا بشكل كبير مما كانت عليه في ظل حكم مبارك، حيث ارتفعت الأسعار، وتم تعويم الجنيه، وتدهورت الأحوال المعيشية للغالبية العظمى من المصريين، مما جعلهم يصفون أحداث 25 يناير بالنكسة، لأنها لم تحقق العدالة الاجتماعية التي كانوا يحلمون بها».

وأشار المثقفون اليمنيون «أن التغيرات الاجتماعية الناتجة عن الحراك الجماهيري جاءت سلبية، حيث أدت إلى تمزيق النسيج الاجتماعي المتماسك للشعب اليمني وبرز الصراع داخل الأسرة الواحدة، وانتشرت الفتنة الطائفية، وساد الاقتتال المناطقي، والحرب الأهلية، وهو ما انعكس على البنية الطبقية، حيث ازداد الفقراء، واختفت الطبقة الوسطى، وبرز تجار الأزمة، وتضخمت ثرواتهم، وفي ظل الأضرار التي خلفها الحراك الجماهيري يحلم الشعب اليمني بالعودة للأوضاع الاجتماعية المستقرة التي كانت سائدة قبل اندلاع الأحداث».

ويؤكد المثقفون الليبيون «أن التغيرات الاجتماعية التي نتجت عن الحراك الجماهيري جاءت سلبية، حيث هدم البناء الاجتماعي وانتشرت الفوضى وشرذ الشعب، وسرقت ثرواته، وأصبح شبح التقسيم يهدد المجتمع الليبي».

وأكد المثقفون السوريون «أن التغيرات الاجتماعية الناتجة عن الحراك الجماهيري جاءت سلبية بالمطلق، حيث فقد المجتمع الأمن والاستقرار الاجتماعي، وفقد المواطنون أوضاعهم الطبقية المستقرة، وارتفعت معدلات الفقر، وتحول المجتمع من مجتمع الطبقة الوسطى إلى مجتمع يعاني في توفير الاحتياجات المعيشية الأساسية».

ويتضح من العرض السابق أن المردود الاجتماعي للحراك الجماهيري في الوطن العربي جاء سلبياً من وجهة نظر المثقفين العرب، وإذا كان الإطار النظري للدراسة الراهنة يؤكد أن الثورات لا يحكم عليها إلا بنتائجها، وأن التغيرات الاجتماعية يجب أن تكون جذرية وإيجابية وتصب في مصلحة الغالبية العظمى من المواطنين، فإن تلك النتيجة تؤكد عكس ذلك، وهنا يتضح المآزق الذي وقعت فيه الدراسات السابقة التي حكمت على الحراك الجماهيري في الوطن العربي بأنه ثورة⁽²⁶¹⁾.

ثالثاً: المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري في الوطن العربي:

وفي محاولة التعرف على التغيرات الاقتصادية التي أحدثها الحراك الجماهيري في الوطن العربي أكد المثقفون التونسيون «أن المردود الاقتصادي الناتج عن الحراك الجماهيري جاء سلبياً، فالأوضاع الاقتصادية للغالبية العظمى من المواطنين تراجعت إلى حد كبير، نتيجة الركود الاقتصادي، وتراجع عمليات التنمية، وتعطل عجلة الإنتاج وازدياد الديون، والعجز في الميزانية العامة للدولة».

ويشير المثقفون المصريون «أن المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري جاء سلبياً، حيث تراجعت الأوضاع الاقتصادية للغالبية العظمى من المصريين عما كانت عليه قبل أحداث 25 يناير، فعمليات الإصلاح الاقتصادي وفقاً لروشتة صندوق النقد الدولي عمقت من معاناة الطبقتين الوسطى والدينا، خاصة على مستوى توفير الاحتياجات الأساسية، فالفقراء هم الذين يدفعون فاتورة الإصلاح الاقتصادي، في حين لم تقترب الدولة من الأغنياء».

261 - أنظر على سبيل المثال:

- عمر محمد عمر، مرجع سابق.
- سبخة بختي، مرجع سابق.
- جميلة غطاس، مرجع سابق.

- Durcan Daniel, OPCIT
- Gadwolf Sfed, OPCIT.
- Abdesselam Mahmoud, , OPCIT.

وأكد المثقفون اليمنيون «أن المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري جاء سلبياً، فالأوضاع الاقتصادية للغالبية العظمى من الشعب اليمني تراجعت بشكل مخيف لدرجة وصلت إلى حد انتشار المجاعات والأوبئة، وجاء العدوان والحرب الأهلية لتعمق معاناة الشعب اليمني الاقتصادية، حيث تشرد الملايين بحثاً عن لقمة العيش».

وأشار المثقفون الليبيون «أن المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري جاء سلبياً، فقد كانت الأوضاع الاقتصادية مستقرة ومتميزة للغالبية العظمى من الشعب الليبي، وتحولت مع الغزو إلى فقدان القدرة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، هذا في الوقت الذي تتم فيه سرقة ونهب ثروات الشعب بشكل منظم».

ويؤكد المثقفون السوريون «أن المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري جاء سلبياً، حيث تدهورت الأوضاع الاقتصادية للغالبية العظمى من الشعب السوري، نتيجة سرقة المصانع، وحرق الأرض الزراعية بمحاصيلها، والاستيلاء على آبار النفط والغاز من قبل الجماعات الإرهابية، هذا إلى جانب الحصار الاقتصادي الغربي، وارتفاع الأسعار التي دفعت بالملايين تحت خط الفقر في مجتمع كان مكتفياً ذاتياً، ويعرف بأنه مجتمع الطبقة الوسطى».

ويتضح من العرض السابق أن المردود الاقتصادي للحراك الجماهيري في الوطن العربي جاء سلبياً من وجهة نظر المثقفين العرب، وإذا كان الإطار النظري للدراسة الراهنة يؤكد أن الثورات لا يحكم عليها إلا بنتائجها، وأن التغيرات الاقتصادية يجب أن تكون جذرية وإيجابية، وتستفيد منها الغالبية العظمى من المواطنين، فإن تلك النتيجة تؤكد عكس ذلك، وهنا يتضح تسرع العديد من الدراسات السابقة في الحكم على الحراك الجماهيري الذي حدث في الوطن العربي بوصفه ثورة⁽²⁶²⁾.

262- أنظر على سبيل المثال:

- سمير أمين، مرجع سابق.
- سامي سعيد النجار، مرجع سابق.
- عبير مختار شاكر، مرجع سابق.
- صالح سليمان، مرجع سابق.
- حنان سالم، مرجع سابق.
- يوسف القباطي، مرجع سابق.
- أميمة فتحي، مرجع سابق.

رابعاً: المردود السياسي للحراك الجماهيري في الوطن العربي:

وفي محاولة التعرف على التغيرات السياسية التي أحدثها الحراك الجماهيري في الوطن العربي، أكد **المثقفون التونسيون** «أن المردود السياسي للحراك الجماهيري جاء سلبياً، فعلى الرغم من الإطاحة برأس النظام، وإعداد دستور جديد للبلاد، ووجود انتخابات تعددية، إلا أن ذلك لم يشكل أى تقدم على المستوى الديمقراطي، فالتيار الإسلامي الذي صعد إلى السلطة يمارس كل أشكال الديكتاتورية على القوى المدنية الرافضة لعودة تونس لعصور الظلام».

ويشير المثقفون المصريون «أن المردود السياسي للحراك الجماهيري جاء سلبياً، فعلى الرغم من الإطاحة برأس النظام وحكومته وحل مجلس الشعب والشورى، وإعداد دستور جديد للبلاد، وحل الحزب الحاكم، والإطاحة بالجماعة الإرهابية من سدة الحكم، إلا أن ذلك كله لم ينتج عنه تقدماً ملموساً في تطور شكل الحياة السياسية، فملفات الحرية العامة والتحول الديمقراطي راكدة، والحياة الحزبية شكلية، وعادت سيطرة رأس المال على الانتخابات عبر حزب مستقبل وطن، البديل الجديد للحزب الوطني».

ويؤكد المثقفون اليمنيون «أن المردود السياسي للحراك الجماهيري جاء سلبياً، فعلى الرغم من الإطاحة برأس النظام، إلا أنه تم استبداله بنائبه، وتمكنت جماعة الإخوان المسلمين من الصعود، وبرزت في مواجهتها جماعة الحوثيين، وأدى الصراع على السلطة لنشوب حرب أهلية، ثم عدوان خارجي جعل اليمن عرضة للتقسيم والتفتيت، وفقد اليمن استقراره السياسي، ولم تعد هناك مؤسسات سياسية مستقرة، ولا يزال الصراع على السلطة مستمر».

وأشار المثقفون الليبيون «أن المردود السياسي للحراك الجماهيري جاء سلبياً، فاغتيال القائد معمر القذافي أدى إلى انتشار الفوضى في البلاد، وتدمير مؤسسات الدولة، وانتشار الميلشيات المسلحة في كل مكان، وخيم شبح التقسيم بعد إقامة حكومتين واحدة في الشرق، والثانية في الغرب، ودخلت ليبيا في أزمة تم تدويلها، وليس متوقعاً أن تحل في المنظور القريب».

وأكد المثقفون السوريون «أن المردود السياسي للحراك الجماهيري جاء إيجابياً، حيث تم تعديل الدستور، وإلغاء قانون الطوارئ، وعمل قانون للأحزاب والإعلام والصحافة، لكن رغم هذه الإصلاحات السياسية إلا أن ذلك لم يوقف الجماعات الإسلامية القائدة للحراك، بل استمرت في تنفيذ الأجندة الأمريكية ضمن مشروع الشرق الأوسط الجديد».

ويتضح من العرض السابق أن المردود السياسي للحراك الجماهيري في الوطن العربي جاء سلبياً من وجهة نظر المثقفين العرب باستثناء الحالة السورية التي أكدت على أن هناك تغيرات سياسية إيجابية لكنها لم تنعكس على الواقع، ولم يشعر بها المواطن نتيجة الحرب، وبما أن الإطار النظري للدراسة الراهنة يؤكد على أن الثورات لا يحكم عليها إلا بنتائجها، وأن التغيرات السياسية يجب أن تكون جذرية وإيجابية وتصب في مصالح الغالبية العظمى من المواطنين، فإن تلك النتيجة تؤكد عكس ذلك، وهنا يبرز التناقض الذي وقعت فيه العديد من الدراسات السابقة التي حكمت على الحراك الجماهيري في الوطن العربي بأنه ثورة⁽²⁶³⁾.

خامساً: توصيف ما حدث في الوطن العربي في نهاية العام 2010 وبداية العام 2011:

وفي محاولة التوصيف الحقيقي للفاعل الاجتماعي الذي حدث في الوطن العربي في نهاية العام 2010 وبداية العام 2011 أكد المثقفون التونسيون «أن الحراك

263- أنظر على سبيل المثال:

- ثائر مطلق، مرجع سابق.
- عمر محمد عمر، مرجع سابق.
- حمزة إسماعيل، مرجع سابق.
- سامي سعيد النجار، مرجع سابق.
- عبير مختار شاكر، مرجع سابق.
- عصام عبد الشافي، مرجع سابق.
- فرج محمد نصر، مرجع سابق.
- مصطفى عثمان، مرجع سابق.

الجهاهيري عبارة عن انتفاضة شعبية لم ترقى لمستوى الثورة، ولم تحقق أهدافها، ولم تحدث التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع».

ويشير المثقفون المصريون «أن الحراك الجهادي عبارة عن انتفاضة شعبية لم ترقى إلى مستوى ثورة، ولم تحقق أهدافها، ولم تحدث التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع».

وأكد المثقفون اليمنيون «أن الحراك الجهادي عبارة عن هبة جماهيرية أو انتفاضة شعبية لم ترقى لمستوى الثورة، ولم تحقق أهدافها، ولم تحدث التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع».

وأشار المثقفون الليبيون «أن ما حدث هو مؤامرة خارجية استخدمت فيها بعض العناصر الداخلية، ولا يمكن أن توصف بالثورة، لأنها قامت بتدمير بنية المجتمع».

ويؤكد المثقفون السوريون «أن ما حدث هو مؤامرة خارجية حركت بعض العناصر الداخلية من أجل تدمير سورية وتقسيمها، ولا تمت للثورة بصلة، وأحدثت تغيير سلبي على كافة مناحي الحياة».

ويتضح من العرض السابق أن توصيف المثقفين العرب للحراك الجهادي والأحداث التي شهدتها مجتمعاتهم لا ترقى لمستوى الثورة، ولم تحقق أهدافها، وإذا كان الإطار النظري للدراسة الراهنة يؤكد على أن الثورات لا يحكم عليها إلا نتائجها، وأن الثورة هي إحداث تغيير جذري إيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فإن ما حدث في الوطن العربي لا يمت لمفهوم الثورة بصلة، بل هو أقل من ذلك بكثير، فهو في تونس ومصر واليمن انتفاضة شعبية على أكثر تقدير، وفي ليبيا وسورية مؤامرة خارجية متكاملة الأركان، وبذلك تكون الدراسات السابقة التي وصفت ما حدث بالثورة قد جانبها الصواب، لأنها حكمت على الدوافع والأسباب والتفاعلات والأحداث دون أن تنتظر للنتائج والمخرجات التي تعد الفصيل في الحكم على الثورة إذا كانت ثورة أم لا، وهنا يجب الإشارة إلى

أن هناك بعض الدراسات السابقة أكدت على أن ما حدث في اليمن وليبيا وسوريا ليست ثورات⁽²⁶⁴⁾.

إستخلاصات أساسية:

1. أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن المثقفين العرب يؤكدون أن العوامل الداخلية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كانت موجودة في تونس ومصر واليمن، ولم تكن موجودة وحاسمة في ليبيا وسورية، ورغم ذلك كانت العوامل الخارجية المتمثلة في مشروع الشرق الأوسط الجديد هي التي قادت ووجهت الحراك الجماهيري في المجتمعات الخمس.

2. تشير نتائج الدراسة الميدانية أن المثقفين العرب أكدوا على أن المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للحراك الجماهيري في الوطن العربي جاء سلبياً، ولم يحدث التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع، ولصالح الغالبية العظمى من المواطنين.

3. كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن المثقفين العرب يرون أن ما حدث في مجتمعاتهم لا يرقى لمستوى الثورة، ولم يحقق الأهداف المعلنة، ولم يحدث التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.



264 - أنظر على سبيل المثال:

- هاني موسى، مرجع سابق.

- علي النحلي، مرجع سابق.

- سهام فتحي سليمان، مرجع سابق

خاتمة

نستطيع من خلال رؤيتنا النظرية التي تمثلت في أن الحكم على الثورات لا يتم عبر دوافعها وأسبابها، ولا عبر أحداثها ومسارها - وهو ما استندت إليه غالبية الدراسات والبحوث التي تمت على مدار العشر سنوات السابقة - ولكن يحكم عليها بنتائجها ومخرجاتها، وتعتمد هذه الرؤية على تعريف إجرائي للثورة يقول: «أن الثورة هي إحداث تغيير جذري إيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تستفيد منه الغالبية العظمى من المواطنين» وبناء عليه يمكننا الحكم على ما حدث في بعض البلدان العربية في نهاية العام 2010 وبداية العام 2011 على النحو التالي:

1. ما حدث في تونس عبارة عن حراك جماهيري وانتفاضة شعبية لا ترقى لمستوى الثورة، لأنها لم تحدث التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولم تنعكس التغيرات التي حدثت بالإيجاب على الغالبية العظمى من المواطنين، بل ما حدث هو العكس.
2. ما حدث في مصر هو حراك جماهيري وانتفاضة شعبية لا ترقى لمستوى الثورة، لأنها لم تحدث التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولم تنعكس التغيرات التي حدثت بالإيجاب على الغالبية العظمى من المواطنين، بل أن ما حدث هو مزيد من تدهور أحوالهم وزيادة معاناتهم.
3. ما حدث في اليمن هو حراك جماهيري استغلته جماعة الإخوان المسلمين في صراعها السياسي على السلطة ولا يرقى لمستوى الثورة، لأنها لم تحدث التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأدت إلى العدوان الخارجي على اليمن والتغيرات التي حدثت انعكست بالسلب على الغالبية العظمى من المواطنين وعمقت معاناتهم.

4. ما حدث في ليبيا هو عدوان خارجي قام بتحريك بعض العناصر الداخلية المنتمية لجماعة الإخوان المسلمين لإحداث الفوضى ولا يرقى لمستوى الثورة، لأنها لم تحدث التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بل أدت إلى تدمير المجتمع وتشريد الغالبية العظمى من المواطنين وسرقة ونهب ثرواتهم.

5. ما حدث في سورية هو مؤامرة خارجية قامت بتحريك بعض العناصر التي تنتمي لجماعة الإخوان المسلمين لإحداث الفوضى ولا ترقى لمستوى الثورة، لأنها لم تحدث التغيير الجذري الإيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بل أدت إلى نشوب حرب كونية مع الجماعات التكفيرية الإرهابية التي جلبتها أطراف المؤامرة الخارجية من كل أصقاع الأرض، وأدت إلى تدمير المجتمع وتشريد جزء كبير من المواطنين بالداخل والخارج، ومازالوا يعانون تحت ضغط الحصار الاقتصادي الرهيب المفروض من الخارج.

وبناء على تلك النتائج يمكننا التأكيد على أكذوبة الربيع العربي فما حدث في بعض الدول العربية إما حراك جماهيري أو انتفاضة شعبية أو عدوان خارجي قام بتحريك بعض العناصر بالداخل أو مؤامرة خارجية قامت بتحريك بعض العناصر الداخلية، ولم تفضي هذه الأحداث إلى ثورة، بل أحدثت تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية أغلبها سلبية، ويكمن التأكيد على أن ما تم هو جزء من مخطط الشرق الأوسط الجديد الذي تسعى من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقسيم وتفتيت المنطقة العربية لصالح سيادة العدو الصهيوني ليصبح القوى الأكبر في المنطقة، وما يطلقون عليه ثورات عربية، هي ثورات ملونة مصنوعة من الخارج، ولا ترقى بأى حال لمستوى التعريف العلمي للثورة.





ملاحق الدراسة



دليل مقابلة متعمقة مع المثقفين العرب حول الثورات العربية:

هل لها مردود اجتماعي - اقتصادي - سياسي؟

تنويه

في جوهرها هذه دراسة عن الثورات التي شهدتها البلدان العربية مطلع العقد الحالي. ومع إقرارنا بذلك، إلا أننا لا نود أن نملي هذا الاستنتاج منذ البداية لأن فيه مصادرة على المطلوب. ولذا فقد آثرنا استخدام مصطلح «الحراك الجماهيري» للإشارة إلى الوقائع والأحداث التي اندلعت نهاية عام 2010 ومطلع عام 2011 في تونس ومصر واليمن وليبيا وسورية وغيرها بديلا عن مصطلح «الثورة». ونود أن نطرح عليكم بعض الأسئلة المتعلقة بهذه الأحداث للتعرف على رؤيتكم وتقييمكم لما حدث في بلدكم.

نرجو أن تتكرم بالإجابة على الأسئلة التالية بأكبر قدر من التفصيل ولكم جزيل
الشكر على حسن تعاونكم

البيانات الأولية:

الإسم (اختياري):

النوع:

العمر (بالسنوات الميلادية المكتملة):

الحالة التعليمية:

المهنة:

الإنتماء السياسي:

1. في تقديركم ما هي مصادر/أسباب الحراك الجماهيري في بلدكم سواء أكانت اقتصادية

أم اجتماعية أم سياسية أو ثقافية؟

2. ما هو الوزن النسبي الذي تعزونه أو تعطوه لكل من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية في الحراك الذي شهدته بلدكم؟
3. هل ترتب في تقديرك على هذا الحراك الجماهيري في بلدكم تغيرات اجتماعية يمكن اعتبارها نتاج مباشر لهذا الحراك؟ وما هي هذه التغيرات؟
4. هل تعتبر هذه التغيرات الاجتماعية إيجابية أم سلبية؟ ولماذا؟
5. هل ترتب في تقديرك على هذا الحراك الجماهيري في بلدكم تغيرات اقتصادية يمكن اعتبارها نتاج مباشر لهذا الحراك؟ وما هي هذه التغيرات؟
6. هل تعتبر هذه التغيرات الاقتصادية إيجابية أم سلبية؟ ولماذا؟
7. هل ترتب في تقديرك على هذا الحراك الجماهيري في بلدكم تغيرات سياسية يمكن اعتبارها نتاج مباشر لهذا الحراك؟ وما هي هذه التغيرات؟
8. هل تعتبر هذه التغيرات السياسية إيجابية أم سلبية؟ ولماذا؟
9. ماهو توصيفك لما حدث في بلدكم في هذه الفترة؟ هل هو حراك جماهيري، انتفاضة/ هبة جماهيرية، أم ثورة ولماذا؟
10. هل نجح ما حدث في بلدكم في تحقيق أهدافه المعلنة؟ وإلى أي مدى يعد هذا في رأيك تغيرا جوهريا في مجمل النظام الاجتماعي في بلدكم؟ ولماذا؟
11. أي إضافات أخرى تود أن تدلي بها.



5	إهداء
7	مقدمة
11	الفصل الأول مراجعة التراث البحثي
59	الفصل الثاني الثورة في ضوء النظرية الاجتماعية
101	الفصل الثالث مفاهيم الدراسة
127	الفصل الرابع الثورات حول العالم (تحليل بنائي تاريخي)
175	الفصل الخامس الإجراءات المنهجية وخصائص حالات الدراسة
	الفصل السادس المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأحداث 17 ديسمبر 2010 في تونس
189	
199	الفصل السابع المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأحداث 25 يناير 2011 في مصر
211	الفصل الثامن المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأحداث 11 فبراير في اليمن
223	الفصل التاسع المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأحداث 17 فبراير 2011 في ليبيا
235	الفصل العاشر المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأحداث 15 مارس 2011 في سورية
	الفصل الحادي عشر المردود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للحراك الجماهيري في الوطن العربي
247	
260	خاتمة
263	ملاحق الدراسة
265	دليل مقابلة متعمقة مع المثقفين العرب حول الثورات العربية

حقوق الطبع محفوظة للناشر

دار اطللس

للنشر

والتوزيع

ش. د. م. م.



دار أطللس

للنشر والتوزيع

يحظر نشر أو اقتباس أى جزء
من هذا الكتاب إلا بعد الرجوع
إلى الناشر

أكذوبة الربيع العربي

على الرغم من توافر تراث بحثي كبير حول ما يطلق عليه ثورات الربيع العربي، إلا أن هذه الدراسات الأكاديمية جاءت متسارعة في أحكامها، حيث اعتبرت الدوافع والأسباب، والأحداث والتفاعلات كافية للحكم على الفعل الاجتماعي الذي شهدته بعض المجتمعات العربية في مطلع العقد الثاني من الألفية الثالثة.

في حين أن الثورات لا يحكم عليها إلا بنتائجها، فالثورة هي أحداث تغيير جذري إيجابي في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وإن لم تفضي الأحداث إلى هذا التغيير فلا ترقى لمستوى الثورة ولا بد من البحث عن توصيف آخر لها.

لذلك تأتي هذه الدراسة بعد مرور ما يقرب من عشر سنوات على أحدث ما يطلق عليه ثورات الربيع العربي لتكون أول دراسة ميدانية أكاديمية تحاول الإجابة على سؤال محدد حول ماهية ما حدث وهل يرقى علمياً لوصفه بالثورة أم لا ؟

